Copyright © King Saud University

٤٦٩٧

Copyright © King Saud University

٤١٥
ن ٠ آ

نتائج الأفكار فى شرح الاظهار ، تأليف
الآطه وى ، مصطفى بن حمزة _ كان حيا
سنة ١٠٨٥ هـ . بخط حامد بن حسن ١٢١٨ هـ.

٤٦٩٦

١٧١ ق ١٧ س ١٩×٥ر١٠سم
نسخة جيدة ، خطها تعليق حسن ، طبع
الظاهرية (النحو) : ٥٢٢-٥٢٣ الكشاف :
١٨٩ ، ١٩٠
١ _ النحو ، اللغة العربية
أ _ المولف ب _ الناسخ ج _ تاريخ النسخ
د _ شرح إظهار الأسرار .

Copyright © King Saud University

III

نتائج الافكار شرح اظهار الاسرار

مصطفى بن حمزه الأطهوي

مذهبة - عليها حواشي

الاستنساخ في ١٢١٨هـ

ايضاح المكنون ج ٢: ٦٢٠

الرقم العام ٤٦٩٦

Copyright © King Saud University

قال النبي عليه السلام لا يجتمع ماء زمزم ونار جهنم في جوف عبد ابدا

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
٣/١٠٠٢ ف ٤٦٩٦
الرقم: ٤٦٩٦
العنوان: نتائج الأفكار في شرح الإظهار
المؤلف: مصطفى بن حمزة الأطه‌وي
تاريخ النسخ: ١٢١٩ هـ
اسم الناسخ: حامد بن حسن
عدد الأوراق: ١٧١ق ١٩×١٥سم
ملاحظات:

فصل
في الاسم
الحروف

الباب الاول
في العامل

اعلم اولا ان
الكلمة

ثم ان العامل
هو ما اوجب
بواسطة

وفي الافعال
المشابهة التامة
للاسم وهي في المضارع

ثم اعلم ان
العامل على ضربين
لفظي ومعنوي

والعامل في
الاسم واحد
وحروف الجر

ولا يدخلها من
الحروف
شيء

وقد يستند
المتعلق الى
الجار والمجرور

وقد يحذف الجار
والسماعي
فيما عدا هذه
الثلاثة

والعامل
في الاسمين على
قسمين

ما تشغل
عن العمل

وفيها
ان فاعله

والقسم الثاني
وكان ما

والعامل
في الفعل المضارع
على نوعين ناصب
وجازم

والعامل
القياسي ما يمكن
ان يذكر في عمله

الاول الفعل
فاللازم ما
يتم فهمه

والمتعدي ما لا يتم
فهمه بغير

اعلم انه
لابد للفعل
من مرفوع

والقسم الثاني
افعال القلوب

والقسم
الثالث افعال
ملحقة بافعال القلوب

والتاسع
المفعول

والرابع الصفة
المشبهة والخامس
اسم التفضيل

والسادس
المصدر

والسابع
الاسم المضاف

والثامن
الاسم المبهم التام



الباب الثاني
في المعمول

والتابع معنى
الفعل

والعامل المعنوي ما
لا يكون للسان
فيه

ثم اعلم
ان المعمول
على نوعين

والقسم الثالث
ما كان الاصل
فيه

النوع الاول
اربعة اقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور
ومجزوم

الاول
الفاعل والثاني
نائب الفاعل

والمؤنث ما فيه
علامة التأنيث

ومنه مضمر
ومنه مظهر

والثالث
المبتداء

والرابع خبر المبتداء

والخامس
اسم باب كان
والسادس خبر باب ان
والسابع خبر لا والثامن
والثامن اسم ما ولا

اما المنصوب
فثلاثة عشر الاول
المفعول
المطلق

والثالث
المفعول فيه

والثاني
المفعول به

والرابع
المفعول له و
الخامس المفعول
معه

والسادس

والسابع خبر باب كان
والعاشر اسم باب ان

والسابع
التمييز
والتاسع المستثنى

واما المجزوم
ففعل مضارع

واما المجرور
بالتبعية فخمسة
الاول الصفة

والمعرفة
الاول

المعرفة والنكرة

والعلم و
الثالث
اسماء الاشارات

والرابع
الموصول

والخامس
المعرف باللام
والسادس المضاف
الى احد

الباب الثالث في الاعراب
والثالث التاكيد
والرابع البدل
والخامس عطف البيان
فالتقدير
والمراد بالمنصرف وبغير المنصرف
واما المحلي
والمنادى المفرد المعرفة
وحروف النداء
واما جائز البناء

نه هر کلکی شکر دارد نه هر زیری زبر دارد
نه هر چشمی نظر دارد نه هر بحری گهر دارد

بدریا در منافع بیشمارست
وگر خواهی سلامت در کنارست

بصد طومار و دفتر دا محالست حرف گنجیدن
اگر گویم یکی از صد هزاران درد هجرانم

اللهم ارزقنا عيشا بلا بلاء ودنيا بلا هوى ورزقا
بلا عناء وعملا بلا رياء وعفوا بلا عقاب
وجنة بلا حساب ورؤية بلا حجاب ربنا
آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار بحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني وفضلها
على سائر الاصوات بنظم درر حروف المباني وبفضله
رفع الخفاء عن الامة عامة وبتكوينه كان الافعال تامة
ولاتسع ظروف الكنايات توقيف موصول لغاية
ولاينادى بالاشارة اظهار مضمر الاية والصلوة
والسلام على من اوتي جوامع الكلام من بين المرسلين
محمد الذي عرب عن نهج الدين للعالمين وعلى اله الجار
العاملين بمرفوعات احكامه والممتازين عن اهل الخفض
بالاضافة الى المنصوبات اعلامه اللهم اجعل صدورنا
مصادر صفات الكرام واصرف جوارحنا عما منع في
الاسلام وابدل بمغفرتك عما جنينا به غلطا واجعلنا

مع الموحدين لا القائلين شططا اما بعد فيقول العبد
الفقير الى لطف ربه القدير الشيخ مصطفى بن حمزة
اسكنهما الله بفضله في الجنة ان كتاب اظهار الاسرار
للفاضل صاحب المعاني الانظار بديع الفضل في
الاعصار مارات مثله الابصار خلف السلف
الاخيار وسند الخلف الاخيار مولانا الشيخ محمد محقق
المقال والنحرير الحبر المدقق الرباني الشهير المعروف
بالبركوي الفائز بالنوال الوفي اسكنه الله في جنة
مفتحة الازهار واركنه في كنة تجري من تحتها الانهار
لما كان مشتملا على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة
واعتبارات لطيفة ورموز خفية ومرتبا بالتراتيب
البديعة ومنكبا في الاساليب الرفيعة ومقصورا
على محض الفوائد ومحذوفا ما هو كالزوائد مع
غاية الاقتصار ونهاية الاختصار ولهذا طار
كالامطار في الاقطار وصار كالامثال في الاعصار
وبلغ في الافاق حظا من الاشتهار اشتهار الشمس في
نصف النهار وكان اظهار اسراره والتعمق في الاغوار

قدا وقد في افئدة الطالبين النار • سالني بعض
الاخوان واخص الخلان • ان اكتب لهم شرحا يحل عقد
الفاظه ومبانيه • ويوضح الغوامض والعويصات من
معانيه • ويبين ماله وما عليه وما فيه مشتملا على نكتة دقيقة
ورموز خفية • موجزا غاية الايجاز بلا اخلال •
تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال • فقلت لهم كان
قد وهن العظم مني • ووهنت الطبيعة والقوى •
وفاحت القطيعة والجوى • وطبت لاربي عدة العلل
ووجبت وقاربني علة الاجل • مع انكدار اوانه
وانتشار جناني من نائبات وحول • واين الصفاء
هيهات انقطاع الامل • وقد صدر مني الوعد بمنزلة العهد
في اثناء هذا الكلام الى ان وهب ربي ولدا ذكرا
اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام • ثم لما وهب ربي ولدا
سميا لفخر الانام • اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام
فنظرت لو كرر الاعتذار والالتماس لوصل الى ضرب
اخماس باسداس • فلاح لي ان ليس فيه فلاح •
سوى اسعاف حاجتهم والانجاح • فنظرت الى ما عندي

من

من البضاعة فوجدتها مزجاة • وتاملت في ضعيف
الاستطاعة فوجدتها غير مزجاة • غير اني الهمت بان الضرورات
تبيح المحظورات • فشرعت فيه متوكلا بان شروع مثلي في مثل هذا
من الفضاعة • كما ان كتابة الاشكل من الضياعة • ولكن تعرضت
الى من هو عليه هين يسير • وما من ممكن عليه عسير • وتوكلت
على الحي الذي لا يموت • وكل حي غيره يموت • ومن يتوكل على الله فهو
حسبه ومن يدعوه صدقا فهو يجيبه • ثم لما رايت التعيقة عبد الله
لوعده الكريم • بقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم لزم
علينا الاقدام • على وجه الاهتمام • فلما تيسر الاتمام بعون الملك
الغفار سميته بنتايج الافكار سائلا منه تعالى ان ينفع به
هذان الولدان • وسائر الطلاب • ويكون لنا ذخرا
يوم يقوم الحساب • ثم اقتضت الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الاخرة
انا لله وانا اليه راجعون • لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون •
جعل الله بفضله جنة الماوى • لهما ماوى • وجعل كلا منهما
فرطا نافعا مشفعا وذخرا لنا في العقبى • والمرجو من اخوان
الصفاء ان لا ينسوهما من الدعاء • لانهما كالعلة الغائية لهذا
لعله يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا • لئن ادركت في نظمي

قدا وقد فى افئدة الطالبين النار ● سألنى بعض
الاخوان واخص الخلان ● ان اكتب لهم شرحا يحل عقد
الفاظه ومبانيه ● ويوضح الغوامض والعويصات من
معانيه ● ويبين ماله وما عليه وما فيه مشتملا على نكتة دقيقة
ورموز خفية ● موجزا غاية الايجاز بلا اخلال ●
تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال ● فقلت لهم كيف
قدوم من العظم منه ● ووهنت الطبيعة والقوى ●
وفاحت القطيعة والجوى وطبت ولازبنى عدة العلل
ووجبت وقاربنى علدة الاجل ● مع انكدار اوانى
وانتشار جنانى من نائبات وحول ● واين الصفاء
هيهات انقطاع الامل ● وقد صدر منى الوعد بمنزلة العهد ●
فى اثناء هذا الكلام الى ان وهب ربى ولدا ذكرا
اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام ● ثم لما وهب ربى ولدا
سميا لفخر الانام ● اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام
فنظرت لو كرر الاعتذار والالتماس ● لوصل الى ضرب
اخماس باسداس ● فلاح لى ان ليس فيه فلاح ●
سوى اسعاف حاجتهم وانجاح ● فنظرت الى ما عندى ●

من

من البضاعة فوجدتها مزجاة ● وتاملت فى ضعيف
الاستطاعة فوجدتها غير مزجاة ● غير انه الهمت بان الضرورات
تبيح المحظورات ● فشرعت فيه متعرفا بان شروع مثلى فى مثل هذا
من الفضاعة ● كما ان كتابة الاشل من الضياعة ● ولكن تعجزت
الى من هو عليه هين يسير ● وما من ممكن عليه عسير ● وتوكلت
على الحى الذى لا يموت ● وكل حى غيره يموت ● ومن يتوكل على الله فهو
حسبه ومن يدعوه صدقا فهو يجيبه ثم لما رجب العقيقة عبد الله
لوعده الكريم ● بقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم لزم
علينا الاقدام ● على وجه الاهتمام ● فلما تيسر الاتمام بعون الملك
الغفار سميته بنتايج الافكار سائلا منه تعالى ان ينفع به
هذان الولدان ● وسائر الطلاب ● ويكون لنا ذخرا ●
يوم يقوم الحساب ● ثم اقتضى الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الاخرة
انا لله وانا اليه راجعون ● لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون ●
جعل الله بفضله جنة المأوى ● لهما ماوى ● وجعل كلا منهما
فرطا نافعا مشفعا وذخرا فى العقبى ● والمرجو من اخوان
الصفاء ● ان لا ينسوهما من الدعاء ● لانهما كالعلة الغائية لهذا
لعله يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا ● لئن ادركت فى نظم

فتورا ووهنا في بيانه للمعاني فلا تنسب بنقص ان يقضى
على مقدار تنشيط الزمان ولما اراد الافتتاح بالبسملة
والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد وعليه الاجماع في الدفتر
العتيق والجديد صيانة لتاليفه عن الاقطعية والاجزمية
على ما نطقت به المقالة القاسمية على قائلها الصلوات
الاحدية والتسليمات الابدية قال بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد له معنى لغوي وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري
مطلقا وعرفي وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا
والشكر ايضا معنى لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا
لانعامه على الشاكر وعرفي وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له
والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا والثناء فعل
يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره
وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا او غيره والحمد اللغوي اخص
مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفي والشكر اللغوي واعم
منهما من وجه ومباين للشكر العرفي بحسب المحل واعم مطلقا منه
بحسب الوجود والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي
ومن وجه من المدح واخص من وجه منه والشكر العرفي مباين للمدح

بحسب المحل واخص مطلقا منه بحسب الوجود كذا في الامعان
ثم اللام للمقصود ولام الجنس او الاستغراق واياما كان
فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند كما في التوكل على الله
والكرم في العرب فيكون جميع افراده متصفا بالمسند اما في
الاستغراق فظ واما في الجنس فلان المسند اليه هو الماهية
في نفسها لا في ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية كما في قولنا
الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة
لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية
وما وقع لغير الله تعالى ظاهرا فراجع اليه تعالى في الحقيقة والمص
اختار الثاني في الامعان لظهوره في اداء المرام ولان معنى
يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى الجنس اذ لا وجود
له في الخارج فيكون في الافادة اوفى وبمقام الثناء احرى
فان قلت في اي معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض
افراده خارجا عن التخصيص الذي يفيده تعريف المسند اليه
بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون حمد المخصص على وجه الكل
قلت فان اردت الاكمل فعليك بعموم المجاز اعلم ان الحامد
في جزاء تصليته فما حامد لغة فقط ان لم يقابل بحذفه نعمة

او حامد لغة وشاكر لغة ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر لذلك ان جعله جزء من شكر عرفي بان صرف سائر ما انعم عليه الى ما انعم له كما صرف لسانه وذلك على مراتب الحامد لله اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر والثاني بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما وتعميم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب المهوادي وهو المختار عند المصنف حيث قال في الامعان ان اللام للاختصاص في الله علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اي استتر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما وحذف الف لاه في الخط لئلا يكون على صورة النفي فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع ثلث لامات وكذا كل ما في اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو للحم ذكره في الامعان رب العالمين اي مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو

ما سواه من الجواهر والاعراض وانما جمع ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع والصلوة في اللغة الدعاء والتعظيم تتنوع بالاضافة الى المحال على ثلثة انواع تنوع الاجناس بالفصول فمنه قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت في عرف الشرع من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى اللغوي المتنوع على الانواع ولامها كلام الحمد في تحمل الجنس والاستغراق وافادة التخصيص ذكره مولانا نور الدين صاحب المهوادي ومراده والله اعلم المقصر الادعائي او الاستغراق العرفي او جنس الصلوة او جميعها غير مختص بنبينا عليه السلام ولذا قال في الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده في ضمن بعض الافراد والظاهر ان مراده انه للعهد الذهني ويحتمل ان يكون مراده ما اراده مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء او جميعه او جنس التعظيم او جميعه وارد او نازل على محمد ودعاؤه لتعالى ذاته العلية

مغفرته تعالى له عليه السلام واحسانه تعالى اليه عليه السلام
وكذا تعظيمه تعالى ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب
المغفرة والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية
بين الانواع الثلثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا
اريد كل منها في اطلاق واحد اذ لا اشتراك لفظا فضلا
عن العموم فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون للمضرة
فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء قلت هذا
مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد
في الاصل يقال لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما للافضل الرسل
لكثرة خصاله الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حقه عليه
السلام انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين
واله اي اتباعه صحابة او غيرهم فلذا ترك عطفها او تركه عليه السلام
في تعليم كيفية التصلية عليه حيث قالوا كيف نصلي عليك
فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد الحديث الجملة التصلية
عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله
وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى اجمعين تاكيد للال لدفع احتمال

ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه على انها
للاستغراق وبعد اي بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة والتصلية
والواو اما ابتدائية قائمة مقام اما او عاطفة لمعطوف مقدر
الحمدلة تقع بطريق عطف القصة على القصة فهذه الفاء
اما المقدرة او الموهومة اجراء لها مجرى المحققة رسالة وهي
الواسطة بين المرسل والمرسل اليه في ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت
على الوقوف على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على
سبيل الاختصار او على المعاني المدونة كذلك كاطلاق الصحيفة
والقرطاس ونظائرهما على القبيلتين كما فيهما من الفضائل
كلام المؤلف ومراده لا المؤلف له فعلى الاول يكون هذه
اشارة الى الالفاظ والعبارات التي تتلى بعد او التي بين
الدفتين وعلى الثاني يكون اشارة الى المعاني المرتبة
الموجودة في الذهن او فيه في الالفاظ او فيهما او في الكتابة
ولو عكس لاحتيج الى حذف المضاف في المبتدا او في الخبر فافهم
في بيان احوال ما يحتاج اليه كل معرب في تحصيل ادراكاتها
والتفصيل يطلب من الباب الاول اي كل من يريد معرفة اجراء
الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج

فضلا عن كونه اشد الاحتياج وهو ای ما يحتاج اليه كل

معرب اشد الاحتياج ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل

او علم العامل وكيفية عمله وشرائطه ونحوه ای لفظ يعمل

لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه

الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث

والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه

المثابة ولذا لم يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر كل منها

فی اثناء بحث هذه الثلثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع

كلامه ای الاعراب انما فسره للتنبيه على ان المراد الحاصل بالمصدر

لا المعنى المصدری الذی هو الحدث وانما لم يقل او لا الاعراب

لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين في الحروف الاصلية واذا كان

شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بها المقتضی

لبيان كل منها فی باب على حدة فوجب ترتيبها ای جعل الرسالة

ثابتة على ثلثة ابواب فعلی يتعلق به بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى

اللغوی وهو جعل الشیء متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل

على العرفی وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتاخير بعضها فلا

لامن معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار

تضمين

تضمين معنى النقض او الاشتمال ای فوجب ترتيب اجزائها مقصورة

ومشتملة على ثلثة ابواب او فقصرها او اشتمالها عليها مرتبة على

المذهبين فی كل مفصل العصام اختلفوا فی حقيقته فقيل انه

متعلق ما هو اجنبی عن العامل المذكور واورد عليه انه هو المحذوف

فلا وجه للتسمية بالتضمين ودفع بانه لا بعد في التسمية فتسمية نوع

في كلامهم باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبی ورد

بان المعنى الكنائی قد لا يقصد ثبوته وفی التضمين لا بد من قصده

فيتخالفان ودفع ايضا بانه لا اتجاه له اذ لا بعد في ان يلتزم في بعض

الكنايات ثبوته لا يخرج جنسها وليكن التسمية باسم خاص لهذا

التميز وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقی

ويلاحظ معنى اخر معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ اخر

يدل عليه ويدل عليه ذكر متعلقه ورد بانه يلزم ح جعل التعلق

معمولا من غير تقدير عامل لحرد فهم معناه في ضمن عامل اخر لاسيما اذا كان

المتعلق هو المفعول او اعمال المذكور فيه من غير استعماله في معناه

وهو بعيد انتهى كلامه قوله قد لا يقصد ثبوته ای تحققه في نفس الامر

هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتاخرين

من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب

اليه صاحب الكشف ومن ان ملاحظة شرط لا لتحقق واما على ما اختاره
في شرح الفرائد وما يستفاد من شرح التلخيص من ان تحققه شرط فلا
حتى يحتاج الى الدفع ويكون ان الموضوع له في الكناية لا يقصد
لذاته بل للانتقال الى الملزوم عنه واما في التضمين فمعنى المذكور والمعنى
المضمن مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما اراد ان اللفظ المذكور
لزم ان يراد بلفظ واحد في اطلاق واحد معناه الموضوع له و
غيره على الذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به في شرح الفرائد والعلامة
التفتازاني في التلويح فلا يصح لكونه كناية فافهم قوله من غير
استعماله فيه فلا يلزم ما لزم في الكناية قوله من غير تقدير لفظ
اخر فلا يكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور **الباب الاول**
الذي هو جزء من الرسالة لفظا ومعنى كائن في بيان احوال
العامل وهو قوله وجعل المعاني ظروفا للالفاظ بتقدير البيان
توسع شايع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شيء
يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه وجعل الالفاظ ظروفا لها حيث
قالوا انها قوالب المعاني باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها
وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا ايضا بتقدير ايضا فانهم يجعلون
النفس المعاني محالا للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال



على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل
للفظ والشيء الواحد لا يكون مستقرا في محل ومتجاوزا عنه في حالة واحدة
او في تحصيل او ادراكها فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه والتحصيل كما
يحصل بهذه المعاني من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل
بغيرها فكانه شيء يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل في لوجود
معناها هنا وهو الاختصاص على ما قال السيد او التعليل
على ما قيل حتى قيل ان في هنا ايضا للتعليل كما في قوله فذلكن
الذي لمتنني فيه فيقدر متعلق يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا احتياج
الى ما ذكر من التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات
المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدم
لتوقف صحة اكثر تعريفات المعمول عليه كما ستبين ولشرف الوجه
مؤثر في المعمول فانه متأثر ولما كان البحث عن احوال العامل
موقوفا على معرفته ومعرفة اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة
اقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم
وبعضه حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا معرفا لها ولكل قسم من
اقسامها ويبين عن كل منها عاملا كلا او بعضا في اثنائه و
يعرف العامل ويقسمه ثانيا فقال الكلم بفتح الكاف اولا اي قبل الشروع

في المقصود في الصحاح والقاموس اي اجعلنا اول صفة لم
تعرف تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته
عاما اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام
ان الكلمة لا لها للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود
التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو راي البعض والتعريف
تبع فعلى هذا في الضمير استخدام او من حيث هو هو اذ التقسيم
كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل عصام في
اوائل شرحه للكافية وتانيثها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة للحقيقة
الكلمة ولا تنافي بينهما وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث
وجوده في ضمن الفرد وانما التنافي بينها وبين المركب اي بين الوحدة
الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام ماخوذان من الكلم
بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير في القلوب قال الشيخ الرضي
وهو اشتقاق بعيد وهي لغوا واعراضية اللفظ هو في الاصل
بمعنى الرمي الوقف صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على
المخرج وتعريفه المشهور وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة
او حكما دوري لتوقف التلفظ على اللفظ ولا مجال هنا للجواب
المشهور في امثاله وهو كون الادعا في التعريف لغويا لما عرفت

انه الرمي فلا يصح تفسير الاصطلاح به كما لا يخفى كذا في الامتحان خرج
بالدوال الاربع كالخطوط والعقود والاشارات والنصب
عرفه باللام للتنصيص على الجنسية والماهية ولذا عدل عن قولهم
وضع لما قوله الموضوع ولان اسم المفعول اول على المقصود
البقاية في الحال المتبادر منه بخلاف الماضي فانه يفهم منه بالاستصحاب
ولان الاصل في الصفة الافراد والوضع المطلق تعيين شيء
متبادر الاول فهم الثاني ولو بغيره للعالم به والوضع اللفظي
نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه اي بمادته وجوهره لمعنى
وهيئته نوعي هو تعيين هيئته افرادية او تركيبية لمعنى
والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصي والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع
ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع ذكره في الامتحان عدل عن
التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء يابى و ليشمل
التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلف قوله العالم اي معين
زائد على المشهور ولا بد من متعلق ليفهم قوله هيئته افرادية كما في
الافعال وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع قوله
او تركيبية كما في المركبات كلامية او غيرها خرج بهذا القيد المهملات
كالديز والميز ومقتضيات الطبع كاح والمحرفات عن الوضع غلطا

كما لم يسم المحرف عن المسموم فان المحرف الاول لم يقصد جعل المعنى
بل قصده به توهم انه مجعول له وبقي المحرف لان احتياج المتعلقة
في الدلالة وفهم معناه الى التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه
المستعمل لا الوضع واما المجاز فلا وضع فيه لا تشخصيا ولا نوعيا
نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى
يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن
هذا استعمال لا وضع ولو قيل التسمية وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح
فظهر ان الوضع يختص بالحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية
في نحو الاصل مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول
الى ما يقتضي شيء او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول
وفي الاصل بمعنى كرمي ثم خفف ونقل قال الامام الفاضل عصام
وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظر التخفيف فخرج به حروف
الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع
مع كونه داخلا في مفهومه تصريح بما علم التزاما لان الدلالة الالتزام
مهجورة في التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا
لان دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة الوضع على المعنى
اوضح منها عليها لذكره في مفهومه كما سبق وللمص في هذا المقام



تحقيق مذكور في الامتحان من اراد التفصيل فليرجع اليه ولكن
تبع في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة لان لكل مقام
مقال مفرد صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فان
قيل هذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
وليس الامر كذلك فان اتصافه بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع
فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما ارتكب في مثل من قتل قتيلا
مفردا اما لا يجوز في التعريف قلت لا تجوز فيه لان زمان وقوع
نسبة الوضع والاتصاف بالافراد بل بالمعنوية واحد فيكون
حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع
وليس كذلك نعم الوضع تقدم ذاتا على الافراد بل على المعنوية
وهو غير معتبر في المجازية كما ان ما بين القتل والمقتولية واحد لان
القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول الى القتل
فالقتيل حقيقة كما حققه المص فيما علقه على الامتحان في بحث المعطوف
وخرج بهذا المركب كلامية او غيرها مثل قائمة وبصري مما يعني
يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا
فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان الصيغة
كل منها كالمادة تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا

فينتقض تعريفها جمعا قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المص
كما مر لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف
لا الكيفية له كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف
المفرد و الكلمة ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما لا يدل جزء
لفظه على جزء معناه وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان
ثلثة فعل سمي باسم مدلوله التضمني وهو الحدث قدمه على الاسم
على عكس ما في الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل و لانه
كل عامل بخلاف الاسم كما يصرح به وهو اي الفعل ما اي كلمة فصل
من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم
حرف الاقتران باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيد اقتران لفظه
مع انه ليس كذلك ولهذا احتيج الى التاويلات التي ذكرت في الامتحان
او مفيد اقتران المعنى فوجب ان يراد بالمعنى التضمني الذي هو
الحدث وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال ما دل
وما عبارة عما كان كلمة عبارة عنه فتذكير الضمير في دل باعتبار
لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام لا على لفظها حتى يكون
التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامي بالهيئة وضعا اي دلالة
وضع او وضعا او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا

على احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال بان
وضع هيئته الافرادية له بوضع نوعي كما وضع مادته له بوضع
شخصي لكن لم يذكر دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكر في العوامل
لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان
اصلا كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل على الزمان اصلا ايضا كرجل
وضرب ومنه ما يدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كامس وغد او الان
وكذا الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال و اسماء الفاعل
والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى تدل عليه
وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال مع هذه
غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلا من اسمي الفاعل والمفعول
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعر كون
هيئته موضوعة للزمان فينتقض التعريف به منعا قلت معنى قولهم
انه حقيقة في الحال انه حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلا
يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان
بحسب الاستعمال الدالة هيئة كل منها في الاصل عليه وضعا
ويخرج نحو زيد على الان مع انه وضع علما لم يضع هيئته للزمان كما لا يخفى
على من له الاذعان فان قيل ان المضارع لكونه دالا على الزمانين

يخرج بقوله على احد الازمنة فينتقض التعريف به جمعا
قلت ذلك مم لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك
انما نشأ في الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فالمرجح مم لان الدال
على اثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه
واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل كان في احدهما حقيقة
وفي الآخر مجازا فلا اشكال اصلا ولما كان تمييز الافراد بالخاصة
ارجح منه بالحد وانتفاع المبتدى بها اكثر منه بالحد وان كان
الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه لافادته التمييز
الذاتي ولذا قدم قال ومن خواصه خبر مقدم على المبتدأ وهو
قد اي بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية
وهذا مبني على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف
قبل الحكم او على ان حق المبتدأ التقديم مع ما يتعلق به فيقدر
مقدما فيكون الخبر المجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو
وبكر في الدار وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع
التي هي المقصودة بل على بعضية كل منه على تقدير كون من للتبعيض
وحده وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير
عدمه ايضا فلا دليل عليها في اللفظ ايضا وان حصلت بالمشاهدة



واما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكر هنا
كتاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونوني
التاكيد ومن جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره
وهي اما شاملة لجميع افراده او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثاني
والحد لا يكون الا شاملا دخول قد الاولى صرف الدخول العام الى الشائع
الذي يصدق تعريف الخاصة عليه كما يصدق على المجاز
الخاصة المنطقية لا تصدق عليها لاشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان
وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلي وتقليلا او
توقعا او تقريب الحدث الماضي الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا
في الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم تجربه لو اخذ
ولو عرف الاختصاص به لزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء
لا من الاختصاص فلا دور فافهم والسين اي سين الاستقبال
بقرينة سوف وسوف ويسميان حرفي التنفيس لكنه في الثاني
زائد وجه الاختصاص كونها لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال
المعلوم بالاستقراء وان كان لتعلق النفي بالحدث الفعلي ولم
وما لانهما لنفي الحدث الفعلي ولام الامر لانه لطلب الحدث
الفعلي ولا النهي لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل

ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريف المعرفة
لانه علم النفس او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو رأي الرضي او النحو
او البيان بتأويل الدال على النهي كذا في الامتحان قال السيد
السند في حواشي الكشاف ان امثالها اذا اريد بها النفس فقد
فيزاد في اخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد
فاحفظ وكل عامل على ما يجيء في بحث العامل القياسي واسم
مأخوذ من السمو وهو العلو سمي به لاستعلائه على اخويه من جهة
كونه مسندا اليه وتركب الكلام منه وحده بخلافهما وهو ما دل اي
كلمة بقرينة جعله قسما منها دل على معنى وضعا اذ المتبادر من الدلالة
التي وصف بها الكلمة فان كون الكلمة كلمة باعتبارها وهي الدلالة
الوضعية او الكفى بما ذكره في تعريف الفعل ومن ثم كان كون
المعنى في نفسه او في نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية
وكان هذا اغرب من ظاهر قولهم في نفسه عدل عنه الى قوله
مستقل بالفهم اي بالمفهومية تصريحا بالمقصود وايضا كان
المراد ويعني يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه
بخصوصه او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ
الدال على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل

كما يجيء غير مقترن بسبب صيغته لاحد الثلثة بما ذكره في تعريف الفعل
فيه اي في الفهم عما دل عليه باحد الازمنة الثلثة والظاهر المناسب
لما سبق ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاظهر
الانسب ان يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال
بهيئته على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح
عبارة القوم في الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامي
عبارة ابن الحاجب بان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران
عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران
كون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضرب
والضارب مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة فيقترن به
في الواقع لكونه غير مقترن في الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان
من لفظه اخرا وبعده فلا يخرج مثل الضارب في قولنا زيد ضارب
امس او في الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل
ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل حال وزمان وامس ورويد
ومن خواصه بذكر ما ذكر في الفعل دخول التنوين وهو نون
ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتأكيد الفعل ما سوى الترنم و
الغالي فانهما غير مختصين بالاسم لم يستغنهما كما في البيضاوي

لانهما لكونهما في غاية الندرة لا يرادان عند الاطلاق صرح به
في الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن فلانه للتمكن يدخول اي
لتعذره واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف اصلا
ولا في الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير
المعنى المطابقي المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت
ان في كلامه معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض
عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجيء وجهه
واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر
السالم الذي لا يوجد الا في الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط
بالاضافة جعل في مقابلته في الجمع المونث السالم حرف يسقط
بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد الا في الجمع المونث
السالم الذي لا يوجد الا في الاسم بشهادة الاستقراء هذا على
راي ابن الحاجب وانكر الزمخشري تنوين المقابلة ومن اراد
التفصيل فليرجع الى الامتحان وحروف الجر لانه لافضاء معنى
الفعل او شبهه الى الاسم او الماء والواو فلا يدخل الا اياهما ورد
بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية
فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء

وجها



وجها للاختصاص ومع منعهما جزء من حروف المبانة وحروف الجر
كلمة لا جزء فيه هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء في كل منهما ولو سلم
ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض دون الكل كما لا يخفى والقصد
بيان اختصاص الكل دون البعض واما لام التعريف فالمختار عند
الشارح وجه الاختصاص فيه وفي امثاله الاستقراء ليس الا
كما صرح في الامتحان ولام التعريف مسند الى ضمير من قولهم اللام
لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا في ذلك على الاشتهار وقد
نبه في الامتحان انه لا يكون قرينة للمبتدى ثم ان في هذا اشارة
الى ان المختار عنده كما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف
هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها زيد عليها اللام للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من انه
كلاهما وجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابقي المستقل
بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد الا في الاسم ولما
كان المراد بقولهم للاسناد اليه كونه مسندا اليه هو معنى التزامي
مجازي لهو الحقيقة اوله واظهر عدل عنه الى قوله وكونه
مبتدأ او فاعلا وانما لم يقل كونه مسندا اليه كونه احتمال اخصر

تنبيها على ان الاصل في المسند اليه المبتدا او الفاعل البوته
فروع قدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثاني التاخير
ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص
معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه ولان معرفته بعد معرفة
الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه
فيلزم الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم و
هو الشيء فح لا يلزم المحذوران وانما يلزمان لو رجع اليه
باعتبار خصوصه النوع فالمعنى لكون الشيء مبتدا او فاعلا وجه
الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى الشيء
والمسند اليه مبتدا او فاعلا لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان
كان مبتدا او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد
لا يراد منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة والحرف لا يصلح
ان يكون مسندا او مسندا اليه كما يجيء فثبت اختصاصه بالاسم
ضرورة ومضافا اي كون الشيء مضافا وجه الاختصاص
كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف والتخصيص اللذين
يستدعيان استقلال المعنى ومطابقته بشهادة الاستقراء
وبهما لا يوجدان معا الا في الاسم واللفظية فرع المعنوية فتختص

بما يختص به وبعضه عامل كاسم الفاعل كما سيجيء في بحث العامل
القياسي وبعضه غير عامل كانا وانت والذي وحرف وهو
في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام
غير جزء منه والمشتق منه في الاصطلاح ما دل على معنى
غير مستقل بالفهم ولا مقصود بالملاحظة بل آلة وتابع لفهم
حال غيره وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا
ومعنى اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء
مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة
لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك
الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه
ومعنى لفظ الابتداء كقولك ابتداء سيري من البصرة وقع في يوم
كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم والفعل
من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف
ضمنا فيحصل الدلالة ثم هذا هو المراد بقولهم على معنى في غيره
لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضاحا
واظهارا للمراد وخرج به عن التعريف الاسم والفعل فان قلت
ان اريد بالدلالة المطابقية لزم خروج الفعل في التعريف لما

على الحرف المستقل النسبة الغير المستقلة فالمجموع غير
مستقل لابد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف
وان اريد التضمنية نزاد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم الدلالة
على معنى تضمني غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى
غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم
ما لزم في المطابقية حملت المراد الاعم ولفظ فقط مقدر
ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح في الامتحان وصرح فيما
علقه عليه ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة وبعضه
عامل لحرف الجر وبعضه غير عامل كما مر وقد تم اعلم اي بعد ما
الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم العامل الذي
هو المقصود فثم للتراخي الزماني او الرتبي اظهر مع ان العامل
الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذ المراد
بالاول ما صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل ان
المعرفة اذا اعيدت معرفة فهي عين الاولى فليس على الاطلاق بل اذا
لم يوجد صارف وههنا قد وجد مانع هو ما اي شيء لفظا او
غيره اوجب بعض الواسطة بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولا بد منها
والا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من



لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة كون ما بالنصب اخر الكلمة
فعلا او اسما حقيقيا او حكميا معربة او مبنية على وجه مخصوص
من الاعراب بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول البعض لئلا
ينتقض بياء المتكلم في مثل غلامي فانه يوجب بواسطة المجانسة
والاتصال كون اخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب
فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة المعاني المقتضية او الثانية
الثالثة المقتضية للاعراب على ما سيبينه فيخرج ياء المتكلم
بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة قلت
كون المراد بها ما ذكر انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم
لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل في تعريفه فيما بعد الا ان
يقال ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة و
تمييزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود و
القصاص فلا دور انما يلزم ان لو كان هذا التعريف اسميا
يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا الايضاح لان معرفة
العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها
كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمي واللفظي
مذكور فيه ايضا وفقك الله بمطالعته والمراد بالواسطة

مقتضى بالكسر الاعراب فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل
بالاصالة بل بالحمل على الاصل من الحرف الجارة الزائدة ومثل
رب والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان لم يدخل
على الماضي الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الا
فيلزم كون ذكرها فيما سيأتي استطرادا مع كونه من مقاصد
الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لصح كذا اعترض
في الامتحان على تعريف البيضاوي لحرف الجر ويمكن ان يقال
انه اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها
في التقسيم كما يجيء هذا مفهوم من كلامه ايضا في بحث المجرور
في الامتحان وهو اي مقتضى الاعراب في الاسماء حال من
المبتدأ والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الجزء اليه او ظرف
له وهو اظهر تواردها المعاني المختلفة عليها اي كل واحد من الفاعلية
والمفعولية والاضافة تحقيقا او حكما وارد على اسم واحد
من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام
الاحاد الى الاحاد فالمقتضي في التحقيق هو المعاني كما نبه عليه
قوله فانها الخ وقوله وهي تقتضي الخ لا تواردها لكن اضاف
اليها اشارة الى ان اقتضاءها بسبب تواردها عليها

فانها



فانها اي المعاني المختلفة امور خفية تستدعي نصب علائم
اي كل منها تستدعي علامة على حدة ظاهرة لكن قد يمنع من
ظهورها مانع فان كان حالا في اخر الكلمة فتقديرية وان
في نفسها فمحلية كما يجيء في البناء ان لم تعرف مثلا
اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون اخر زيد مضموما
واخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية اي بواسطة
الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة ورود المفعولية على غلام
بسبب تعلق ضرب بهما لتعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع
بالثاني واوجب غلام ايضا كون اخر عمرو مكسورا بواسطة
ورود الاضافة عليه اي كونه منسوبا اليه الغلام بسبب تعلقه
به فالعامل يحصل المعاني الخفية في الاسماء بسبب تعلقه بها
وهي اي المعاني الخفية تقتضي نصب علائم هي الاعراب فالعامل
يحصل الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا وموجبا
للمعنى وعلامته انما هو باعتبار النحويين واما في التحقيق
الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة وجعل النحويون
كانها هي الموجدة على ما هو رأي الرضي وقال الفاضل العصام
بل الالة هو الله وجعل العامل الة مبني على التنزيل ايضا

اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض معنى
بتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه فيوجد في غير
الحرف والماضي والامر بغير اللام والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب
اللفظي والتقديري وهو ليس بمراد ههنا كما لا يخفى على من تتبع
كلامه وفي الافعال اي مقتضى الاعراب فيها المشابهة التامة
للاسم اي اسم الفاعل كما سيجي التصريح به وهي في المضارع فقط كان
سائر الافعال انما لم يقل وفي المضارع اولا حتى لا يحتاج الى
البيان ثانيا ليحسن المقابلة بالاسماء وانما اتى بصيغة الجمع مع
ان المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة او للتنبيه على تنوع المضارع
كالجنس المطلق والمستغرق الى غير ذلك او للنظر الى الافراد فانه
مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كما في صورة دخول اللام
عليه فانه فعل معنى كما سيجي لفظا ومعنى واستعمالا اما
الشبه الاول وهو الشبه لفظا فلموازنته اي المضارع
له اي لاسم الفاعل في الحركات اي في مطلقها او في نوعها
اولا والسكنات اي في عددها وترتيبهما وصيغ الجمع اما بالنظر
الى الافراد او للمشاكلة وقال المصنف اطال التفسير بالعدد
للمحلات الجمعية باللام ظلمين معنيه ههنا اذ ليس معنى الاحلال

بطلان اعتبار التعدد واصلاحه يجوز ان يقال جاء الرجال
اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه وكونه
بمعنى كل الافراد في ان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره نحو
ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج مثل بمثالين من الاصلين
واما الثاني وهو الشبه معنى فلقبول كل منهما اي المضارع
واسم الفاعل الشيوع والاشتراك بين المعاني والاحتمال لها
على سبيل البدل عبارة عن العموم الشائع في كلامهم الذي لا عموم
حقيقة في كل منهما والحمل على الشيوع بعيد والتصريح به اولى
والخصوص فان الاسم اي الاسم الفاعل عند تجرده عن اللام
يفيد الشيوع بين الافراد وعند دخول حرف التعريف عليه
يتخصص انما قال حرف التعريف ولم يقل عند دخول العنصر
الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى مقتضى الظاهر للتنبيه على ان
اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخول اللام عليه مبني على اعتبار
كون اللام حرف تعريف ولو صورة المستلزم اعتبار كون المدخول
عليه اسما ولو صورة والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا
عن المشابهة له بل فعل في المعنى والتحقيق على ما هو رأي الجمهور
كما سيجي انما لم يقل اللام حرف التعريف لعدم الحاجة الى الهيئة

عند التجرد وتم ان في اختيار اللام اشارة الى ان الاختلاف
الجاري في حرف التعريف انه الالف واللام او اللام او كلاهما جار في
الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده مذهب
سيبويه كما في حرف التعريف نحو ضارب فانه يحتمل زيدا وعمرا
وغيرهما والضارب فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف
التعريف او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان يكون صلته
معلومة عند المخاطب كذلك المضارع عند تجرده عن حرف
الاستقبال في الحال قدم الاول لاختصاصه بخلاف الثاني
فانه يوجد في الاسم ايضا ولان لا احتياج الى الاول لعدم
تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر
فلا يشتد الحاجة الى حرف الحال يحتمل الحال او الاستقبال
قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف الثاني نحو يضرب
وعند دخولها اي دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال
او الحال نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة الفهم فيهما عند التجرد من
القرائن حالية او مقالية وشيوع في الاستقبال في المضارع
واشبه الاسم والحال او الان وغدا فيهما الى الحال الاقتضاء موضوعهما
الموضوع واما الثالث وهو شبه الاستعمال فلوقوع كل منهما صفة

لنكرة

لنكرة بحسب اللفظ واما في التحقيق فجزء او لان منها نحو جاءني رجل
ضارب او يضرب فانها في الاول مركبة وفي الثاني جملة فاطلاق
الصفة عليهما مبني على المجاز الظاهر المراد او على التجوز
باطلاق اسم الكل على الجزء ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان
زيدا لضارب او ليضرب فهذه المشابهة اي المشابهة لفظا
ومعنى واستعمالا تقتضي تطفل المضارع اي تبعيته للاسم
فيما اي في شيء هو اي الاسم اصيل فيه وهو اي ذلك الشيء الاعراب
والمراد به هنا استعداد الاخر للحركات العاملية وعدم الامتناع
عنها لفظا او تقديرا او يقابله البناء لا اثر العامل كما لا يخفى كما
تقتضي تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصيل فيه وهو العمل
ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما والقوم اعتبروا المشابهة
بينه وبين اسم الجنس ونظر المصنف ادق وبالقبول احق لانها
لو كانت كما اعتبروا لم يكن مشابهته لكل منهما تامة كما اعترفوا
في بيان وجه اشتراط احد الزمانين في عمل اسم الفاعل حيث قالوا
لو كان بمعنى الماضي لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل نقصت
قوتها وضعفت في كلا الجانبين مع انه لا يظهر من هذا
الشبه اثر في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه

الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل
فيجوز في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم فاعرابه
ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون آخر
يضرب مفتوحا بواسطة النيابة لاسم الفاعل ثم اعلم اي بعد ما علمت
مفهوم العامل وما يتعلق به ثم العامل المراد به ما يعم الاصلي وما يلحق
به لذكره في الاقسام ولذا اعاده مظهرا او لانه يراد به فيما سبق
المفهوم وههنا الافراد على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي ما
يكون للسان فيه حظ والا يكون معنويا يعرف بالقلب وهو اي اللفظي
على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي في الاصطلاح هو الذي
يتوقف عمله المخصوص على السماع والمراد به الكفوي فلا دور ولا يمكن
ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور وليس المراد
به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية صيغته اذ قد يكون
ما صيغته سماعية قياسيا بذكر قاعدة كلية في عمله كالصفة
المشبهة كما يجيء وانما قدمه على القياسي عكس ما في المصباح
لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها ليجري الاحكام عليها
لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسي فانها اكثر من ان
تحصى ولان جزء قيامه القياسي ما يتوقف معرفته على معرفة

بعض

بعض اقسامه وهو حروف الجر كالظرف المستقر وبعض اسماء
الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان
الفعل وشبهه ومعناه قد يحتاج في العمل في بعض المعمولات الى
حرف الجر وهو من تمام العامل لا المعمول كما يجيء فلا بد من معرفته
قبلها فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها دائما اذ لا بد له من
متعلق على ما يجيء كما تحتاج اليه فلا بد من معرفتها قبله قلت
ان الفعل من حيث الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة
من الصرف الذي يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف
الجر فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم
منهما الا انه اخفى للاطراد واما تقديم سائر السماعي فللاطراد
لحرف الجر وهو اي السماعي ايضا كاللفظي على نوعين عامل في الاسم
وعامل في المضارع والعامل في الاسم ايضا اي كالسماعي
على قسمين عامل في اسم واحد وعامل في اسمين اعني المبتدأ او الخبر
في الاصل اي قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول العامل
اسما وخبرا له اي يسمى الاول اسما والثاني خبرا له والعامل في اسم
واحد قدمه لكون معموله واحدا او لكونه اكثر استعمالا او اوفر فائدة
وعامل من ان تقديم غيره على القياسي للاطراد له حروف تجر اي

اسما واحدا اسما عاما يناسب عملها اللفظي عملها المعنوي
الاصلي والمحمل عليه في غيره لتسمى حروف الجر وحروف الاضافة
فمنها وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم
او المؤول به او حمل عليه وهي عشرون الباء وهو للالصاق
اي لافادة لصوق امر بالمجرور وهو اما حقيقي نحو به داء
وامسكت الحبل بيدي او مجازي نحو مررت بزيد اي التصق
مروري بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم نحو [illegible] وهو
يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه
لا يلزم ان يكون السرج ملتصقا به حال الشراء ذكره في الامتحان
ولما كان الالصاق اصلا وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر
سيبويه عليه اكتفى به ولم يذكر سائر معانيه ولان المقصود الا
بيان العمل لا بيان معانيه قدمه لبساطته وكثرته في الاستعمال
وعدم خروجه عن كونه حرف جر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله
بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء والامر ولذا
لم يكسر مع المضمر الا في ياء المتكلم ومن وهي للابتداء في المكان
خلاف وفي الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم قيل
علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو اعوذ

بالله

بالله منه اي التجئ اليه منه وفيه انه لا يتمشى في نحو من التفضيلية
ذكره في الامتحان واجاب عنه بعض الكمل بان عدم التمشي م اذ معنى زيد
افضل من عمرو في تقدير ترقى الفضل منه اليه واقول المنع
مكابرة والتقدير المذكور فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا
فيها حتى قال المحققون انه الاصل والبواقي راجعة اليه ذكره ابن كمال
الكامل في الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان مقصوده بيان
العمل لا استيفاء المعاني قدمها ليناسب معناها في الجملة
والى وهي للانتهاء في المكان نحو خرجت الى السوق وفي
الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل بلا خلاف وفي غيرهما نحو قلبي
اليك اي منته ميله وشوقه اليك لم يذكر كونها بمعنى مع
كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم لان في الكل بل الحق
كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما ذكره في الامتحان ولو سلم
فلقلته قدمها على عن لمقابلتها لمن ولم يذكر حتى معها مع كونها
بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع ولانها لا تدخل الا على المظهر
فلا تستحق التقديم على ما قدم عليها وعن وهي للبعد ولم يذكر
البصريون لها معنى سواه ذكره الدماميني في شرح التسهيل والمجاوزة
اي التعدية بشيء عن شيء الى اخر وهي اما تكون حقيقة بزوال الاول

عن الثاني ووصوله الى الثالث كرميت السهم عن القوس الى
الصيد والاول عام لهما لما كان بالوصول بلا زوال كاخذت عنه العلم
او بالزوال وحده كاديت عنه الدين كما ذكره في الامتحان قدمها
بعده للاظهار وما ذكروا من عمومها للاخيرين فانما هو بالتعميم
لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام
قدمها لمناسبتها لمن اذ قد يجوز استعمالها في محلها ولو باعتبار
نحو سقاه عن العيمة اي بعده عنها بالارواء ويجوز بمعنى سقاه
من جهة العيمة قال مولانا السروري يقال خرجت عن البلد اذا
اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد وعلى هي للاستعلاء
اي استعلاء شيء على شيء حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعليه
دين لكان ثقله يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها من البسائط
لمناسبتها العن في انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يميني ومن عليه
ومجيئها بمعنى عن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير اي عني لعمر الله
اعجبني رضاها واللام هي للتعليل اي لبيان علة شيء وحكمها
كضربت للتأديب وخارجا لم خرجت لما كنت لم يذكر كونها
للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ونحو لدوا للموت
وابنوا للخراب لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره



في الامتحان والتخصيص اي لبيان اختصاص شيء وارتباطه
للمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت
لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس والنسب نحو الابن لزيد
فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر
المحامد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكره الفاضل العصام
بل الحصر مبني على تعريف المسند اليه فانه يفيد الاختصاص بالمسند
كما في التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام التكرار او بيان الفرق
وفي تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب
فيها قدمها على في لبساطتها وفي هي للظرف اي ظرفية مدخولها
حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كالنجاة في الصدق ومنه قوله
تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فان التحقيق انها للظرفية على
ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف
في الظرف وقيل انها فيه بمعنى على قال بعض الكمل اعلم ان كل
موضع فيه معنى الاشتمال او الاستعلاء يصلح لفي وعلى منه قوله تعالى
اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى واذا استويت انت ومن معك
على الفلك قدمها على الكاف مع بساطته لانه لا يدخل على المضمر
الا على قلة في المرفوع نحو انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل ولذا

لم يكسر ابدا بخلاف مذ والكاف هى للتشبيه نحو زيد كالاسد
قدمه على حتى لبساطته ولان حتى لا يدخل على المضمر اصلا وحتى
هو للغاية نحو اكلت السمكة حتى رأسها ونحو نمت البارحة حتى
الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على رب ورب هو للتقليل اى
لانشاء التقليل نحو رب رجل كريم لقيته ويستعمل غالبا للتكثير كما فى
مقام المدح والذم نحو ربما يود الذين كفروا فى القران قدمه على واو القسم
وتائه لان الواو بدل من الباء والتاء بدل من الواو ولوجوب انحطاط
رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر والتاء بلفظة
الله ولذا لم يكسر ابدا واو القسم وتاؤه ولم يذكر باءه لما عرفت
من ان مقصوده بيان العامل لا المعنى وانه داخل فى الالصاق
قدمهما على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما وحاشا هو
للاستثناء اى لاستثناء ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه
المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا
زيد اى هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل فى الاقل كما يشير قدمه
على مذ ومنذ لانه وان شاركهما فى الخروج عن الجارية لكنه لا
يخرج عن العاملية بخلافهما ومذ قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ
بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ لخفته

ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين
على ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور غير موثوق به
لما قال صاحب المغنى انه غير منقول عن العرب ومنذ وهما للابتداء
اى لابتداء زمان الفعل حال كونهما فى الزمان الماضى يعنى انه اذا
اريد بما بعدهما الزمان الماضى فمعناهما ان مبدأ زمان الفعل مثبتا
او منفيا هو ذلك الزمان الماضى لا جميعه كما اذا قلت سافرت
من البلد او ما رأيته مذ سنة كذا او لم تكن فى تلك السنة يكون
المعنى مبدأ مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد
الى الآن واما اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض
بان مضى بعضه فمعناهما ظرفيته لفعلهما مع التساوى كما اذا قلت
ما رأيته مذ شهرنا او يومنا وكنت فى ذلك الشهر او اليوم يكون
المعنى جميع زمان عدم رؤيته هو هذا الشهر او اليوم الحاضر ان
لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما فالصحيح
اعتبارهما مبتدأ وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها
فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبرا فهذا البيان استطرادى
قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا
وخلا قدمه لتقدم الخاء وعدا هما للاستثناء ويكونان فعلين

وهو الاكثر يجئ التفصيل في بحث المستثنى قدمهما على لولا
لان لولا حرف جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال ولولا ح
لامتناع شئ لوجود غيره فانها يجر بها اذا اتصل بها ضمير كما
ورد في بعض الفاظهم نحو لولاك لهلك عمر فسيبويه تصرف في العامل
لئلا يلزم التاويل في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جر نحو نزل
منزلته لانه في المآل وقع موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمر
لوجودك والاخفش تصرف في الضمير لان الاشكال جاء من قبله
فهو احق بالتاويل فجعله مستعار المرفوع كما في قولهم ما انا كانت
والاكثر لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ محذوف خبره وجوبا
وكثرتها بالنسبة الى كي قدمها عليه لان كونها حرف جر وان كان
مشروطا باتصال الضمير بها لكن للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما
الاستفهامية وكي فانه يجر به اذا دخل على ما الاستفهامية للتعليل
نحو كيمه فعلت اي لاي غرض فعلت ويدل على كونه حرف جر حذف
الف ما كما في لم وعم قال الدماميني في شرح التسهيل ان فيه
ثلثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثاني
انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف
جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين



ولعل هو المترجي فانه يجر به في لغة عقيل ولهذا اخره بضم العين
مصغر ذكره الدماميني كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة
لعل ابي المغوار منك قريب ولا ابداء في فراق حاصل بهذه الحروف
اي الحروف الجارة متعلق بفتح اللام فلو محذوفا والظاهر لا بد
لظهور تعلق الجار به ولكونه شبه مضاف قال الرضي يجب حرف مثل
عن الفاظ يجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف وكل مصدر يتعدى
بحرف من حروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن
ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى لا
تثريب عليكم اي حاصل عليكم وحكى ابو علي عن البغداديين جواز
تعلق الظرف بالمنفي الخ وفيه نظر لوجوب اعراب [illegible]
بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه اترع تنوينه
تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو فعل او شبهه هو ما دل على
الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل او معناه والمراد منه ما سيذكره
من انه كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف
تحقيقه الا الزائد بالجر او النصب استثناء من هذه الحروف
منها نحو كفى بالله مثال للفاعل وبحسبك درهم مثال المبتدأ او الا
رب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فان ما بجرها ليس متعلق

فانها اي هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه

ومعناه اي لا توصل فعل الشيء الى ما يليها بل تتعدى ذلك

الشيء بنفسه اليه ففائدة الزائد اما التاكيد او تحسين اللفظ

او غير ذلك وفائدة رب التقليل او التكثير لا تعدية العامل

وحمل الزائد في العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك في الصورة

والحرفية وتصور معانيه فيه بضرب من التاويل ورب اما على

الزائد للاشتراك في عدم الافضاء او على غيره للاشتراك

في افادة المعنى او على من الاستغراقية للاشتراك في افادة

التاكيد ذهب الى هذا الدماميني وابن طاهر وتبعهما المص

وذهب الجمهور الى انها متعدية لعاملها كسائر الحروف الجارة

ورد بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد بنفسه وايضا قد

يستوفي معموله كما في مثل رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى

التعدية وان ارادوا به المحذوف وهو حصل او مثله كما صرح به

جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه معنى الكلام ولم يلفظ

به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل

مجرورها رفعا ونصبا وقد جاء في الفصيح كما يقال رب رجل واخاه

الكرمتا او ولو الكرمتها ولا يجوز واخا مررت او نحوه من ربهما مجرور

الزائد

الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما من كونه فاعلا

او مبتدا كما مر او خبرا كما زيد بقائم او مفعولا لقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم

الى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها

مفعول في الثاني ومبتدا في الاول ومفعول كما في مثل زيدا

ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور لان له صدر الكلام

ومجرور حروف الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا كالمستثنى

بالا على ما جرى في بحث المستثنى في وجوب النصب او محلا

في كلام موجب تام وفي جواز النصب واختيار البدل او محلا

في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر في

بحثه ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشيء كرب وتبعه

المص واختصوا بابن هشام وقال لانها لا توصل معناه

الى الاسم بل تزيله كما لا فحملت على الزائد في العمل للاشتراك في عدم

التعدية وقال الدماميني كون معنى التعدية ما ذكره ممنوع بل معناها

جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور

بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا تفيد

انتفاءه عنه واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف حروف

الجر منها باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا

المعنى فيهما وذهب بعضهم الى انهما متعلقة بشيء كسائر
حروف الجر ومجرور لولا ولعل مبتدأ مرفوع المحل وما بعده لفظا
كما في الثاني وتقديرا كما في الاول خبره فهما غير متعلقين
ونحوهما في التعلق اما على الزائد او على غيره كما سبق نحو لولاك لوجود
لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل
على انه مفعول فيه لمتعلقه اي ما عدا هذه ان كان الجار او ما كان
بمعناه كالباء نحو صليت في المسجد او بالمسجد هذا على رأي
ابن الحاجب واما على رأي الجمهور فمفعول غير صريح اذ المفعول
فيه عندهم مشروط بتقدير في او على انه مفعول له لمتعلقه ان
كان الجار لاما او ما بمعناه ككي نحو ضربت زيدا للتأديب
وكي عصيت وهذا كالمفعول فيه في الاختلاف او على انه
مفعول غير صريح ان كان ما عداهما نحو مررت بزيد وقد يسند
المتعلق الى الجار والمجرور اي يسند المتعلق الى المجرور بواسطة
الجار ففي العبارة تجوز اي الجار آلة ووسيلة في افضاء
معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذي هو
العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذي هو من قبيل
المعمول كما حقق في الامتحان فيكون اي مجموع الجار والمجرور على ما هو

النائب

المناسب للسياق فعلى هذا يكون في قوله مرفوع المحل تسامح
او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط
لقربه فلا تسامح ولا تجوز فيه على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد
ويجوز تقديم ما عدا هذا اي ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور
على متعلقه نحو بزيد مررت لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل
اينما وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالحميم له فيدخل فيما لا
الاجانب واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجيء في بحث المرفوع
وقال العلامة التفتازاني في شرح مختصر عز الدين ظاهر كلام
صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا ومجرورا
يجوز تقديمه على عامله فيقال بزيد ممرور لانه ذكر في قوله تعالى
اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه وقد
يحذف المتعلق فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا
فالكتفى به عما يشابهه او المراد به الدال على الحدث فيعمهما عاما كا
الموجود كالكائن والحاصل والموجود والمستقر متضمنا
في الجار والمجرور اي مفهوما معناه منهما عرفا يسميان اي الجار
والمجرور في الاصطلاح ظرفا مستقرا فيه لاستقرار معنى العامل
وعلى وضميره وارتفائه فيهما اما الاول فظ واما الثاني فلانتقال

كل منها اليهما القيام مقامه فقد يقع ركنا وقد لا نحو زيد
في الدار اي حصل او حاصل وان لم يكن كذلك اي ان لم يكن
المحذوف عاما متضمنا فيهما او لم يحذف متعلقه اي الجار
ولو عاما يسمى ظرفا لغوا اي فضلة مستغنى عنه ابدا في الكلام
لعدم انفهام معنى العامل منهما وعدم انتقال شيء من الامور الثلثة منه
اليهما ولا لهما اعراب في انفسهما واما الاعراب المحلي فللمجرور فقط
لما سبق نحو زيد في الدار اي كائن او الكائن لقرينة حالية او مقالية
وما حذف بها فكالمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة
ولغوا بلا شبهة فكذا مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك
الجمهور وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا ومررت
بزيد ووجد زيد في الدار وقد يحذف الجار وهو اي حذف الجار
على نوعين قياسي اي مضبوط بضابط كلي بحيث اذا وجد
في جزئي من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه وسماعي
اي غير مضبوط بضابط كلي بل يحتاج الى السماع في كل جزئي
فالقياسي في ثلثة مواضع الموضع الاول المفعول فيه فان
حذف في لا بمعناه اذ لا يقدر الا ان يتبع كتبادره وجوز
الفاضل العصام تقديره ايضا منه قياس اي قياسي ان الحق المفعول



فيه ظرف زمان مبهما كان او محدودا اذ الاول جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر واما انتصابه بشبهه
او بمعناه وان لم يكن فعل جزء من مفهومها فبالحمل عليه والثاني
محمول على الاول لاشتراكهما في الزمانية نحو سرت حينا او زمانا
وصمت شهرا او يوما الاول للاول والثاني للثاني او كان
ظرف مكان مبهما للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في صفة
الابهام وهو اي مدلوله اسم ما ثبت له اسم بسبب امر غير
داخل في مسماه بل خارج عنه فهو مبهم في ذاته يتعين الاسم بذلك
الخارج ومنهم من فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول جلست
مسجد فيه مع انه من المحدود وقيل غير جامع ايضا لخروج نحو
خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم
التعريف بالاضافة ومنهم من فسره بما لم يعتبر له حد ونهاية
ويخرج منه المقادير الممسوحة مع انها مما حذف منه في ويجب
ان يستثنى منه مثل جانب ولذا لم يسلك المص مسلكهما
واختار ما هو المرضي عند ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل العصام
ولقد احسن في الاستغناء عن الاستثناء وابن الحاجب سكت
عنه مع انه لا بد منه كما ذكره الرضي كالجهات الست وهي امام

وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت
بلجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه الانسان
او غيره واذا حول وجهه الى جانب اخر زال عنه اسم الامام والى
غيره داخل في ذلك المكان وقس عليه غيره وكعند نحو جلست
عندك فان تسمية المكان عنده بوقوعه حول المخاطب او ما
في حمايته كداره ومملكته اعاد الجار ليتعين العطف على الجهات
ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم ح كونه من
الجهات الست وليس كذلك ولدى بمعنى عند الا انه مختص
بالحضرة عطف عليه وكذا غيره ووسط بسكون السين بمعنى
بين قال في مختار الصحاح كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط
بالسكون تقول جلست وسط القوم بالسكون كما تقول
بين القوم وبين ومع ازاء وحذاء وتلقاء والثلثة الاخيرة بمعنى
الجهة وتطبيقها بالمثال ظاهر وكالمقادير الممسوحة اي المعلومة
بالمساحة اعاد الجار اشارة الى انها نوع اخر من المبهم حتى ظن بعضهم
انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما او معدودا نحو فرسخ فانه
مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثني عشر الف خطوة وهي امر
غير داخل فيه وميل فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة

باربعة



باربعة الاف خطوة فهو ثلث الفرسخ وبريد وهو ايضا
مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدرا
باثني عشر ميلا الا جانبا بمعنى يحذف في قياس المكان
المبهم لا جانبا وجهة ووجها كلها بمعنى وعنه ووسطا بفتح السين
وهو محدود على التفسير الثاني لانه اسم لعين ما بين طرفي
الشيء ومبهم على تفسير المص لكنه يخرج عن حكمه وخارج الدار
وداخل الدار وجوف البيت في الا كل اسم مكان وهو في الوقف
ظرف مشتق بزيادة الميم في اوله لا يكون مكتسبا بمعنى الاستقرار
بان لا يكون مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان
مع القرار ولو في الجملة نحو المقتل والمضرب فان كلا من القتل
والضرب اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب عرض غير قار
الذات فلا يظهر كونهما ظرفا لمضمونيهما فضلا عن كونهما
لعاملهما اذ معنى الظرفية كون الشيء مستقرا في اخر فلا بد من نص
للتنصيص على الظرفية هكذا اي كما يقتضي كل اسم مكان الم
يكن بمعنى الاستقرار يقتضي ايضا ان كان بمعناه اي الاستقرار
ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانه وان ظهر كونهما ظرفا
لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفا لعاملهما مع انه المقصود لعدم

كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في للتنصيص على ظرفيتها لان
هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها مع كون كل منها مبهما
اما مثل جانب فلانه مما ثبت له اسم بسبب الاضافة
الى شيء خارج عن المسمى واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل
هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج
عنه وذلك معلوم بالاستقراء وقد عرفت سره في اسم المكان
ولعل سره في مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل في الظرفية
بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المحدود ويرشدك اليه
قوله جانب الدار ويؤيده قول بعض الكمل ويستثنى عن حكم المبهم
ما اضيف الى المحدود كجانب المصر وخارج الدار وجوف البيت
وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا كلامه فيكون في حكم المحدود
ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب
كما يدل عليه ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه
انه ليس باصل في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في
للتنصيص على الظرفية لا يقال كلمت جانب الدار او جهة البيت
او وجه الخان او وسط الدكان بالفتح كما نص عليه سيبويه او مضرب
زيدا ومقامه بل يقال كلمت في جانب الدار او في مضرب زيد

او في مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير وهو ما يكون
بمعنى الاستقرار من اسم المكان بمعنى الاستقرار كما كان نفسه
بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه او لا يجوز حذف
في منه لانه لكونه متضمنا بمصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا للحدث
بمعناه فلا حاجة الى ذكر في نحو قمت مقامه وقعدت مكانه الاول
للاول والثاني للثاني وان كان ظرف مكان محدودا وهو ما يكون
الاسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه نحو دار وبيت
وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها
كالدائرة في البلد والبيت في الدار والجدار والسقف في البيت
فلا يجوز حذف في منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم للاختلاف فيهما ذاتا
وصفة ولا على المحدود ولا على المكان المبهم لعدم اصالتهما
فلا يقال صليت دارا بل يقال صليت في دار الا ما كان من
مكان وقع بعد دخل ونزل وسكن فانه يجوز حذف في منه على الحذف
والايصال طريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة
ما بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمي
انه مفعول به وليس كذلك لمجيء استعمالها بفي على ان مصدرها على
فعول وهو في الاغلب مصدر اللازم كالخروج وما قيل ان الفعل لا يطلب

المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا لا يتم الا
بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما يتم عقلا بدخل ما
كما يتم جلست بمجلس ما عقلا ولا يعد بذلك متعديا عرفا نحو
دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد والموضع الثاني
المفعول له فانه يحذف منه اللام قياسا ان كان فعلا اى حدثا
لا عينا كجئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل اى اتحد فاعلهما و
مقارنا اى للفعل المعلل في الوجود بان يتحد زمان وجودهما
نحو مثال المتن او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود الاخر كقعدت عن الحرب جبنا ثم ان المراد بالوجود اعم
مما في الواقع او في قصد الفاعل فلا يرد ان مثل شهدت الحرب
ايقاعا للصلح صحيح وان لم يوقعه اذ قد تخلف المقارنة ليست
مما لا بد منه لوجودها في قصده وجه الاشتراط حصول المناسبة
للمصدر لسببها فيتعلق العامل بلا واسطة تعلق المصدر
نحو ضربت زيدا تاديبا له اى ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود
الضرب والتاديب واحد لكن التاديب يحصل بالضرب ويترتب
عليه فاذا قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب
عنه الفاضل العصام بان هذا انما يلزم لو اتحدا ان الادب

وما يليق

وما يليق بالشخص والضرب سبب ووسيلة له كالشتم
والنصيحة ونحو ذلك بخلاف اكرمتك لاكرامك لعدم الاتحاد
في الفاعل وجئتك اليوم لوعدى بذلك امس لعدم المقارنة
في الوجود وفي هذين الموضعين اى المفعول فيه والمفعول له
المذكورين لو احذف الجار فينتصب المجرور ان لم يكن نائب
الفاعل ويرفع ان كان نائبه يعني لا يبقى مجرورا الا قياسا ولا
شذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع على النيابة وقوعه في
الاول فرض في الثاني لما تقرر عندهم انه لا ينوب مناب
الفاعل والثالث من المواضع الثلثة ان بالسكون وان
بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما فالجار يحذف منهما قياسا
لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التي بعدهما
في تقدير الكلم نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى
لان جاءه الاعمى وقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا اى
لان المساجد لله والسماعي فيما عدا هذه الثلثة ما سمع من العرب
فيحفظ ولا يقاس عليه ثم اى بعد بيان موضع حذف الجار
القياس بعد الحذف قياسيا او سماعيا في غير الاولين من
الثلثة والثالث من القياسي اذ في الاولين لا يبقى مجرورا اصلا

بالاتفاق كما مر ان توصل متعلقه الى المجرور فان تظهر
الاعراب المحلي فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول
والظهور وان لم يظهر في الثالث لمانع آخر منه ثم ان كون
القياس فيه ذلك اما مذهب اليه سيبويه لانه الغالب في حذف
الجار فينبغي ان يحمل عليه ما ابهم حاله وذهب الخليل والكسائي
الى ان القياس بعده الابقاء على ما كان من الجر لان ما ابهم حاله
ينبغي ان يبقى على ما كان بالاصالة وان كان الابقاء فيما ظهر
فيه شاذا قليلا وقس عليه ما لم يظهر فيه لمانع آخر من النقص
السماعي هو النصب على المفعولية او الرفع على النائبية وسمي
اي ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب
المحلي فيه حذفا وايصالا لا وجه التسمية ظ مثال النصب من السماعي
نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ومثال الرفع
منه نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اي مشترك فيه
ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل
واستتر ومثال النصب من الثالث القياسي مر ومثال
الرفع منه نحو اعجب ان ضربت او انك ضارب وقد بقي الجر
بعد حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير

الموافق



الموافق للقياس النصب او الرفع وهذا المختص عند البصريين
بلفظة الله قسما والكوفيون قالوا عليها سائر المقسم به ومن
اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله
بالجر لافعلن اي والله ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او محذوفين
حال كونهما ملتبسين بمعنى واحد بدون العطف والابدال
او بالتبعية ليحصل نوع مغايرة وهذا من قبيل الحذف من ثمره
من تفاحة فلو قال بلا تبعية لكان اشمل واولى بفعل واحد
اصطلاحي بقرينة المثال فاكتفى به عن شبهه ومعناه او المراد
الدال على الحدث فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء وإذا تعلق
احدهما به اشتغل بالعمل في مجروره عن غيره وقضى حقه ولم يبق له
اقتضاء للثاني حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان
احدهما لا يغني عن الآخر فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل يقال وبعمرو
والحمل على البدل الغلط وهو لا يوجد في كلام الفصحاء
بخلاف مررت بزيد باخيك ونحو نظرت الى
الفلك الى قمره ولا يقال ضربت يوم الجمعة يوم
السبت بل يقال ويوم السبت لا لا يصح البدل لما مر الاول مثال
لكون الجارين ملفوظين مع دخولهما معمولا لا يصح والثاني

لكونهما محذوفين ومدخولهما مفعولا فيه على عكس ما يأتي من
المثالين قبيل لانه يلزم في الاول لصوق مرور واحد في حالة واحدة
بشيئين وفي الثاني وجود ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين او مكانين
وفيه انه ان اريد بالواحد المرة فهو ليس بمدلول الفعل وان اريد
الجنس الذي هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف ضربت
يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمره من تفاحه فان الجارين في كل
منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول
بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخول الاول في الاول ويكون
مبتدئا وناشئا عن الاول في الثاني فكان الاول متعلق بفعل عام
والثاني بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف المثالين الاولين فان
الثاني فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وذا
لا يجوز لما مر هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف و
والبيضاوي مع العلامة التفتازاني الخ ومن تبعهم في تفسير قوله تعالى
كلما رزقوا منها من ثمرة الاية وقول الشارح الاول ان الجواز
لعدم اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول في الاول ظرفية الزمان
ومعنى الثاني ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء
الثمر ومعنى الثاني خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته

للكلام



للكلام هؤلاء الفحول العظام قاصر عن افادة هذا المرام في هذا
المقام لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة على التقدير
التام مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت من تفاحه من ثمره مع وجود
المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص بالاول بخلاف العكس ولان معنى
الحرف لا يصلح للعموم والخصوص فلم يسمع التوصيف بهما من غير هذا
القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه
كما حققنا والعامل في الاسمين يعني المبتدأ والخبر في الاصل على
قسمين ايضا اي كالعامل في الاسم قسم منهما منصوبه قبل مرفوعه
وقسم على العكس اي مرفوعه قبل منصوبه القسم الاول ثمانية
احرف ولقد احسن في اختيار القلة منها التسمية حروفا
والاحسن الانسب احرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا
ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ما
يشابه الفعل وعمل عمله الفرعي وله افراد في ذهنه كثيرة تلاحظ معه
اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة
مشبهة لفظا بالفعل الماضي لكونها على ثلاثة احرف فصاعدا
اي لكونها منقسمة الى الثلاثي كان وان وليت والرباعي
كلعل ولكن والخماسي كلكن ولفتح اواخرها اي لبنائها على

الفتح ومعنى والاستعمال بالفعل مطلقا لوجود معنى الفعل
وهو الحدث في كل منها مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك
والتمني والترجي لملازمتها الاسماء وبالمتعدي خاصة في دخولها
على الاسمين ولذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها
وهو عمل فرعي لتنبيه على فرعيتها في العمل وزيفه الرضي بانه
مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل
فيهما والجواب انه لما شابه لا لنفي الجنس لان في التاكيد وملازمة
الاسماء جعل مساويا لها في العمل لعدم عملها الفرعي وايضا
لما تشابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرع منها فلو عمل في
فيهما لا التبس لا المشبهة بليس فلم يعكس لان المناسب
ان يعتبر عمل الاول اولا لكثرتها وقلة الثانية ولكون ما شبه
به الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم حط مرتبة الفرع عن
الاصل اعني ان وحملها عليها هكذا استفيد من حاشية
انوار التنزيل للفاضل العصام وقال الرضي الوجه هو ان
اقوى عمل الفعل نصب المفعول ولازم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل
على خلاف مقتضاه وذا غاية في العمل فاعطى ذلك لها تنبيها
على كمال مشابهتها له وقال الفاضل العصام في حاشية انوار

التنزيل

التنزيل انه لما ثبت لها شبه بالمتعدي اقتضت اولا ما هو
من خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع
الافعال من عمل الرفع ان وان هما للتحقيق اي لتقرير مضمون
الجملة بلا تغيير في الاولى به في الثانية كما سيجيء وكان حرف برأسه على
الصحيح كسائر اخواته ولان الاصل عدم التركيب هو للتشبيه اي
لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر نحو كان زيدا الاسد او
مشتقا نحو كانك قائم او تقوم وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان
لان الخبر عبارة عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه واجيب
بان التقدير كانك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف انتقل
غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء وقال
الفاضل العصام دليل الزجاج قوي والجواب ضعيف لان
الشخص القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان
غيره فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحاد فيه ذكر اداة التشبيه
ولان موصوف الجملة لا يحذف لانه شرط عن موجود هنا والمص
كابن الحاجب لم يتعرض لكونه لكن متابعة للجمهور او حملا له بعض
على التوسع ولكن ايضا مفرد عند البصريين لما مر هو للاستدراك
الى الرفع توهم تولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء

ومن ثم قد راداة الاستثناء في المنقطع بلكن فاذا قلت
جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من
الالفة فدفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره
الرضي وفي القاموس استدرك الشئ بالشئ حاول ادراكه
به فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك
ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب
افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل
الهندي بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه ورده
الفاضل العصام بان المستدرك هو المتكلم هو من يطلب
ادراكه ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته وهي تقع بين
كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا
غائب او لفظا ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت هو
للتمني اي لانشائه وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فيدخل
على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير المرجو
كقول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج به ولعل للترجي اي لانشائه
هو ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب
محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب

مكروه



مكروه كذلك نحو لعلي اموت الساعة كذا قال الرضي ورضي بالقصر
على ما هو الظ واكتفى بما هو الغالب حيث لم يتعرض للاشفاق
بناء على ما قيل انه مختص بارتقاب المحبوب كما ينبئ به كلام
صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجي او الاشفاق
قال المحقق الحقاني العلامة التفتازاني في شرح الكشاف انه
قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما
كما ينبه به موارد الاستعمال انتهى قال الرضي ان لعل اذا وقعت
في كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو
الحق لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية وقال
صاحب الكشاف ان لعل الواردة في القران قد يكون للاطماع
وبينه بما حاصله ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها
للاطماع في محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما
ليدل على انه لا خلف في اطماع الكرماء او ليكون تجرئ على كلام
العظماء او ليبعث العباد على ان لا يتكلوا على العبادة وقيل
للتعليل كان ورده الرضي بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او
يخشى فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام بان المتوقع
احد الامرين ومحتمل انه خشي وان لم يتذكر ثم ان العلامة التفتازاني

قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول مما قبلها مما
يناسب ان يعلق به الكنه حيث يكون ما بعدها بمنزلة العوض
لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد
يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء
كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم
تتقون ورده المصري في صاحب الكشاف بان جمهور ائمة
اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق
وبان عدم صلاحها لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه
الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على المريض كي اعوده
واخذت الماء كي اشربه ولا يصلح لعل وقال الرضي القائل بالتعليل
والبو علي ورده بانه منقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة
قريب اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب عنه الفاضل العصام
بانه يصح حمله على القرب في النظر فالمعنى اي شيء يجعلك داريا
بحال ما يحصل قرب اتيانها في نظرك فيكون فائدة هذه
الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قد يجيء للاستفهام
نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم ولا يتقدم معمولها اي
هذه الحروف عليها لئلا يبطل الصدارة في غير ان واما فيها

فلانها



فلانها حرف موصول كان المصدرية ومدخولها صلتها
وشيء من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء
الاخير وقيل لضعفها في العمل لكونه بالمشابهة وهذا اعني علام
لما ذكره الرضي والفاضل العصام في وجه العمل فافهم واما صدر الكلام
وجوبا اي الكلام الذي دخلت هي عليه مقصودا بالذات كان زيدا
قائم او لا كقال زيد ان عمرا قائم ليعلم من اول الوهلة انه من
اي قسم من اقسام الكلام تاكيدي وتشبيهي ام غيرها واما قول
الفاضل العصام في وجه وجوب صدارة ان ان الجملة في المال
فاعل لمضمونها لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق
قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه وغير ان
المفتوحة ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدارة
لها الذي هو المقصود افاده بقوله فلا تقع في الصدر اي في
صدر الكلام اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية
صار في حكم المصدر ولا بالنظر الى الكلام جعلت هي وجزء منه كما في مثل
عندي انك قائم لالتباسها بالمكسورة لامكان الذهول عن
الفتحة لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان لان الصدر موضع
المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا اخر وظرفا لخبرها

وتلحقها اي الحروف المذكورة ما الكافة فتلغى اي يبطل عملها
وتدخل على الافعال ولا تختص بالاسماء كما تختص بها بدونها
اذ لا يلزم ح كون مدخولها صالحا للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو
انما زيد ضارب فان المكسورة لا تغير معنى الجملة الى المفرد بل تؤكده
وان المفتوحة مع جملتها اي اسمها وخبرها المسمية بها باعتبار
الكون قال الفاضل العصام والاضافة ليست لادنى
ملابسة بل حقيقة عرفية في حكم المصدر فيؤخذ من خبرها مصدر
مضاف الى الاسم ان كان في الخبر المشتق فقط نحو اعجبني ان زيدا قائم
اي قيام زيد وان كان في الجامد فبالحاق الياء المصدرية نحو اعجبني
ان زيدا اسد اي اسديته كذا في الرضي وقال الفاضل العصام
هذا ليس بصحيح فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صيغة
مصدر ان يضاف احدهما الى الآخر وهو الى الاسم كما في قوله تعالى
ذلك بانهم قوم لا يفقهون اي بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزائه
مصدر بمعنى الى المضاف الى الاسم مثل بلغني ان زيدا ان
تعطيه يشكرك ابوه اي شكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه
وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغني ان زيدا ابوه قائم
اي قيام ابيه ومن ثمه اي من اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة



وجب الكسر في موضع الجمل لا الاول اما جمع المفرد او افراد الجمع على
طبق قوله والفتح في موضع المفرد فلكسرت ان اي ما دتها بعد حرف
الامر وهو ابلغ منه كما تقرر في محله قال الفاضل العصام في الابتداء
اي حال كونها في ابتداء الكلام ولو تقديرا بان يكون استينافا
نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وجه الكسر مناط
نحو ان زيدا قائم وفي جواب القسم لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا
للكوفيين مع المبرد اذا لم يكن في خبرها اللام فانهم يجوزون الفتح فيه
ح لتأويلهم بالمفرد واستبعده الرضي بانه لا يقع المفرد الصريح
جوابا للقسم فكيف يؤول نحو والله ان زيدا قائم وفي الصلة
لانها لا تكون الا جملة كما يجي نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز
ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفي الخبر عن اسم عين لانها لو فتحت
لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو علمي
انك قائم لما تكسر نحو العالم انه حسن نحو زيد انه قائم وفي جملة
دخلت فيها على خبرها اي ان لام الابتداء لانها لتاكيد مضمون
الجملة كالمكسورة فيكون موضع الجملة وفيما لم تدخل على خبرها
اللام تفتح كما يجي نحو علمت ان زيدا القائم وحال كونها بعد القول
المجرد عن الظن لان تعلق القول بالجملة انما هو لحكايتها فلا تغير في

مضمونها مع انها مفعوله لان مفعولتيها انما هي باعتبار لفظها
فهي بالقياس الى معناها باقية على حالها ولذا لا يخل في قوله
مفعولة لان مفعوليتها انما هي باعتبار معناها وانما قال لو كان
عن الظن اذ لو لم يوعنه لكان في حكم افعال القلوب فيفتح
بعده نحو قل ان الله واحد وبعد حتى الابتدائية
اي التي يبتدأ بها الكلام قيد بها لان العاطفة انما
تكون لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل على الاسم
حقيقة او حكما فيفتح بعدهما نحو القول ذلك حتى ان زيدا يقوله
وجه الكسر مناظ وبعد حروف التصديق مثل نعم وبلى وغيرهما
نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال ازيد قائم او ازيد قائم وبعد حروف
الافتتاح اي حروف يبتدأ بها الكلام وهي الا واما وقد
همزتها هاء وعينا وقد يحذف الالف في الاحوال الثلث ذكره
الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعهما والا في
حرف الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم وبعد واو الحال نحو كما
وان فريقا من المؤمنين لكارهون لوجوب كون ما بعد هذه
الحروف جملة وفتحت ان حال كونها فاعلة مع جملتها والنائبة
اما داخلة فيها لكونها في حكمها لا لتجري على اصطلاح النحو كما زعم

الفاضل

الفاضل العصام او في مفعولة نظرا الى اصلها نحو بلغني
انك قائم ومفعولة معها نحو علمت ان زيدا قائم اي قيامه ومبتدأه
نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا
جالس لوجوب كون كل منها مفردا او ما يضاف اليه حيث
وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخل ان تفتح لا محالة
وحال كونها بعد لو قدمها لبساطتها لانه اي ما بعدها فاعل
لمحذوف لا مبتدأ كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف
الشرط على الاسم نحو لو انك قائم لكان كذا كذا في الجامي والصواب
قمت بالخطاب لوجوب كون خبرها ح فعلا لو مشتقا ليكون
كالعوض عن المحذوف واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقام
كذا في الامتحان وغيره في بحث حروف الشرط والجواب بان الخبر
في الحقيقة جامد محذوف وقائم صفته ليس بصحيح الا مع
كونه تكلفا يرد عليه ان وضع الفعل وضعه ليس بمعتبر ح
اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة
بها لا به كما لا يخفى اي لو ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية
والتعميم للتخصيصية لا يساعده قوله لانه اي ما بعدها مبتدأ
لا فاعل كما زعم الكسائي والفراء اي لولا وجد ذهابك فان ما بعدها فاعل

لا مبتدأ للزومها الفعل نحو لو انك ذاهب لكان كذا اى لو
ذهابك موجود وبعدها المصدرية التوقيتية اى المنسوبة
الى التوقيت بدلالتها على الوقت مع اختصاصها بالنيابة عنه
صرح به الرضي ورضي به الفاضل العصام فتكون ظرفا ولذا
تحتاج الى كلام مستقل يعمل فيها لانه اى ما بعدها فاعل لاختصاص
ما المصدرية توقيتية او لانه اظهر وانما قيد بها اولا لانه
لو لم يردها التوقيت لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية
بان كما لا يختص بالفعل لفظا او تقديرا عند سيبويه وتعم الاسم
ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية
قال الرضي وهو الحق نحو اجلس ما ان زيدا قائم اى ما ثبت ان زيدا
قائم هذا على وفق ما قاله الرضي ان صلتها ماض مثبت او منفي بلم
غالبا والمعنى على الاستقبال في الاغلب بمعنى مدة ثبوت قيام
زيد اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها وبعد حروف الجر نحو عجبت
من انك قائم للزوم كون ما بعدها مفردا او بعد حتى العاطفة للمفرد
على المفرد هذا بيان للواقع لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح
به العلامة التفتازاني في المطول ومولانا السيد عبد الحكيم في
لب الالباب مع اشارة الى وجه الفتح بعدها واحترازا عن

العاطفة



العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكي في بحث العطف
وكلام العلامة العطف المزبور قبل التصريح المذكور والمختار
على ما قيل هو الاول لان شرط العطف صحة الذي ذكر في محله
لا تتحقق في الجملة على انه لو تم الثاني لكان ما بعدها مما يجوز فيه
الامران فانهم نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ الاسمين
لدخول الحرفين في حرف الجر لانهما حينئذ يكونان مبتدأين وما ان مع جملتها
خبر عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف اليه لا يكون
الا مفردا فتأمل نحو ما رايته مذ انك قائم وحيث جاز التقديران
اى تقدير كون ان مع جملتها جملة وتقدير كونها معها مفردا او المراد
بالجواز ما يجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلو عن الحذف ارجح ذكره
الفاضل العصام جاز الامران اى الكسر والفتح كما ان التي وقعت
بعد فاء الجزاء او اذا المفاجاة نحو من يكرمني فاني اكرمه او اذا انه
فان كسرت وهو الارجح لما مر فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة
لا تغير وان فتحت فالمعنى فاكرامي اياه ثابت فان مع جملتها مبتدأ
محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضي وقال الفاضل العصام فيه
ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت اكرامي اياه ثم قال وههنا
بحث وهو ان تقديم الخبر انما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة

والمفتوحة ينبغي ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو
دفع الالتباس يفوت به وجوز الفاضل الجامي كون التقدير
فجزاؤه انا اكرمه فيكون المحذوف مبتدأ غير اسم عين ورده
الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف قبل الحاجة وانه لم
بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشيء جزاء يفيد كونه
جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤك ان اضربك بل يقال ان
ضربتني ضربتك تخفف المكسورة بحذف النون المتحركة مع حركتها
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم حين الالغاء عند سيبويه
وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين
ان النافية ولا التباس حين الاعمال مطلقا عند ابن
الحاجب لان الفرق بالعمل لا يحصل في التقديري والمحلي واما
في اللفظي فلاطراد اللام عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف
النفي كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله
عند المدح وان مالك كانت كرام المعادن وتمنع عند وجودها
صرح به الفاضل العصام ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر
ومذهب سيبويه والاخفش وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت
للفرق مجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ وعلى ما هو مذهب الكوفيين



كما سيجيء نحو قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما ولعدم
التعليق بها في باب علمت كما في المثال الآتي فانهم في حكمها لفظا
او معنى اي المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها على اسميها ولا على
ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها
وهو الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز اعمالها
على ما هو الاصل ولذا لم يصرح ودخولها مبتدأ خبره على فعل
من افعال المبتدأ او الخبر كالافعال الناقصة وافعال
القلوب لئلا يخرج بالكلية عن اصلها الذي هو الدخول عليهما
بان تدخل ما يقتضيهما والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها
على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء لزم
ان يكون الفعل منها لانه لا يدخل على الاسم اصلا ولم يجعله
عطفا على الغاؤها مع القرب والظهور لئلا يتوهم باختيار مذهب
الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره او لندوده
كالمعدوم كذا في الامتحان نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان
نظنك لمن الكاذبين ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخلة
عليها المكسورة المخففة كما في التسهيل لان الجزء وان كان انها
لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيدا

لقائم صرح به الدماميني في شرحه وكذا المفعول الثاني لباب
علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه لانه انما يعلق لو دخلت على
اول مفعوليه ولما دخلت هنا على ثانيهما ونصب اولهما لعدم المانع
لزم ان ينصب الثاني ايضا لامتناع الاقتصار كذا في الرضي
وتخفف المفتوحة فتعمل اي المفتوحة المخففة في ضمير شان مقدر
وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد
في ظاهر فقدرت في مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف ويلزم ان
يكون قبلها فعل من افعال التحقيق حقيقة كالعلم والتبيين
او حكما كالظن بمعنى اليقين اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك
الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب
العالمين مما ليس قبلها من قوله تعالى وان عسى ان يكون وغير ذلك
ولا يحتاج في الدفع الى التعسف حمل اللزوم على الغلبة ووجه اللزوم
المناسبة في التحقيق ووجودها لم تقتضيه بل الاولوية الا انه
التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التي كان قبلها الظن تحتمل
المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب دلالته على الوقوع والناصبة
باعتبار عدمه لعدم التيقن نحو علمت ان زيد قائم اي انه وتدخل
اي يجوز دخولها على الفعل مطلقا من افعال المبتدأ اولا متصرفا

٢٩

او شرطا او دعاء او لا اي يجوز كون ضمير الشان المقدر جملة
فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية انما هو اذا
لم يدخل عليه شيء من النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به
الرضي فليس معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم
ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء اي مع دخولها عليه
قبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة حرف النفي لا او ما او لن او لم ولما
وان نحو علمت ان لا تقوم بالرفع اي انه وتبينت ان لم تقم ونحو قوله تعالى
ايحسب ان لن يقدر وقوله تعالى ايحسب ان لم يره وظننت ان لما تقم
وعلمت ان قد تقوم او السين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او
سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي
كل ما قدرا بالف الاشباع او قد نحو علمت ان قد تقوم ليكون
كل منها كالعوض عن المحذوفة والفرق بينها وبين الناصبة
فان هذه الحروف لا تقع بينها وبين فعلها لانها مع تاويل
المصدر والفصل بها ينافيه لا يلا ولانها لضعفها لا تقوى
على العمل بالفصل الا بها فانها لكثرة دورانها تدخل في مواضع
لا يدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل
فان ما بعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبة والا فالمخففة

او بالمعنى فانه ان عني به الاستقبال فالناصبة والا فالمخففة
ويمكن ان يكون الفارق ح ما كان قبلها من فعل التحقيق مع
انضمام الفصل اليه فانه وان جاز لكن لا يخرج عن كونه خلاف
الظاهر في الجملة فانهم ولو كان اي الفعل الداخلة هي عليه غير متصرف
او شرطا او دعاء لا يحتاج الى احد هذه الحروف بل لا يجوز لعدم
التباس بالناصبة لانها مع مدخولها في حكم المصدر ولا مصدر
لغير المتصرف والشرط والدعاء لا يؤولان بالمصدر نحو قوله تعالى
وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم مثال غير المتصرف وقوله تعالى
تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب مثال الشرط وقوله تعالى
والخامسة ان غضب الله عليها مثال الدعاء ويخفف كأن
فتلغى اي يبطل عملها على الاستعمال الافصح لفوات بعض
المشابهة بانتفاء فتح الآخر نحو قوله كأن ثدياه حقان صدره
وصدر مشرق النحر على ما في الرضي ووجه مشرق النحر على ما في شرح
التسهيل ونحر مشرق اللون على ما في شرح اللباب ولو اعملت على الغير
الافصح لقيل ثدييه ثم ان الظاهر انه لا يقدر بعدها ضمير ان
لعدم الداعي اليه كما كان في المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره و
قال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة في العمل في اسم مقدر الا انه

لا يلزم



لا يلزم ان يكون ضمير شان ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها
اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد
من كلامه وصرح به الرضي مثل قوله تعالى كأن لم تغن بالامس
ومثل كأن قد وردت الاظعان ويخفف لكن فيجب الغاؤها لفوات
بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر ولمشابهتها العاطفة لفظا
ومعنى فاجريت مجريها بخلاف سائر المخففات فانها ليس لها ما
اجريت هي عليه نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر الواو لعطف
الجملة على الجملة او للاعتراضية ويجوز ح اي حين التخفيف والالغاء
دخولها اي المخففين على الفعل لانتفاء المانع عنه وهو العمل نحو
كأن قد قام زيد لانه مما لابد منه كما ذكرنا ونحو ما قام زيد ولكن
قعد والسابع من الحروف الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها الا
الواقع في المستثنى المنقطع لانه في المتصل ليس بعامل على الصحيح
بل العامل الفعل او شبهه ومعناه على رأي البصريين وهو الذي
لم يخرج على بناء المجهول من متعدد لعلومية عدم دخول فيه لو له
في المستثنى منه باعتبار المفهوم كمثال المتن او المراد كقوله
جاءني القوم الا زيدا اشير الى جماعة خالية عن زيد والمخرج
يستلزم الدخول اولا لكونها بمعنى لكن فتعمل عملها باتفاق المتأخرين

فيقدر له الخبر في الاغلب نحو جاء في القوم الا حمارا اي لكن حمارا
لم يجئ وقد يظهر والثامن من الثمانية لا التي لنفي الجنس اي
لنفي الحكم ذكره في الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة وشرط عملها ان
يكون اسمها نكرة لامتناع تاثيرها في المعرفة لعدم الجنسية مضافا
او مشبها به اي بالمضاف ولو كانت معدودة حقيقة تبنى على ما تنصب به
كما يجئ غير مفصولة عنها اي عن لا لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل
مثال المضاف نحو لا غلام رجل جالس عندنا ظرف للخبر على ما هو
الظاهر قيد به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي الجلوس عن جنس غلام
رجل ثم انما لم يجعله خبرا لجعله مستقرا ليظهر عمل الرفع في خبرها ايضا
ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا
ايضا ومثال المشبه نحو لا عشرين درهما لك ومن القسم الثاني وهو
ما كان مرفوعه قبل منصوبه ما ولا المشبهتان بليس في
كونهما للنفي لكن مشابهة ما اكثر لانها لنفي الحال كليس بخلاف لا
فانها للنفي المطلق او لنفي الاستقبال والدخول اي دخولهما
على المبتدأ او الخبر قال الفاضل العصام ومن قال من وجوه مشابهة
ما دخول الباء في خبره كما في خبر ليس تزره ما قال لولا ان دخول
الباء في الخبر مختص بلغة من اعمل ما واعتبر مشابهته بليس وشرط عملهما



ان لا يفصل بينهما وبين اسمها بان زائدة عند البصريين
وتسمى عازلة ونافية مؤكدة عند الكوفيين والا فنفي النفي
اثبات وفي هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسي انه قال
ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما بل هي في لا اولى
منها في ما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة حيث
لم يذكروها في عمل لا كما في الرضي او على ان عدم ذكرها في عمل لا
لانفهامها دلالة والتصريح اولى وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن الغير
ان ان لا تزاد مع لا في استعمالهم فليس بوجه وجيه لان الشرط عدمها
فلا يقتضي الوجود في الاستعمال بل يكفي الامكان على ان عدم الوجدان
لا يستلزم عدم الوجود ولذا اعرضه والا تقدم خبرهما مطلقا خلافا للبعض
فيه ولا اخره في الظرف قياسا على ان ولا بغيرهما اي ان والخبر
كمعمول الخبر وان لا ينتقض النفي اي نفي الخبر لا نفي البدل مثل ما زيد
شيئا الا شيء اذا انتقاضه لا يؤثر عملهما الوجود قبله والتبعية
للمحل بالا قيد بها لانه لو انتقض بغير معناهما لا يبطل عملهما بل
يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائم ولا رجل غير حاضر قال الفاضل
العصام ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب الظاهر
فافهم ثم قال انه منقوض بليس بمعناهما فانها مثلهما في ابطال

التقييد بالانتقوض بالانتقاض بما بمعنى الا عصام الدين

العمل واقول تركه لندوره وشرط في لا ايعمالها اي مع عدم الفصل
وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة لانها لكونها اضعف عملا
من ما لا تعمل الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة بخلاف ما
فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها في الاغلب لنفي الجنس وقد عرفت
انها لا تعمل الا فيها فحمل لا هذه عليها في عدم العمل الا فيها وانما
صح وقوع النكرة مسندا اليها لعمومها فان لا لنفي الجنس نص فيه
لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فتحتمل غيره عند عدم القرينة
الصارفة اما عندها كلا رجل بل رجلان فلكونها موصوفة
بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط
المذكورة لم تعملا اي ما ولا لضعفهما في العمل لا مع الفصل بان
نحو ما ان زيد قائم ولا بتاخيرهما نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا
بغيرها نحو ما زيدا عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفي الذي هو العمدة
في المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء
نكارة الاسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل رجل بزيد وقال تعدم
معمولها عليها لما مر والعامل في الفعل المضارع من السماعي
على نوعين ناصب وجازم اذ لا جار في الفعل والرفع معنوي
كما يجيء فالناصب اربعة احرف بالاستقراء ان لمناسبتها

بان



بان في المادة لا سيما عند التخفيف وفي كون الجملة معها في تأويل
المصدر وهي اصل في هذا النوع واخواتها محمولة عليها لمناسبتها
لها في الاستقبال على المصدرية احتراز عن الزائدة فانها لا تعمل
خلافا للاخفش كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي الا يعذبهم و
عن المفسرة كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وعن
المخففة ولن اصلها لا عند الفراء بدل الالف في احدهما نونا
وفي الاخرى ميما ولا ان عند الخليل كايش في اي شيء وحرف برأسه عند سيبويه
وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى اصل ممنوع فالظاهر ما خطر بالبال ان اصلها
لا الحق به النون الخفيفة للتاكيد فصار لن كذا افاده الفاضل العصام
مع للنفي المؤكد في الاستقبال لا المؤبد كما زعم المعتزلة لقوله تعالى
فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي لان حتى للانتهاء وهو ينافي
التابيد قال الفاضل العصام ولا يكون الفعل معها دعاء
اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من حروف النفي ويجوز تقديم معمول معمولها
عليها وكي هي السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها نحو الخارج
او سببية ما بعدها لما قبلها نحو الذهن او سببية كل منهما
للاخر بالاعتبارين نحو اسلمت كي ادخل الجنة وقد تجمع مع اللام
فان تقدمت كما في قوله لكي تقضيني رقية ما وعدتني فاللام

بدل م وان تاخرت كما في قوله تعالى لكيلا تاسوا على ما فاتكم
فكي بدل م وقيل تاكيد في الصورتين وقد يذكر بعدها ان
نحو كي ان تقوم فقيل ح زائدة م وقيل بدل منها ويدل
هذا على ان كي تجعل المضارع مصدرا وقد يدخل
عليه ما فيقال كيما يضرب بالرفع فقيل ما كافة وقيل
مصدرية وكي جارة والمعنى للمضرة ولا يتقدم معمول معمولها
عليها ذكره الفاضل العصام واجازه الكسائي على ما في
الرضي واذن عند سيبويه في المروي عن الخليل تقدير ان بعدها
وكتبها بالنون مطلقا مبني على ما نقل عن المازني انه لا يصح
الوقوف عليها بالالف لكونها في ما كان وهو المختار عند
المصنفين مع ما نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون
لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ
العمل يميزها عنها فمبني على ما نقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها
بالالف والنون اخرها عن كي على عكس ما في الكافية لطول بحثها
ولاشتراط عملها بشروط بخلاف كي اي الشرط والجزاء في الغالب
مثل اذن اكرمك لمن قال اتيك فهو جزاء الفعل كما انه جواب لقوله
وشرط عمله وجوبا او جوازا اهمال ادابه لا مطلقا لما ان يكون فعله

المدخول

المدخول عليه مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط
والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال م واذن عامل ضعيف
فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى قيدنا بالغالب اذ قد تجرد
عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكون
في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما في قول من قال
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال غير معتمد ا
او كاملا على ما قبله اي فعلها غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض
وان لا يفصل بينه وبين معمولها بغير القسم والدعاء والنداء
ليسهل عمله لضعفه م اما بها نحو اذن والله او رحمك الله او يا زيد
اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح مثله في اخواته وان اريد به الحال
او اعتمد فعله على ما قبله اعتمادا كاملا بان يكون جزاء له او جوابا
لقسم او جزاء لشرط قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء
في هذه الثلثة او فصل بغير ما ذكر لم يعمل اما على التقدير الاول فلعدم
كونه على حال الاغلب وقد مر انه لا عمل له الا فيه واما على الثاني
فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين م ولان المعتمد على ما
قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما فعلم
منه عدم عمله في السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل

العصام بان ما ذكر ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع
اجتماع الشروط فيه واما على الثالث فلضعف وجود المانع نحو
اذن اظنك بالرفع كاذبا لمن قال قلت هذا القول مثال لما اريد
الحال نحو انا اذن اكرمك بالرفع لمن قال جئتك مثال لما اعتمد ونحو
والله اذن اكرمك بالرفع ونحو ان تأتنى اذن اكرم بالجزم ونحو
زيدا تضرب بالرفع قال الفاضل العصام وقد يكون ما يحصل ما
بعد اذن جزاء في كلام المجيب مثل سلمت اذن تدخل الجنة
فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه وبيان لجزاء اسلامه واما اذا
اعتماد انا قصا كما اذا وقع بعد الفاء او الواو نحو ان تأتنى
آتك فاذن او واذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على ضعف
الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها بناء على وجود
الاعتماد في الجملة وضعف العامل والحاصل ان الاعتماد الناقص
يمنع وجوب العمل لا جوازه ويجوز اضمار ان قد خص خاصة او حال
كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز الاضمار لما مر انه اصل
في هذا النوع فينتصب المضارع به اي بان المضمر شرط ان
يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع الى النصب
يرشد من اول الامر انه قصد تحولها من العطف الى السببية



لان تغيير اللفظ يدل على تغير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن
احتمال كونها عاطفة ظاهرا وهو الانشاء لكمال الانقطاع و
في المثال اشارة الى هذين الشرطين وهو اما امر نحو زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام مني رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل
هذا على ما هو المشهور وقال الرضي التقدير زرني فاكرامي ثابت
بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء جواب وهو لا يكون الا جملة
والفاء السببية لا يكون لعطف المفرد على المفرد بل لعطف
الجملة على الجملة مع قلته وانما وجب الحذف لان الفعل في الزم
فيه حذف ان الته ببهاية تهيأ ان يصلح للابتداء لم يظهر فيه معنى
الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل واما نحو
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ففي ذهنه او كان الجمهور حكموا
بكونه جوابا مع كونه في تقدير المفرد وعندهم نظرا الى المال لان معنى
قولنا زرني فاكرمك ان تزرني اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل
العصام اعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي ينجزم بعد سقوط
الفاء فتقول في زرني فاكرمك زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف
المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن او نهي نحو
لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيها

الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك والحق الكل
بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم فعل
بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك والامر المقدر نحو الاسد الاسد
فتنجو ووافقه ابن جني في مثل ان لانه في حكم الامر في الاطراد ولم
يرض به الجمهور والنهي او نفي وهو في حكم الانشاء في الشدة عابه جوابا
نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فتحديث منا والحق
ما جرى مجريه نحو قلما تاتيني فتكرمني ولولا للتحضيض لاستلزامه
نفي فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا او تمن نحو ليت لي مالا
فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاقا منه بالنصب او عرض نحو
الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير منا
او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اي هل يكون منك ماء فشرب
منه ولما كان مقصوده بيان عاملية ان مضمرة لا ضبط المواضع
التي يضمر فيها ان اكتفى في التمثيل بالامر الذي هو اصل الانشاء
واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو دابه في هذه
الرسالة والجازم خمس عشرة كلمة اربعة منها حروف تجزم فعلا
واحدا وهي لم ولما هما لنفي الماضي بعد قلبهما المضارع اليه
لكن النافية لاستغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت



التكلم ولنفي المتوقع كثيرا دون لا الامر ولام الامر احتراز عن لام الجر
ولا الابتداء ولا النهي هما للطلب اي لطلب الفعل وتركه استعلاء
او خضوعا او استواء فيدخل لام الدعاء ولا الالتماس ولا عمل لها و
عمل كل منها الجزم لمشابهته بان في الاختصاص بالفعل وتجيء
معنى مدخول واحد عشر منها تجزم لفظا او تقديرا فعلين ان كانا
مضارعين او ماضيين محلا وان احدهما ماضيا فلا جزم الا في
احدهما تسمى كلم المجازاة اي الجزاء على ما في القاموس فالمعنى كلم
تقتضي الجزاء فالاحتياج كما في اضافة الاداة الى الشرط فليس منها
تغليب الجزاء على الشرط قال الفاضل العصام ووجه ان هي
للشرط تسمية لانه شرط لتحقق الثاني والجزاء مجاز بطريق التسمية
من حيث انه يبتنى على الاول او اعتناء بالجزاء على الفعل فان
لاقتضائه اياهما جعلها كلمة واحد المقتضيين مهولا في الكلام
تخفيفا ولذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياه
في الابهام وحيثما لا يجزم به بلا ما وهي كافة عن الاضافة لتصير مبهمة
فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام و
يحسن تضمنها معناه واين تجزم بما وبدونها وهي ليست كافة
بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها ليثبت الجزم بها بالطريق

الاولى واى كل من هذه الثلثة للمكان واذ ما قال السيرافي
ما علمت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه والصحيح وهو حرف
عنده غير مركبة من الكلمتين بل هي فعلا كما ان مهما فعلا وقال
المبرد وهي اذ الظرفية كفتها الحاق ما من طلب الاضافة وهيأها
للشرط كما هيأ حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل
العصام والمط اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان ثم اذ ما
لا تجزم بلا ما الا على قلة لقلة مناسبتها لان في الاحمال اذ هو
للقطع المنافي للابهام الا انه لما احتمل في اللعب المقطوع ان يقع على
خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال للناجاز تضمنها معنى ان
والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما في حيث ومتى مع ما
الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كل من هذه
الثلثة للزمان ومهما بمعنى ما لاتتى ولذا لم يذكره وقال البعض الكل
اصلها الجزاء باخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب الفها
هاء لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى الكف وما
الشرطية وقال الفاضل العصام وكان الميرزا ابون نحو انه مثل كلما
ومتى حيث جعلوه لسور القضية الكلية مثلهما وفي التسهيل انه قد
ظرف زمان ومنه قوله ما لك يا ابن عبد الله فينا فقد ظلما تخاف

زمد لولا ان فانه نوع عموم ايضا

ولا افتقار



ولا افتقار ومن ثم اى مع ما مر ورثنا للامر ويجوز اضمار ان
خاصة لاصالتها في هذا النوع فينجزم المضارع بها اى بان المقدرة
بعد الامر لفظا بدون الفاء نحو زرني اكرمك اى ان تزرني اكرمك
فان المطلوب بزرني الزيارة وفائدتها الاكرام وهي تصلح للسببية
له وقصد اداؤها فقدر ان مع الفعل الماخوذ من زرني فجعل
الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد الاسد تنج ويجوز بعد
اسم فعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله
لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدهما عند الجمهور لان معنى الامر
كاف في الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء وما بعده قد يقع
فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح الامر ونحوه تقوية
لمعنى الفاء ولذا بعد سائر ما ذكر في ان المعز غير النفي فانه خبر لا انشاء
فلا يناسب لمعنى الشرط ولما فرغ من السماعي اراد ان يشرع في القياسي
فقال ثم العامل القياسي ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع
بل يمكن ان يذكر في بيان عمله قاعدة كلية اى قضية كلية يعرف منها
احكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك الجزئي موضوعا في الصغرى
وتلك القاعدة كبرى موضوعها غير محصور افراده في عدد بخلاف
السماعي كما عرفت ولا يعرفه اى لكونه قياسيا اختصاصه ببعض

الاحكام مثل كون صيغته سماعية كما في الصفة المشبهة واسم
الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما في افعال المدح والذم والتعجب
وعسى وليس ومنع معموله بالتقدم والفصل كما في فعل التعجب ومثل
عدم نصب المفعول كما في فعل اللازم ومثل الالغاء كما في
افعال القلوب ومثل التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج
الى منصوب كما في افعال الناقصة ومثل عدمه كما في افعال
التامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف
على السماع وانما المتوقف عليه بعض الاحكام المذكورة فلا ينبغي
ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصور فيما ذكروا بل قد
زاد عليه المحققون المتتبعون كثيرا كما تتقف نحو كل صيغة مشبهة
ترفع الفاعل فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب
الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراده
محصورة بحسب المادة ايضا وهو تسعة الاول الفعل مطلقا
فكل فعل لازما او متعديا متصرفا او غيره صحل قلبي او لا يرفع معمولا
واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في مفهومه
وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء وينصب مع ذلك
كثيرة مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتمييز ونحو ذلك لتعلق



مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول بدون حرف الجر كما مر
به ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته في العمل وما يجيء من عدم جواز تقديم
بعضه على بعض فيما لا تصرف منه وهو على نوعين لازم ومتعد
فالفعل اللازم قدمه لكون مفهومه وجوديا ما فعل [illegible] قدمه اى فهم
مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل اى بلا مدلول مفعول الصريح كقعد
زيد ولا ينصب اللازم المفعول بغير حرف الجر لعدم الاقتضاء
بدونها فمنه اى من اللازم افعال المدح والذم لصدق حده عليها
اى افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل
العصام او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامي
ولما كان وضعها لهما معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول
والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة احكام
المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالعد عن الحد
ولما كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها
بعضهم من السماعي قال المصنف اشارة الى هذا الفرق وتعريضا للرد
وهي اى افعال المدح والذم مبتدأ خبره نعم وما عطف عليه الجائية
للمدح اى لانشائه وقيل في مثل جاء العامل في الفعل المفهوم من نسبة
الجزء الى المبتدأ او رد بان الخبر المجموع وقال المصنف وايضا لم يذهب

لا لجواز هما من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوا بها
المبتدأ وجعلوا العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتدأ اي ثانيا
منها خبرا او للمدح حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول
وبئس الكائنة للذم وهما اصلان في البناء فلذا اقدمهما او شرطهما
من حيث العمل ان يكون الفاعل اي فاعلهما معرفا باللام للعهد الذهني
فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر
المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في
النفس وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورده الرضي بانه لا تعلم صحة
وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل
العصام ان ذلك مشترك بين الثلثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس الرجل
حيث هو هو او في ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل منها بادعاء
ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو او في ضمن فرد ما
او جميع الافراد وانه متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثلها
يجمعه الجنس او كل من افراده من المناقب والمثالب وباعتبار انه
الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاي فرد فرض
فهو هو واختار المص هذا الان كلا من لامي الجنس والاستغراق
معرفة يفوت لنوع من الابهام فلا يلايم المقام او مضافا اليه



اي الى المعرف باللام ولو بالواسطة ولو اريد هذا في المعرف باللام
لاستغنى عن قوله هذا الان هذا في حكم المعرف باللام او مضمرا مميزا
بفتح الياء اي مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز ليحصل البيان اولا
اجمالا وثانيا وتفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل في التمييز المعرف او
لانه لابهامه في حكم اسم نكرة تم بالتنوين ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف بما ذكر
من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره في بحث
الضمير المخصوص بالمدح او الذم لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد ان
بعده على ما هو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الآتية كان
بما نقول ان فافهم وبما اشرنا من اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض
بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل
فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو
بالواسطة حال كون ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والجنس للفاعل المعهود الذي هو
الموصوف بما ذكر ولذا اظهر ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات
بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امراة هند
بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذي هو المضمر المفرد المذكر
لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له

من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر
والمفسر ولم يظهر باتيان اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر بعلية
الوصف المذكور للحكم المذكور وهو المطابقة وعلية الاتحاد
الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه ولقد احسن العدول
عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم وهو اى المخصوص مبتدأ
وما قبله خبره مقدما عليه او خبر محذوف اى هو مستأنف كما قيل
من هو فعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة نحو نعم الرجل زيد
مثال لما كان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق
له في الافراد ونعم غلاما الرجل الزيدان مثال لما كان مضافا اليه
بلا واسطة والمخصوص مطابق له في التثنية ومثال المضاف اليه
نحو نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد اللام اما باعتبار العهد
او لاستعمال مدخولها على المبتدأ ورده المص بانه لا يتمشى في المضمر
المميز الذي نحو نعم غير عائد الى شيء واجاب عنه بعض الكمل بانه وان
كان كذا الا انه مع تمييزه كان في حكم اللام فيكون رابطا ومثال الفاعل
المضمر الرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص نعم رجلا زيد
مثال لما كان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له في الافراد
وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا ولو كان التمييز على خلاف ما كان المخصوص



كما مر مثالها لان الابهام في المفرد المذكر اكثر مما يدل على العدد و
التأنيث وابهام الفاعل مقترن في الباب وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد اى ايوب عليه السلام
بقرينة ان الكلام في ذكره عليه السلام وقد يتقدم اى المخصوص على الفعل
بناء على ان الاصل في المبتدأ التقديم وتأخيره في الاغلب لكونه بمنزلة
البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتدأ كما لا يخفى ولذا اختاره المص
نحو الزيدون نعم الرجال وساء عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل
الى الفعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا وهو مثل
بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا
القوم الذين كذبوا اى مثلهم وحبذا يقال حب كظرف اى صار حبيبا
الكائنة للمدح وفاعله ذا من اسماء الاشارة التي هي من المبهمات
لما عرفت ان الغرض في الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه
رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعد ذا وزعم ابن جني تمامه
فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة وغلب الفعل
لتقدمه على الاسم وامثال السمية ولا يتغير حبذا بان تغير فعله او
فاعله او ذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذي
هو احد صالحيه يجري الامثال كذا ذكره المص فان بعض الكمل ان

المقصود المذكور اول على الابهام الذي هو المقتضي للبيان لدلالته
غيره على معنى زائد يقصر به الابهام فلا يقال حبذا ان الزيدان او لا يجب
اولا بعد الزيدون لاجتنابهم بل حبذا في الكل ويذكر بعده اي بعد حبذا
او فاعله اوّلًا المخصوص بحديث غالبه كمخصوص نعم وبئس على ما ذكره
المصنف او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على حبذا الا شاعلى ما ذكره
الفاضل العصام واعرابه اي المخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم
في ان رفعه على الابتداء اعلى الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج
ومن وافقهما لزعمهم ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلتهما اسما للغلبة
ذا الشرفه على الفعل فصار مبتدأ وجه الرد فوت النوض كما في
الزعم السابق نحو حبذا زيد والفعل المتعدي ما اي فعل لا يتم
فهمه اي فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل ام هو مدلول المفعول
الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما لا يتم فهمه
بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل
عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لرده الرضي بانه يدخل
فيه مثل قرب وبعد مما معناه نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو
منسوب اليه مع كونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل
العصام بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر في مفهومه

نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه في مفهوم مثل ما ذكره لم يعتبر
هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضي متعلقا اجمالا فلا يدخل الا ان
ما لم يتعد به الحذو الحمل على المتبادر واجب وهو اي المتعدي
على ثلثة اضرب الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا او نحو
حذف مفعوله لقرينة لو منويا كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله
رسولا اي بعثه وبدونها لو منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة
نحو فلان يأكل ويشرب اي يفعل الاكل والشرب والثاني متعد
الى مفعولين ثم هو على ثلثة اقسام القسم الاول منها ما كان مفعوله
الثاني مباينا للاول اي لا يصدق احدهما على الاخر نحو اعطيت زيدا
درهما ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما فقط مع قرينة لو منويا
مثل ان يسأل زيد عمرا درهما فاعطى وبدونها لو منسيا نحو فلان يعطي
ويمنع والقسم الثاني منها افعال القلوب اي افعال مشهورة
بهذا اللقب وهي افعال اصطلاحية دالة على فعل قلبي والمراد به
القائم بالغير لا التأثير فان العلم مثلا اما كيف او اضافة او انفعال
ولا يتصور فيه التأثير ولو قال على احوال القلوب كما في الامتحان لكان
اظهر فلا يخرج به غيره داخلة على المبتدأ والخبر ناصبة اياهما مع انهما
بمنزلة اسم واحد الحقيقة كما في دفعا للتحكم على المفعولية فخرج

الفعل القلبي الذي ينصب الى واحد كعرف وفهم نحو علمت ورأيت
ووجد هذه الثلاثة للعلم وزعمت مشترك بين الظن والعلم
وظننت وخلت وحسبت هذه الثلاثة للظن وهب تجاوزن
مع تقول هب زيدا منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا عاوزن
اعلم واضرب وهو غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل
ولا يجوز حذف مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة كونهما
اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف فيفوت المقصود واما كونهما نسيا
فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم او ظن ورده المصنف بان
هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه المحقق وههنا
ليس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم لقصد التعميم فيفيد
ان نفس العلم بأي شيء تعلق غرضا وللجهل بل هو خير منه فلو
نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة على ان قوله
لا يخلو الانسان عن علم غير مسلم اذ قد ينفى العلم عنه بضرب من التجوز
فيفيد الخبر بالانتباه ومع قرينة كثر حذفهما معا نحو من يسمع يخل
اي مسموعه صادقا وقل حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا تحسبن



الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة
فان المفعول الاول فيه محذوف اي لا يحسبن بخلاء بخلهم هو خيرا
لهم ونحو قول ان عركان لم يكن بين اذا كان بعده تلاق
ولكن لا اخال التلاقيا فان المفعول الثاني محذوف فيه اي كائنا
ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون
الثاني مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام
زيد فحذف احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف حذفهما فانه
كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المؤول بشيء
في حكمه من كل وجه ومن خصائصها جمع خصيصة بمعنى الخاصة
جواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب في الامتناع اي ابطال عملها
لا استقلال مفعوليها كلا مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها
قلبية والاعمال لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت
بين معموليها في الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط او تأخرت
واحترز بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومعموله كست
بكرم احسب زيدا وبين معموليها كان زيدا احسب قائم وبين
سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف
والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه

كضرب اجب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا في الامتحان وهو
خاصة اخرى لها غير مذكورة ههنا لعدم شيوعها كالجائز وقال
الفاضل العصام ان الالغاء في القسم الاخير غير واجب على المذهب
البصري بل يجوز على ما في التسهيل واحترز به ايضا عما فرنا
عن مثل زيد ظني قائم غالب او زيد قائم ظني غالب لانه مما
يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه نحو زيد علمت
منطلق لكن الاعمال اولى لان لها نوع تقدم لفظي ولها
قوة لكونها افعالا فيرجح او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت
والالغاء اولى لعدم التقدم اللفظي راسا قال الفاضل
العصام العلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا
قائما فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعفه
ظاهر وما قاله الرضي ان معناه زيد في ظني قائم فالفعل في معنى الظرف
يرده انه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه قال معناه ظني زيدا
قائما غالب انتهى يعني ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمش في
مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا بخلاف ما ذكره
واقول ان ما ذكره الشيخ من التوجيه في هذا المثال لا ينافي توجيها
اخر مذكورا قبيله لامكان كون معناه زيد قائم في ظني غالب فلعله

اشار



اشار الى امكان التوجيهين لاحدهما في احد الموضعين وهي الى الاخر
في الاخر ومنها اي من خصايصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد في المعنى تكلما وخطابا وغيبة نحو علمتني
وعلمتك وعلمه قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المغايرة
في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا ارادوا النفس تصحيحا وتنبيها
على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب
فان لان الانسان بحال اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا تحتاج
الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان وقال بعض الكمل تنبيها
على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة
عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة مضمون
الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا حتى
يحتاج الى التنبيه والجبر اما الوجه المشهور فقد زيفه المصنف في
الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه وحمل عدم وفقد على هذا
الجواز على وجه حمل النقيض او النظير فانهما نظيره في عدم التام
في المفعول نحو عدمتني وفقدتني ومنها اي من خصايصها جواز
دخول ان المفتوحة على مفعوليها في الجملة نحو علمت ان زيدا قائم
قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل

لانه لا يغفل عنه بسبب الغلبة

والسر فيه ان مع انهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة
التي تعلق بها العلم مفصلة في الاول فهي احق بالتصديق ومجملة في
الثاني فهي ليست باحق بل بالتصور وتلك الافعال ح مكتفية بمفعول
واحد عند سيبويه لانها حين تعلقت لمفعولين لا تنصب
ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا
وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى وما اخفى هذا
التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير
علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا واما
التعليق بكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة او الجزء الثاني
حرفا او اسما او كلمة النفي الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثاني
وهي ما ولا وان ولام الابتداء او لام القسم او ان المكسورة
اذا دخل في خبرها اللام الابتداء وانما شرط دخول اللام اذ لولاها
فلم يكن تعليقا ووجه التعليق بالمذكورات انها تقع في صدر الجملة
وضعا فتقتضي بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضي تغيرها
فوجب التوفيق بينهما فرعيت حقوق هذه المذكورات لفظا
وحقوق تلك الافعال معنى فهي عاملة والعمل المعنوي كثير فلا يضيع حقوقها
من كل وجه اي ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تغير

للتعليق

للتعليق وهو ماخوذ من قولهم امرأة معلقة لمفقود الزوج
لا هي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال
عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا
ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل فيه نحو علمت
لزيد قائم وبكرا قاعدا وان ارد الفرق بين الالغاء والتعليق
من وجهين احدهما ان الالغاء جائز في الاغلب وقد يجب والتعليق
واجب البتة والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
على احد الاحتمالين الذي صرح به الرضي والتعليق ابطال العمل في
اللفظ فقط فنعم خبر للتعليق هذه الافعال اي افعال القلوب
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو واختار هذا المثال لانه اوضح امثلة
الاستفهام وابعدها من الاشتباه لا لانه مال الى ما قاله البعض انه
لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت ازيد
قائم او هل زيد قائم لان المعنى افادة العلم بجواب هذا السؤال
فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون
الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشيء منهما ليس بجملة
بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندك ام عمرو عندك
فلا بد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين مع هو السؤال بالهمزة

وانم المتصلة لان هذا مردود بانه لا يخفى على كل احد ان جواب
ازيد قائم ليس بنعم ونعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم
على انه لو حال اليه لقال همزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام
ثم ان هذا مثال للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني
نحو علمت زيدا من هو وابطال العمل في الاول بالنظر الى اللفظ
للجزئين وفي الثاني الى المحل ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم
البعض متمسكا بان الاستفهام يسري في الجملة كلها وان دخل
على الجزء الثاني لان هذا منقوض بان النفي ايضا يسري فيها
مع انه لا يبطل العمل في الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا
ما هو قائم كذا ذكره الفاضل العصام تدبر ورأيت ما زيد منطلق
وظننت لا زيد في الدار ولا عمرو وحسبت ان زيد ذاهب
ووجدت لزيد منطلق وقوله لقد علمت ليأتين منيتي وعلمت
ان زيد القائم ويعم كل فعل قلبي غيرها اي هذه الافعال نحو
شككت ازيد قائم ونسيت هل زيد حاضر وتبينت اين جلو
ويعم كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت ما زيد جاهل وسألت
هل هو حاضر ومنه اي من الفعل الذي يطلب به العلم
افعال الحواس الخمس الظاهرة كلمست اهو لين ام خشن

وابصرت



وابصرت ما زيد اسود وسمعت اي صوت كريه وشممت اهو
طيب وذقت اهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت
منزلته في هذا الحكم والقسم الثالث من اقسام المتعدي الى المفعولين
افعال ملحقة بافعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر
ونصبهما على المفعولية وفي مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف
احدهما فقط بلا قرينة لو منويا وفي مجرد قلة حذف احدهما
بها لا في خصائصها انما لم يتعرض لكثرة حذفهما بها لانها لعدم
اختصاصها بافعال القلوب لا مدخل لها في وجه الالحاق نحو صير
وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين
هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم اناثا او بمعنى صير كقوله تعالى
فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا
القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه كجعل زيدا وجعل زيد حقا
لمن قال من جعل هذا حقا اي اعتقده اياه وترك بمعنى صير كقوله
تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى خلى
فلا يكون من هذا القسم واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابرهيم خليلا
والفى بمعنى وجد كقوله والفى قولها كذبا ومينا وعد بمعنى الاعتقاد
الباطل ايضا كنت اعده فقيرا فبان غنيا وحجا وارى مجهول

ارى وحال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا ونحوه
الثلثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال
القلوب غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعى
هكذا استفيد مما ذكره المص في بعض تعليقاته فافهم والقرب
الثالث من المتعدي متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم واركه
وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فالاولان منها اصلان في هذا
القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقي فتعديتها اليها [illegible]
على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء
قال الله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وهذه اى الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول فيه بمنزلة الفاعل فحقه
التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث اليه مع تأخره نحو اعلمت
اباه فاضلا زيدا او اعلمت هندا اخته زيدا كالاول مفعولي
اعطيت في كونه مباينا للثاني وفي جواز الاقتصار عليه نحو
اعلمت زيدا كاعطيته وفي الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا
كاعطيت درهما وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام
والنفي واللام فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة
ح فافهم والاخيران اى الثاني والثالث لمفعولي باب علمت

في كون

في كون احدهما عين الاخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما
بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معها وفي جواز دخول النفي عليهما
وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله مع الاكابر
او تأخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمرا
فاضلا ثم اى بعد ما علمت تقسيم الفعل الى اللازم والمتعدي
وانقسام المتعدي الى ثلثة اقرب الى غير ذلك اعلم ان للفعل انقساما
اخر وهو انه لا بد لكل فعل من مرفوع لما مر فان تم به كلاما اى صار
الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند و
المسند اليه ولم يحتج الى غيره لافادته فائدة تامة بدونه يسمى الفعل في
الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه معنى ويسمى
مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه مؤثر فيه وموجد اياه او
لوجود التأثير في اثره ويسمى منصوبه ان كان متعديا لان اللازم
لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اى مفعولا به لصدق معنى
الفعل به ووقوعه عليه كما في الافعال السابقة وان احتاج الى المعمول
منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا لعدم
تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه
ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على

فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التسمية
لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى
افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام
لنقصان دلالته لانه لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين
الاسم والخبر والزمان الذي هو قيد لها وشيء منهما لا يفهم بدونهما
ولا يخفى ان النقصان في هذا المعنى استعمال لا وضعي حتى يلزم
كونه حرفا ويسمى مرفوعه اسمه ومنصوبه خبره لانه شعار بانحطاطهما
عن حكم الفاعل والمفعول لا يدخل اي الفعل الناقص الا على المبتدأ
والخبر في الاصل لان وضعه ليعطي الخبر حكم معناه كالانتقال
والاستمرار وغير ذلك وهذا لا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر
لشبهه بالمفعول في توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه
بالفعل المتعدي في اقتضاء معناه شيئين وهو اي الفعل الناقص
على قسمين القسم الاول ما لا يدل على معنى المقاربة اي القرب
الحال فهو اي الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان
وهو لثبوت خبره لاسمه في الماضي دائما نحو كان زيد فاضلا او
منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة

الطين



الطين خزفا قدمها لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول قدمه
على الثاني ولذا الى مرجع وحال واستحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة
ونحو ارتد مثل قوله تعالى فارتد بصيرا وزاد هذه الستة ابن
مالك اصبح وفي هذا وما يجيء من اللواحق تنبيه على ان الافعال
الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا الكنه عموا حيث عدوها من السماعي
وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد يكون تامة متعدية
بالى تقول صار الى الفقير وجاء قال في الامتحان بمعنى كان وقعد
لن اي المذكورات من الى قعد بمعنى صار ولكونهما ملحقة بصار
قدمها على السائر واخر الاخرين لقلة مجيئهما ناقصين مع قال
الاندلسي لا يتجاوز ان الموضعين اللذين استعملها العرب فيهما قولهم
ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره
وقال الفراء يتجاوز انهما يجيء قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فيكون
المطر اختاره واصبح قدمه لدلالته على اول النهار وامسى قدمه
لدلالته على ضد ما يدل عليه الاول واضحى ولو قدمه على ما قبله
لكان له وجه ولكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون اضحى
انسب بما بعده لدلالته على جزء من اوائل النهار الذي يدل عليه ما بعده
وهو ظل ولذا قدمه على ما بعده وهو بات قدمه لكونه من الاصول بخلاف

مابعده فانه من اللواحق وسنده الخمسة لاقتران مضمون الجملة
باوقاتها المدلول عليها بموادها وقد تكون بمعنى صار بلا
دلالة عليها واضحى وعاد يقال اضحى او عاد زيد من سفره
اى رجع وغدا يقال غدا زيد اى مشى فى وقت الغداة
وهو من اول النهار الى الزوال وراح يقال راح زيد اى مشى فى
الرواح وهو مابعد الزوال الى الليل ولايخفى ان الغالب فى هذه
الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار
من الملحقات كما صرح فى الامتحان فينبغى ان تذكر فى جنبه مع سائر
ملحقاته لكن يمكن ان يقال اخر الاخرين لكونهما نظيرى اصبح وامسى
فى كونهما طرفى النهار واخر الاولين ليكونا فى هذا المحل كما فى
الذى هو فى صدد الرجوع الى محله على ما هو المناسب لمعناهما الاصلى
ولما فرغ من البسائط اراد الشروع فى المنفيات فقال وما زال
من زال يزال فان مضارعه يزول فتام فلا يقال لا ازول
اميرا وما فتئ بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقيل بالياء و
ما برح فى الاصل بمعنى زال عن مكانه وما انفك من الافعال
وما ونى بالياء من ونى فى الامر ينى بالكسر اى ضعف يقال
فلان لا ينى يفعل اى لا يزال يفعله وما رام من رام

يريم

يريم ان برح قال الدمامينى نقلا عن صاحب التسهيل
ان الفعلين الاخرين غريبان لايكاد ان يعرفهما النحاة
الا من عنى باستقراء الغرائب كلها اى كل واحد من المذكورات
من ما فتئ الى ما رام بمعنى ما زال الا ان ما فتئ يختص بالجحد على ما فى مختار
الصحاح وهو لدوام خبره لاسمه مذ قبله بمعنى ما زال زيد عالما
دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يعتبر انتفاؤه فى
زمان الصبى لعدم امكان القبول ولزم النفى فى كونه ناقصا وما
دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة
ظرف زمان لان ما فيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر
كثير كما فى اتيك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع
اسمه وخبره ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كاجلس ما دام
زيد جالسا وليس لنفى مضمون الجملة حالا او مطلقا اخره مع
بساطته واصالته لعدم كمال الفعلية لشبهه بالحرف فى الصورة
وعدم التصرف وقد يتضمن الفعل التام معنى صار اى يدل عليه
مع دلالته على معناه الاصلى ولذا لم يقل قد يكون بمعنى
صار فيصير ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن ناقصا محتاجا
الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلى حالا او خبرا بعد خبر او وصفا

لهذا الجزء الدال للتاكيد والمبالغة كما في قوله تعالى تلك عشرة
كاملة كما يشير اليه في تقرير المثال وقد يكون خبرا مضافا الى
المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضي في قوله تعالى فتمثل لها
بشرا سويا حيث مثل به ايضا التضمن وفسر بقوله اي صار مثل
بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل عصام بكونه حالا وانكار كونه
وصفا وسكوته عن الاحتمالين الاخرين مع صحة المعنى في كل
منها وليس المراد بهذا التضمن الذي سبق ذكره اذا
المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي
للفعل التام كما لا يخفى على ذوي الافهام وقد لا يعتبر
هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا في الاغلب وقد
يحتمل ان يكون حالا او تمييزا او مفعولا له كما صرح به البيضاوي
في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا كما يشير اليه في تقرير
المثال نحو تم التسعة بهذا عشرة اي صار عشرة تامة ما خوذ
من تم باعتبار معناه الاصلي وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا
وغير ذلك مثل عدل زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ويجوز تقديم
اخبارها اي هذه الافعال الناقصة على انفسها الا تقديم خبر
ما اي فعل ناقص في اوله لفظ ما من ما زال الى ما دام اما اذا جعلها

او ان

او ان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم
عليه معها لكن يجوز بالفصل بينه وبينها نحو ما قائما او ان قائما
كان زيد واما هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينها لشدة
امتزاجها معها وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم
فلا يجوز نحو قائما ما زال زيد ولا نحو اجلس جالسا ما دام زيد لانها
اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او مصدرية
ويجيء ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا لا يجوز التقديم ان بدل
ما بان النافية فانها كما في اقتضاء الصدارة بدليل تعليق
افعال القلوب بها كما بما على ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلا
عن ابن جني وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير
في الامتحان واما كلامه في بحث الافعال الناقصة من ان العمدة
في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها لا مجرد كونها للنفي الا
يرى ان لم ولما وان ولا على الافصح لا تقتضي الصدارة وان كانت
للنفي فيدل على انه جرى في هذه الرسالة على غير الاصح واما ان
بدل لم فلم يذكر لما لا الفهم حكمه بالمقايسة على لم ولكن فيجوز نحو
قائما لم يزل ولما يزل او لن يزال زيد اما في لم ولما فلانهما
لا امتزاجها بالفعل حتى يغير ان معناه الى الماضي صارا

كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما حرف نفي فالنفي لا عن اقتضاء
الصدارة واما في لن فللحمل على سوف الذي لا يمنع تقديم معمول
مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي وبقي لا فهمل فلا
الدعائية ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل
قال الرضي لا صدارة للا لكثرتها في الكلام حتى انه يقع بين الحرف و
معموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج صار منفيا لا عن
الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها ففهم في بحث المعمول
المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتدأ او القسم الثاني من القسمين
ما اي فعل ناقص يدل على معنى القرب من الحال خرج به الناقص
المتعارف وهذا احد جامع ومانع واما كون ذلك رجوا كما في عسى
او مجزوما كما في كاد او شروعا كما في طفق صاحبه فخارج عن الحد قوله
لغوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب ويسمى افعال المقاربة
لدلالتها عليها ولا يكون اخبارها اي خبر كل منها الا افعالا مضارعة
لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب
من الحال رجوا او مجزوما او شروعا في صاحبه وهي تقتضي كون
خبرها ما يدل على الاستقبال مع الحال ويصلح لان يدخل عليه ما يدل
على الرجاء والاستقبال مع ذلك لا يكون الا مضارعا نحو عسى وجود

الفعل



الفعل المضارع مع ان لدلالته على الرجاء والاستقبال توضيحا
وتاكيدا للرجاء الذي فيه زمانا او استعمالا غالبا نحو عسى حال
زيد ان يخرج او ذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج خبر لعسى فيه
معنى كان على ما اختاره المتاخرون فكانه قيل يرجى حال زيد كا
ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب ما لا يخفى
وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل
ليس يخرج لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكليف بل منصوبه
بالمفعول لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء
الطمع والرجاء والمفعولية وان لم تبق لكنه نصب لشبهه
بالمفعول الذي كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل
العصام بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا
عن كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل الاشتمال فالمعنى يرجى
زيد خروجه فعسى تامة وارتضاه الرضي لان فيه اجمالا وتفصيلا
وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى المحذوف لصحة
الحمل بدونه وقد تكون تامة بان مع المضارع بمعنى قرب بان تقتصر على
المرفوع الذي كان خبرا منصوبا في الاستعمال الاول مع هو ان مع
المضارع ويجعل فاعلا له نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون على

هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصلا
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم
ولما كان في هذا النوع تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول
وان بين الشارح ايضا في الامتحان وقال الشيخ الرضي يحتمل ان يكون
هذا من باب التنازع وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون
من تقديم الخبر على الاسم ولا يجوز في هذا البنا كما يجيء وكاد في الاصل
بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا وخبره غالبا مضارع
بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدالة على الرجاء قال الفاضل
الجامي لدلالة ان على الاستقبال المنافي للحال ورده المصر بان كاد
لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد حتى يتنافيان ولو سلم
هذا لما استوى الاستعمالان في اوشك مع كونه من القسم الثالث
الذي هو اقرب الى الحال من كاد نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان
تشبيها بعسى نحو كاد زيد ان يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها
والاول افصح ذكره الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال كرب الشمس اذا
دنت من الغروب وهو مثل كاد في وجهيه اي في كون خبره بلا ان
وبه اهل بمعنى قارب فينبغي ان يكون كرب مثل كاد في وجهيه لكنه
لدلالته على المبالغة في القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع

فالتزم

فالتزم كون خبره بلا ان وطفق بكسر الفاء وفتحها بمعنى
شرع في الاصل يقال طفق في الفعل اي شرع فيه واخذ بفتح
العين في الاصل بمعنى تناول يقال اخذ فيه اي شرع وانشاء بالهمزة
في الاصل بمعنى اوجد واقبل يقال اقبل عليه وذهب على وزن
رد وقال الدماميني هي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر
هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم اغريه
وجعل في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور وعلق
بكسر اللام قال الدماميني وهي ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها قوله
اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير
ثم استعمل كل منها استعمال كاد لتضمنه معناه فصار ناقصة
واخبارها اي خبر كل منها الفعل المضارع بلا ان لمثل ما مر واوشك
في الاصل بمعنى اسرع وهو غالب القرب وهو يستعمل
استعمال عسى يعني يستعمل بان تاما وناقصا يقال اوشك
زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل في الطمع و
استعمال كاد اي يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز
تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها وان جاز تقديمها
على اسمائها لانها لعدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى التصرف

فبالنظر الى هذا لا يتقدم اخبارها على انفسها ولكونها
افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز
تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا في الحرف
والقياسي الثاني من التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه
مشتقا من المعلوم وعاملا في الفاعل ومجيئه من المتعدي واللازم
بخلاف اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال
في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من
حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث
النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادي كالتعريفات
المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركهما البيضاوي مخالفا لابن
الحاجب فقال هو يعمل عمل فعله المعلوم لازما او متعديا لاشتقاقه
منه والثالث من التسعة اسم المفعول قدمه على الصفة المشبهة
مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقته
لاسم الفاعل في الشرط ولانه قد ينصب المفعول كاسم الفاعل
بخلافها فهو يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه وشرط عملهما
في الفاعل اصلا او نائبا المنفصل بارزا او مظهرا لان المتصل
مستتر فيهما وداخل تحت تصرفهما وانه اعتبار محض لا يظهر فيه

اثر

اثر العامل بل هو ايضا اعتبار محض فلا يتوقف عملهما فيه
على وجود ما يقويهما فيه ولا على عدم ما يبعدهما عن المشابهة
بالفعل بخلاف المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما
فيه على وجود المقوي وعدم المبعد عنهما واما البارز المتصل
مختص بالفعل والمفعول الصريح لانه معمول قوي حتى لا يعمل فيه
من الافعال الا المتعدي فلا يعملان فيه الا بالمقوي وعدم المبعد
واما في غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع
كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو
قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون كالجميع للعامل لعدم خلو
مدلوله عن زمان ما او مكان ما في الاغلب وكذا المفعول المطلق
لكونه طالبا بمعناه دائما واما المفعول له فان كان مجرورا
فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجيء واما
المفعول معه فمصاحب لمعموله فيكون في حكمه ان لا يكونا
مصغرين نحو ضويرب ومضيرب لان التصغير بمنزلة
الصفة والموصوف لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب
صغير او حقير ولا موصوفين نحو جاءني ضارب شديد
اذ بالصفة يصيران مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة

بالفعل لانه لا يكون مسندا اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم
هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى لكن اخره لئلا يفصل عن
قوله وان وصفا بعد العمل لم يصغرا عملهما الا ابن عصفور لما
مانع عن الشبه ولو قدم هذا لطال الفصل نحو جائني رجل
ضارب غلامه شديدهم ان كانا باللام اى لام التعريف صورة
لا يشترط لعملهما غير ما ذكر من عدم التصغير والموصوفية لان
كلا منهما حينئذ فعل مغير الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام
على الفعل لكونها في صورة حرف التعريف نحو الضارب
اى الذى ضرب غلامه عمرا امس عندنا وان كانا مجردين
منها يشترط معه الاعتماد على المبتدأ ولو بعد الناسخ
نحو كان زيد ضاربا عمرا او الموصوف كجائني رجل ضارب
عمرا او ذى الحال نحو جائني زيد راكبا غلامه او الاستفهام حرفا
او اسما نحو اقائم الزيدان وهل ضارب زيد اخوه وما صنع
البكران او النفى حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم
الزيدان وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا وجه
الاشتراط تاكد المناسبة للفعل فاقتضاؤهما ما اقتضاه الفعل
وذلك لان الواقع بعد المبتدأ لا يكون جزءا عنه فيكون كالفعل

فيزداد المناسبة والصفة والحال كالجزء الاول من الاستفهام
والنفى لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل فالواقع بعدها
كالواقع موقعه ويشترط مع الشروط المذكورة في نصبهما المفعول
اذا كان اسم الفاعل من المتعدى ولو الى واحد واسم المفعول
ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة الاولى على الحال تحقيقا
كزيد ضارب عمرا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك
الزمان الماضى او الزمان المذكور موجودا الان كقوله تعالى و
كلبهم باسط ذراعيه او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا
وجه الاشتراط حصول الكمال القوة للتمكن على العمل في المعمول القوى
وتثنيتهما وجمعهما صحيحا او مكسرا كالمفرد منهما في العمل والاشتراط
اما التثنية والجمع الصحيح فظ لبقاء صيغة المفرد واما المكسر
فمحمول على المفرد لكونه فرعه ولذا اى كالمذكور من اسم الفاعل
والمفعول في العمل والاشتراط وفى كون تثنيتهما وجمعهما
كمفردهما فيهما ثلثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال
وفعول ومفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر
العين وخص بها الحذر ولكن لا يشترط في عملها هذه الثلثة في المفعول
معنى الحال والاستقبال لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما

المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على الحدث الفعلي قصدا
بخلافها هذا مذهب البصرية وقال الكوفية انها لا تعمل لفوات
المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر
عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لما فات من المشابهة
اللفظية ورده الفاضل العصام بانها كالزيادة التفضيلية
تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة
واجاب عنه المصر بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة على
الغير فلاحظة الغير هي التي بعدته عن المشابهة اما مجرد الزيادة
والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل
بانه يدل على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل
على التجدد والانصرام كالفعل على ما هو الاصل فيه وتلك
الدلالة هي التي بعدته عنها لا الزيادة والرابع من التسعة
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها على اسم التفضيل
لكونها عاملة في الفاعل الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه
في غير مسئلة الكحل واذا تحقق المشابهة به فهي تعمل عمل
فعلها كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها

ذكره



ذكره في الامتحان بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل من عدم
التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن معنى الحال
والاستقبال غير معنى الحال والاستقبال فانه اي معنى الحال والاستقبال
لا يشترط في عملها اي في نصبها لما تنصبها بالمفعول لكونها
بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي للزمان نحو زيد
حسن وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه على المصدر مع كونه
عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته لما سبق في كونه مشتقا
وكون النسبة معتبرة في وضعه وبه حصل القوة في العمل ولذا قدم
عليه السبق مع كونه اصل المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب
ولا يخفى ان ترتيب المصنف انسب لمرامه وهو لضعفه لا ينصب
المفعول به القوي لا اتفاقا واما مثل قوله تعالى وهو اعلم من يضل
فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل الظاهر القوية بالاستقلال
الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون اسم التفضيل في المعنى وفي
نفس الامر وصفا حقيقيا لمتعلق بكسر اللام وهو الكحل في المثال
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وهو الكحل في المثال اي اسم التفضيل في اللفظ عليه
اي على ذلك الشيء بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد
ويحصل له مظهر متعلق فيتبين محله فيه كالصفة المشبهة لا لخطاط

رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما الا لم
يكن من متعلقات ما جريا عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل
زيد ضارب عمرا حال كون ذلك المتعلق مفضلا باعتبار التعلق
اى تعلقه بما جرى عليه على نفسه اى نفس المتعلق باعتبار غيره اى
باعتبار تعلقه بغير ما جرى عليه هو زيد في المثال بان يكون اى حال
كونه او تفضيلا منفيا يعنى ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا
بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذى يذكر بعد من التفضيلية
ليكون مطلقا وواحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين
فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات
بين المفضل والمفضل عليه فيستعد الخروج عن المعنى التفضيلي
ثم يخرج عنه بالكلية بالنفى لتوجهه الى القيد فينفى الزيادة
ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال فيفهم الزيادة
في المفضل عليه عرفا لان المساواة يأباها مقام المدح مع انه
لو لم يعمل بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء
يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبى وهو المبتدأ ولو عمل يكون
فاعلا لا اجنبيا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
معناه ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد بل حسن الكحل

في عين



في عين زيد فوق حسنه الكائن في عين عمرو على ما هو المفهوم عرفا
فالكحل مفضل عليه مفروضا في عين زيد ومفضل مفروضا في عينه
ولولا النفى لكان الامر على العكس كما لا يخفى ويعمل في غيرهما اى في غير
المفعول به والفاعل الظاهر من المتمكن فانه لاعتباريته لا يكاد يخلو
عن عمل عامل وهو مستتر تحته ولو ضعيفا من الظرف والمفعول
المطلق والمفعول له وغير ذلك كما مر قال الفاضل العصام
ويعمل بلام التقوية في المفعول به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد
واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثانى منصوبا
بفعل المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب
اى اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه لاسقاطه
في العامل القياسى كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه
والسادس من التسعة المصدر واسم الحدث الجارى على
الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة
قدم على المضاف وشرط عمله في الفاعل والمفعول به الصريح
لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضى الفاعل فضلا عن
المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة في وضعه فهما اجنبيان له
فيجتنبان عن العمل فيهما واما في غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر ان لا يكون

مصغرا ولا موصوفا قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يعز
العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع
مناسبة الاشتقاق والمصغر والموصوف لا يقدران بهما
اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة لا يكفي في العمل فيهما
فلا يقال اعجبني ضربيك زيدا وضرب شديد زيد عمرا ولا معرفا
بدال الحال لانه لا يؤول بان مع الفعل لان المضارع اذا دخل
عليه ان خلص للاستقبال ولا احتمال في الماضي للحال فلا يقال
ضربك زيدا الان ولا معرفا باللام لعدم جريان التاويل المذكور
فيه لاختصاص اللام بالاسم عند الاكثر وقيد للكل واما عند البعض
فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المؤول لا يلزم
ان يكون في حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المقرون باللام
مقدر بما مع المضارع فلا حاجة الى هذا الجواب لكن المرضي عند
الرضي كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا
فيحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض عمله فيهما
ذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرف كقول الشاعر لقد علمت
اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فان مسمعا
مفعول الضرب عنده واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت

اوبدلا من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اي مقدم تلك
الطائفة وعميدهم فالبعض الكل قوله مفعول كررت بالتخفيف
على الحذف والايصال اي صلت وحملت على مسمع وفيه ان حذف
على قليل ليس للقياس اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر
نقلا عن علي الفارسي فالوجه ان يجعل منزلة اللازم للمبالغة
والتاكيد او مفعوله محذوف للضرورة اي اوجبت الكرة والحملة
او حملت على الاعداء قوله او بدلا بدل البعض من الكل وهو قوله
اولى المغيرة اي علمت انا سمعا منها عاجزا عن المقاومة لي على
حذف المفعول الثاني بقرينة العرف او عرفت انا حاله حال
مسمع منهم من العجز عنها قوله اي مقدم تلك الطائفة الطائفة
الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسير وانه
لا وجه لصحة كونه بدل البعض بلا ضمير فافهم فعلى هذا يكون قوله
انني كررت بالكسر استئنافا فكانه قيل ما علمت منه بعد العلم به
فاجاب انني كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم
علم حال من سواهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعول الضرب
على نزع الخافض وفيه ما مر وان يكون مفعولا الفعل مقدر و
الخ فالتقدير فلم انكل عن الضرب اضرب مسمعا او للمصدر

او منون تقديره عن الضرب ضرب سمعا اى هو ضرب وقال
بعض الفضلاء ان اوما المغيرة فاعل علمت على صيغة الغيبة
فان عليصف نفسه بالشجاعة على وجه التاكيد مستشهدا
بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم كانوا لجبنهم لم يبق لهم مجال
ما يدعيه ولا عددا ولا نوعا ولا تاكيدا حال كونها مع الفعل او
اى بدون الفعل والفعل مرادا غير لازم الحذف بيانا وتوضيحا لكون
الفعل مرادا ذح يكون العامل لا المصدر لعدم صحة التقدير بان
مع الفعل لعدم استقامة اقامتها مقامه اذ ليس معنى ضربت
ضربة او ضربة او ضربا ضربت ان ضربت كذا ذكره فى شرح لب
الالباب واختاره المص وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان
القوى ورده المص بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل
لازم الحذف فيعمل المصدر عند سيبويه لا لمصدريته ولكونه
مقدرا بان مع الفعل بل لقيامه مقام الفعل فح يجوز تقديم معموله
عليه واستتار الضمير فيه فجعل كالظرف العامل بعمل الفعل المقدر
عند السيرافى لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز
تقديم المعمول نحو سقيا زيدا و يجوز حذف فاعله بلا نائب لان النسبة
الى المرفوع غير ماخوذة فى وضعه لان الواضع نظر فى وضعه الى ماهية





للاز فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلى لا وضعى
فلا يحتاج الى ذكره البتة ولا يجوز هذا الحذف فى غير المصدر من
الفعل والصفة لكون النسبة الى المرفوع ماخوذة فى وضعه
فيحتاج الى ذكره البتة ولا يضمر فيه اى لا يستتر فى المصدر فاعله
كما فى الفعل والصفة فلا يرد مثل ضربى زيدا او ذلك المذكور فى
وقيل لو اضمر فى مفرده لاضمر فى مثناه وجمعه قياسا على الواحد
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين بما رجعان الى الفاعل فيهما
بخلافه فان له فى نفسه تثنية وجمعا ورده المص فى الامتحان بما لا مزيد
عليه ولا يتقدم معموله ولو ظرفا عليه عند الجمهور وقد روا على ما
مقتضاه فى مثل قوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وفلما بلغ معه السعى
وذلك لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
وكذا ما فى حكمها لكن الرضى عند الرضى والقاضى البيضاوى والمص
على ما يجئ فى بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفا اذ قد مر بان الموصول
بشئ لا يلزم ان يكون فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحميم الاعمال
لما رفيد خل فيها لا يدخل الاجانب وقد مر انه معمول ضعيف يكفيه
رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك
بمجنون والقياس السابع الاسم المضاف مطلقا قدمه على الاسم

الاسم لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه
وهو يعمل الجر لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول عليه كما تقدم لكونه
فرعه وشرطه اي شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا عن تنوينه
ولو مقدرا بمعنى انه لو وجد فيه تنوين تجرد عنه لاجل الاضافة نحو
لم رجل صحواج بيت لعنه لمنافاته الاتصال الذي يقتضيه الاضافة
لكونه علامة التمام ونائبه وهو نون التثنية والجمع ظاهرة مع
لما ذكره في الامتحان وبحث المثنى ان حذفها في الاضافة لشبهها
بالتنوين لقيامها مقامه لانه يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب
بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله
كما حققه فيه في بحث المعرب ولعل مراده هنا انه نائب عما هو
موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود
بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا الاختلاف اخوها
ذاتيا فاعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق لاجل
الاضافة متعلق بالكون او التجريد فخذ اللام لا يضاف لانها
سابقة على الاضافة في التلفظ فلا تسبقها في الوجود
ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان زيدا ومحمولا عليه جاز
لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه

فضلا

فضلا عن كونه لاجلها وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما مر
ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد مع محمول عليه اذ لا تجريد فيه ولاجل
فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب عن التنوين كذا في الامتحان
وفيه تحقيق وتدقيق فمن اراد فليرجع اليه ان لا يكون مساويا للمضاف
اليه في العموم والخصوص بالترادف كليث واسد او لا كان
وناطق ولا اخص منه مطلقا كحيوان وانسان والا فالاضافة
تكون بلا فائدة وهي اي الاضافة مطلقا وبعض كلامه ما شعر
بكون اللفظية بتقدير حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وابن
الحاجب على نوعين معنوية مفيدة شيئا في المعنى كما في
ولذا سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته
بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث لظاهر او عكسها
البيضاوي لتقدم اللفظ بالنسبة الى الآن مع المقصود من الكلام
ولفظية مفيدة شيئا في اللفظ فقط ولذا سميت بها
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة اي اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها الذي تعمل فيه
عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها
اي فاعلها ومفعولها سواء لم يكن صفة اصلا نحو غلام زيد او كان صفة

مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله وضارب عمرو امس واحترز
بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الان او غدا وعمرو حسن الوجه
وشرطها اي المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة عن
التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان فيه اللام
حذفت لامه وان كان علما نكر بان تجعل واحدا من مسمى بذلك الاسم نحو
زيدنا خير من زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما
واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن لان المراد بالتجريد
التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه او
معرفة مجردة وهي اي المعنوية اما بمعنى من البيانية وذا اكثر وقدم
هذا على بيان الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل فقدم
المبادرة اولا الى بيان العامل الحقيقي هو حرف الجر والمضاف
نائب منابه ثم الى بيان الفائدة وقدم الشرط عليها
لتوقف وجودها على وجوده ان كان المضاف اليه
جنسا لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه
في هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار اليه بكونه
شاملا للمضاف وغيره كما كان المضاف شاملا له ولغيره لما عرفت
انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه نحو خاتم

فضة

فضة فانها تكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها او
بمعنى اللام في غيره اي الجنس شامل لو قال اي ان كان غيره لكان اولى
وهو الاكثر سواء كان مباينا له نحو غلام زيد وفرس عمرو
او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولكن
اصله كفضة خاتم لم يذكر ما بمعنى في كضرب اليوم بل ادخله فيما
بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولانه لا يلزم
في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها في الاستعمال بل يكفي صحته
بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولانه يحتاج
في مثل شجر الاراك كل جعل الى التكلفات البعيدة كما في الا
وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة
لان وضعها لمعهودية المضاف بما امكنت وذا في المعرفة دون
النكرة ثم استعملت في الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل
جاءني غلام زيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير
اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذلك
مع كونه مشارا اليه معهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه
اكبر غلمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون
معرفة هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة وعهد

كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ذكره
في الامتحان والمضاف غير غير ومثل وشبه ونحوها فانها
لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها بالابهام وانعدام
العهد فيها في الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه
فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف بالاضافة
لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد العهد فيهما
بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان يضاف الغير الى ضد
واحد لتعرف لكن جعل لندرته في حكم العدم وقيل لا تتعرف اصلا
نحو غلام زيد وتقييد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف اليه
نكرة نحو غلام رجل قيل لان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك
ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامراة
فلما اضيف الى رجل خرج غلام امراة وقلت الشركاء فيه ورده
المصنف بان التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل بالانشاء
الى المضاف اليه بحرف الجر الحاصل بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة
الفرق ظ بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فصح ان تسمى
معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل الا
كضارب زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة اللفظية

دون



دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
واقول نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة
بالانشاء المذكور لكن لما حذف الجار وانيب المضاف منابه
وجعل عاملا بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف وصار
جارا اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به انفا انيب الاضافة
مناب الانشاء المذكور وجعل لها تلك الافادة بحيث
انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة لبقائه
وحصول شيء بشيء لا ينافي امكان حصوله بشيء اخر كما في الالفاظ
المترادفة والمتساوية فحق القول بان التخصيص حاصل بها
ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب
زيد فان اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل فيه المؤذن
للانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم تتحقق
الانابة منابها بالحيثية المذكورة فلا يحق القول بان التخصيص
مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بالمعنوية بل باللفظية
فالفرق ظ ومراد النحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء بانهم هل
اسرع الى استنباط الجواب من رموزه الخفية واشاراته
الدقيقة ولطائفه الانيقة وعلامة اللفظية ان يكون المضاف

صفة فتح نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فتح نحو خالق
السموات او كريم البلد ولا تفيد اللفظية شيئا الا تخفيفا
في اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان عليه قبل الاضافة لوجود شرط
العمل ولذا قيل انها في تقدير الانفصال واما التخصيص في نحو
ضارب زيدا ورجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة
ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا
نحو عمرو ضارب زيد الآن او غدا او حواج بيت الله من اسم الفاعل
المضاف الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه
نحو استتاره في المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه صلة
وجهه ومجي اللام بدله لكونه اخف منه مخرجا وصفا غير مضر
للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل ومعمور
الدار مثال معمور داره من اسم المفعول المضاف الى نائب الفاعل
واما بحذف نائبه وحده نحو الضاربا زيد والضاربو زيد
او مع الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربو الفرس وامتنع الضارب
زيد لعدم التخفيف وسقوط التنوين باللام كما سبق وجاز
الضارب الرجل مع عدمه حملا فيكون مفعولا له الفعل دل عليه جاز
وهو جيز او المحمولية على المختار في الحسن الوجه لاشتراكهما في كون المضاف



صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب
ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل
الضارب غلامه اصله الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير
من المضاف اليه واستتاره في المضاف والثامن من التسعة
الاسم المبهم التام باحد الخمسة الآتية اذ لولاه لم يشبه الفعل التام
بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب في التميز فانه ينصب لشبهه وتمامه
باحد الاشياء الخمسة الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير
المبهم بالفعل التام بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما
في الضمير المستتر ولذا لا ينصب التميز ذو اللام وان وجد في بعض
التمام سيما ان لم يضف اليه نكرة اشارة الى اختصاص التميز
على ما عليه البصريون لكفايتها في ازالة الابهام وعدم الحاجة
الى التعريف خلافا للكوفيين على التميز بيانيين اي على التميزية
تشبيها له بالمفعول في المجيء بعد التمام ولما وصف الاسم المبهم
بالتمام اراد ان يبين ما به التمام فقال وتمامه ثم لما كان التمام
بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزءا من الاول
وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به ههنا ما هو العرفي
لا اللغوي فقال اي كونه على حالة يمتنع اضافته معها الى

والاضافة يكون باحد هذه الاشياء بان يدل على الاستقلال
وامتناع اضافته اليه الاضافة فان ذلك قيد عدة في العرف
من تمامه بخلاف لا باخره وهو في حكم النكرة وذلك اي التمام بغيره
يكون في الضمير المبهم في الاكثر بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن
مبهما مثل جاءني زيد فيا له رجلا فلا يكون التميز عن المفرد بل عن
النسبة كما في مثل يا لزيد رجلا وذلك في الاغلب انما في معنى الابهام
والتفخيم كمواضع المدح والتعجب نحو ربه رجلا لقيته اي لقيت
رجلا اي رجل هو اعلى من قال اما لقيت رجلا وفيه من المبالغة
والتفخيم ما لا يخفى ونحو يا له رجلا اللام للتعجب وقوله له مرا اما ما
ابعده ونحو نعم رجلا زيد ولا يخفى ان التميز فيه يكون عن المفرد
لا عن النسبة اذ لو اريد المعين لقيل نعم الرجل وكذا في ربه اذ
لا يمكن فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة وفي
اسم الاشارة لانه من المبهمات كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا
على راي من قال انه تميز عن اسم الاشارة لا حال وبالتنوين اما
لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثاقيل في هيا واحد عشر رجلا
فان كلا من غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم وكاين وكذا
انما يمتنع عنه التنوين لفظا لا تقديرا لاستحقاقه اياه في اصل الوضع

فمن



فمن عد هذه الاربعة الاخيرة من السماعي كالشيخ عبد
القاهر ومن تبعه لم يصب كذا في حاشيته ولما كان لتميز العدد
احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا المقام توفية للاحكام
ومميز ثلثة بلا تنوين غير منصرف لكونها علما للعدد او في حكمه
والزائد عليها منتهيا الى العشرة بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور
بالاضافة للتخفيف ومجموع ولو معنى نحو ثلثة رهط وتمر الطابق
المعدود العدد نحو ثلثة رجال الا في ثلثمائة الى التسعمائة فان التميز
فيها مائة وهي ليس بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين
وكان القياس مائتين او مئات وهما لا يجوزان اما الاول فلعدم
جواز كون المذكر السالم مميزا للعدد فلا يقال ثلثة مسلمين مثلا
لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة الغرض من التميز وهو تعيين
الجنس لكونه دالا على ذوات مبهمة ماخوذة مع بعض الصفات
واما علم ولا بد في جمعه من اللام والتميز نكرة لما عرفت واما الثاني
فلعدم جواز وقوع جمع المونث السالم بعد الثلث واخواته
لكونه خلاف المعتاد الذي هو وقوع ما هو في صورة جمع المذكر
السالم بعدها اعني عشرين واخواته ولانه يلزم عند ذكر
مميزها كما ان يقال ثلث مئات رجل مثلا ان يلي التميز وهو رجل مثلا

المجموع بالالف والتاء وهو لا يجوز لكونه خلاف المقصود وعدم
ولية ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى
تسعين فانه تقصر على المفرد مع كونه اخصر فان البعض الكمل
لاغناء مفرد دال على الكثرة عن لفظ الجمع ومميز احد عشر
وزائده الى تسع وتسعين بل تسع وتسعين منصوب لتعذر
الاضافة اما في مثل عشرين فلكراهتهم ابقاء ما هو في صورة
نون الجمع ان لم يحذف وحذف نون غيره ان حذف واما
فلكراهتهم جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة
عشرك فان المضاف اليه لما كان غير العدد وكان منبها على التعدد
وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد
مفرد وانما لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة في الفضلة
اولا ومميز مائة والف وتثنيتهما ومميز جمعه اي الالف فان جمع
المائة لا يستعمل مع المميز لا ينصب بل هو مفرد لانه قد يضاف
الا بعضها نحو ثلثة فيحصل التركيب فرجح الخفة على المطابقة
وحمل المفرد عليه لاطراد الباب مجرور بالاضافة للتخفيف واما
قوله تعالى ثلثمائة سنين بلا اضافة ولا افراد فمحمول على البدل
وحذف المميز اي مميز المائة مدة نحو مائة رجل ومائتا رجل والف

والفا

والفا درهم والاف درهم وبنون التثنية نحو منوان سمنا
ويجوز في بعض هذين القسمين ما تم بالتنوين وما تم بنون
التثنية احترز بالبعض عن مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة
فيه مع كونه مما تم بالتنوين الاضافة الى التمييز اضافة بيانية
لحصول الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن ولا يجوز
الاضافة في غيرهما اي القسمين اما في الاول فلما من تعذر تجريد
المضمر واسم الاشارة عن التعريف وتنكيرهما الذي هو شرط الاضافة
المعنوية واما في الرابع فلما ايضا من كراهة ابقاء نونه و حذفه
واما في الخامس فلامتناع اضافة المعنى وبنون شبه الجمع
لا بنون الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها فان التمييز بعدها
انما يكون عن نسبة في شبه جملة وهو اي شبه الجمع عشرون واخواته
الى تسعين بل تسعين نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه عسلا
ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه في العمل لكونه جامدا او الشبيه
من التقوية مع الفصل ولما كان الظاهر اضافة المعنى الى الفعل
كونه مفهوما منه ومدلولا له وهو ليس بمراد ههنا اظهر المراد بانه كان
مجاز التسمية للمدلول باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث
لا يحتاج الى القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ غير مشتق ولا مشتق منه

في الحال بقرينة انه جعل قسيما لكل منهما او قد يراد به ما يشملهما
كما في تعريف الفاعل يفهم منه معنى فعل اصطلاحي اي معناه
المطابق كما في اسماء الافعال او التضمن كما في اسم الفاعل
عما ذكره الفاضل الجامي من انه المستنبط من فحوى الكلام
من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله لاسم الفعل والظرف
مع كونهما منه عنده لكن الثاني اما داخل في الفعل او
شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره
الفاضل العصام ايضا من انه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا
يكون من صيغته ليخرج فعال بمعنى الامر عنه كنزال وتراك وانما
معنى الفعل عاملا واحدا من القياسي مع ان بعض نوعي من نوع
يمكن ان يعد منه لدخوله في ضابط كلي كما اشار اليه بقوله كل
اه وبين في التفصيل انه يعمل كذا تسهيلا للضبط وتقليل
الاقسام فمن لم يعده من القياسي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه
لم يصب فمنه اسماء الافعال اصله اسماء معاني الافعال
لا يفهم منها الالفاظ بل معان هي معاني افعال مخصوصة
فحذف المضاف ايجازا ذكره في الامتحان وهو اي اسم الفعل الدال
عليه اسماء الافعال في اكثر النسخ وفي بعضها والاول اصح لموافقته

لغير



لغير مسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل
بتاويل الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف
للماهية لا للافراد التي تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن
ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال
بل يقال انه اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه
على تعدد الافراد من اول الوهلة ما اي اسم كان بمعنى الامر قدمه
لكثرته او الماضي لم يذكر المضارع لقلته ما كان معناه كاف بمعنى التضجر واوه
بمعنى اتوجع اي صار بمعنى وضع الامر او الماضي لم يقل ما وضع
لمعناه لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب
الاستعمال ولذا اخرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان
انسب ولا يرد نحو الضارب امس نقضا على التعريف لما عرفت
انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذي هو المقسم ويعمل اي اسم
الفعل او ما كان اي عمل ال مسماه على حذف المضاف او التجوز
بذكر المدلول وارادة الدال لو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر او
ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان هذا على ظاهره ولكن لا يساعده
ما نقلناه عن الامتحان ولا يتقدم معموله اي اسم الفعل عليه الا اذا
كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما حقق في

المفعول فيه وفي اكثر النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول
او تأنيث الثاني كالاول مع ارجاعها الى اسماء الافعال كما لا يخفى
على من هو سليم البال اما الفاعل فقط واما المنصوب فلضعفه
في العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلي وهو ليس بوضعي له
ولو سلم فليس باولي فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هو الملائم لقوله
ويعمل عمل مسماه واما قول من قال لانه اما منقول عن المصدر
او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملائم له
الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو صه زيدا اي خذه ورويد زيدا
اي امهله وهلم زيدا اي احضره من الافعال ونحو قوله تعالى هلم شهداءكم
اي احضروهم ويجئ لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصلها لم بهاء
التنبيه عند البصرية وهل أم عند الكوفية ومفرد عند الحجازية
ولا يتغير في الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم الا
في بني تميم فانهم يقولون هلم هلما هلموا الخ كما وقع في الحديث الشريف
هلموا الى الحاكم وهات شيئا اي اعط وحيهل الصلاة جيهلا الثريد
اي ائته وحي وحده بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حي على الصلاة
عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد يركب مع هلا الذي بمعنى
اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه فيتعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد

وبالباء



وبالباء نحو حيهلا بزيد اي بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيتعدى بعلى
نحو حيهلا على زيد وبله زيدا اي دعه وعليك زيدا اي الزمه
ودونك عمرا اي خذه وتراك زيدا اي اتركه وغير ذلك من نحو ايه
بمعنى استجب ومه بمعنى كف واما مكانك بمعنى تقدم واليك
بمعنى تنح وغير ذلك والثاني وهو ما كان بمعنى الماضي نحو هيهات الامر
اي بعد وشتان زيد وعمرو اي افترقا وسرعان زيد وشكان عمرو اي قرب
وغير ذلك مثل بطئان بضم الباء وفتحها وسكون الطاء والفتح
والنون ان بقوله وغير ذلك في الموضعين الى انها غير محصورة
فيما ذكروا وقال في بعض تعليقاته انها كثيرة جدا ما ذكروا اخصها
ولا عنرها تعريفها لمن عدها سماعية انه لم يجب منه اي من معنى الفعل
الظرف المستقر وقدم تغيره في حرف الجر وهو لضعفه
في العمل لا يعمل في المفعول ح القوي بالاتفاق ولا علة الذي
ناب هو منابه كوجه لا يعمل فيه للزومه ولا في الفاعل الظاهر الا بشرط
الاعتماد واما المستكن فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط
على ما ذكر في بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة
وجه الاشتراط ما مر او الموصول ليكون نائبا عن الفعل الذي
هو اصل في العمل اذ الصلة لا تكون الا جملة فيحصل له نوع قوة في العمل

وبهذا يدل على انه هو العامل على ما هو رأي المحققين لا الفعل المقدر
كما زعم البعض والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه في سائر المواضع
المقدر هو فيها نحو زيد في الدار ابوه ومررت برجل في كمه كتاب
وجاءني زيد وعلى كتفه سيف وافي الدار احد وما في الدار احد
الذي في الدار ابوه ويجوز في هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما
وما بعده مبتدأ مؤخرا كما في مثل اقائم زيد واذا لم يرفع الظرف
اسما ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه اي في الظرف منتقل من متعلقه
بفتح اللام المحذوف ويعمل في غيرهما اي في المفعول اي والفاعل الظ
كالحال والظرف بلا شرط اما في الظرف فلما مر غير مرة واما الحال
فلكونها في حكمه ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه
مؤولا به نحو مررت برجل هاشمي اخوه اي منسوب الى الهاشم
ويشترط في عمله اي المنسوب ما يشترط فيه اي في اسم المفعول
ومنه الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل اسد
غلامه والاسد على اي مجترئ فهذا اي لاجل ان الاسد بمعنى
المجترئ عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة
في قوله تعالى وهو الله في السموات اي معبود ولمن فيها اي يعبده
من فيها لانه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم

يوم الجمعة



يوم الجمعة امام الامير جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير
حال كونه جالسا وليت ولعل نحو ليت او لعل زيدا يوم الجمعة عندنا
مسرورا اي تمنى او ارتجي يوم الجمعة عندنا زيدا حال كونه مسرورا
وقال الرضي ليس المعنى على تقييد التمني بالحال بل على تقييد خبره بها
اقول ليس هذا بقطعي بل محتمل للامرين وانما لم يقل وحروف المشبهة
بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال وحروف النداء
والتشبيه والتنبيه لان التنبيه على ان ما عداها ليس بعامل لعدم السماع
فيه وهو مما لابد منه ولو لم يعلم فافهم وحروف النداء نحو يا زيد راكبا
اي ادعو وحرف التشبيه لفظا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا او كأن
اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا او حرف التنبيه
كها من ها في اسم الاشارة الا انه يؤول مع ها بانبه وحرف
النفي كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذي علم
كاملا وغيرها من مثل ما شانك قائما اي ما تصنع فهذه المذكورات
من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها تعمل في غير الفاعل والمفعول به
من معمولات الفعل كالحال والظرف والمفعول معه كما شانك
وزيدا وعند البعض لا تعمل في المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل
العصام والكل داخل في ضابطة كلي فلا وجه لاسقاطه في بيان

القياس كما لفظا او العامل المعنوي مما لا يكون الا فيه خطا

وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان خلافا للاخفش فانه

يجعله ثلثة ثالثها عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو

كونها صفة او تاكيدا او عطف بيان لمرفوع او منصوب او مجرور

ودليله اختلاف الحركتين اعرابا وبناء في مثل يا زيد العاقل فانه

لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم باعتبار العارض

فلا اختلاف باعتبار الاصل قال بعض الكمل وقال المصنف الاولى

ان هذا الرفع مثل الجر الجواري ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة

ابي جعفر للبناء على الضمة والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية

بالرفع والجر مجاز وهذا كلامه وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء

الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما قال

ايضا بعض الكمل الاول رافع المبتدا والخبر اي ما يعمل فيهما عمل

الرفع لانه لدخول الاسناد في مفهومه كما يجيء يقتضي المسند اليه

والمسند اللذين يشبهان الفاعل في الاول في كونه مسندا اليه والثاني

في كونه جزءا ثانيا وهو ان ينبه العمل على الاقتضاء وهو التجريد

للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا فانما هو

بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه لا ثو



ب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظي لكان اظهر واخصر ثم ان هذا

مبني على تجريد التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يلزم خروج

عامل مبتدا او خبر لم يسبق عليهما عامل لفظي ويمكن ان يقال ان هذا

على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل والامكان منزلة الوجود كما قال

ضيق فم البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على انه

كان العامل اللفظي وعدل الى المعنوي فكانه جرد عنه او المعنى التجريد

عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا وفي اكثر

النسخ التجرد اي التعري والخلو وهو الاظهر والاول اوفق لما في توضيح

المبتدا او موافق لما في نسخ الجامي والمراد بالعامل اللفظي ما يعمل بالاصالة

بان يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره في العمل

فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل علمت لزيد قائم وبحسبك

درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظي بالمعنى المذكور عليه اذ في الاول

قد ابطل التعليق عمل علمت في اللفظ وعمله في المعنى ليس بالاصالة وفي

الثاني الباء زائدة ملحق بالاصلي كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد

اليه او اسناده الى الشيء وخرج به تجريد الاسماء المعدودة فانه ليس بعامل

قيل التجريد عدمي فعده مؤثرا ليس بمرضي لعدم صحة كون فاعل الوجود

عدميا فيه حسن تشبيه العدمي بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يعبر

بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل
علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون
علامة ويرد على ما جعله اولى ايضا انه اعتبار فعده مؤثرا ليس
بمرضي لعدم صحة كون فاعل الوجودي الخارجي اعتباريا فلا تحسن
تشبيهه بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم والثاني رافع الفعل المضارع
وهو وقوعه بنفسه لا بالناصب والجازم موقع الاسم كوقوعه
خبرا نحو زيد يضرب او صفة او حالا نحو جاءني رجل او زيد يضرب
فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل في هذه المواقع وقوع
المفرد كما يجيء فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد في الماضي ايضا
فلم لا يرفعه قلت لانه مبني الاصل فلا يكون معمولا الا في المواضع
كما يجيء وذلك الوقوع اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم
انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم بان لا يكون فيه ناصب
ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنهما يمتنع ذلك الوقوع لعدم
صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم وانما ارتفع بذلك
الوقوع لانه يكون كالاسم فاعطي له اسبق اعرابه واقواه وهو
الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع
لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي مثل

سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفي نحو يد خل
واجيب عن الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذي
ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا او اخلال
الزيدان يكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان لا يعرف الذي
مع تقديره اسما غير الا مع الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني
بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده
وصار السين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه
وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند
اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجريد ولا يرد عليهم ما ورد
على البصريين فلا يحتاج الى تلك التكلفات في التفصي عنه
لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم
فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما في توقف العامل المعنوي للاسم
وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل
لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم فمجموع ما ذكرنا من العوامل على ما
ذكرنا ستون واما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما
ذكروا فمائة زاد ونقص اما الاول فسبعة خمسة في السماعي الثلثة
الاخيرة من حروف الجر ولا لنفي الجنس وما اذا ما من كلم المجازاة او اسما

في القياسي اسم التفضيل بمعنى الفعل واما الثاني فسبع وايعون
في الكلي ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم
واربعة افعال المقاربة وثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة
افعال القلوب يدخل كلها في اول القياسي هو الفعل وثلثة عشر
منها اسماء تسعة اسماء الافعال دخلها في تابع القياسي وهو
معنى الفعل واربعة منها اسماء احدها عشرة اذا ركبت مع
احد التسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كاي دخلها في الاسم
التام وهو ثامن القياسي وستة منها حروف خمسة حروف
النداء ادخلها في تابع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها
لكونها غير عاملة على الصحيح **الباب الثاني** الذي عهد جزء من
الرسالة لفظا او معنى كائن في بيان احوال المعمول وتحصيله
ادراكا بها اعلم اولا اي قبل الشروع في المقصود ان الالفاظ
الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب كالالفاظ المعدودة
الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار عمل بل في واو الافعال
بلا تركيب كاضرب لم تكن معمولة لعدم العامل ثم لا تكون عاملة لعدم
المعمول وان وقعت فيه فهي على ثلثة اقسام القسم الاول الا
معمولا اصلا لا بالاصالة ولا بالتبعية اي لا يكون له اعراب لا لفظا

ولا تقديرا



ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو
فيه وهو اثنان الاول الحرف مطلقا عاملا او لا بالاتفاق والثاني
الامر بغير اللام عند البصريين لانه لما حذف عنه حرف المضارعة
التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على ما
مر فاعرب ونحو خرج عن المشابهة لذهاب سببها جواب لما
فعاد الى اصله هو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب
مجزوم بلام مقدرة منوية وهي نسية عند البصريين
هو موقوف والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما اي يكون له اعراب
لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه وهو اثنان ايضا اي
كما لا يكون معمولا اصلا الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا
حكم على اسماء الافعال الدماعن سيبويه المازني وجماعة
انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين
ذلك الموضع بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد
مسد الخبر كما في اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب في الصاح
المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب الحكم
بالابتداء ورد بانه ينتقض ح تعريف المبتدا اجمعا وقال
الرضي قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم والا

شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيء بل
انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في تسمع في قولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه فانه مبتدأ لكونه بمعنى المصدر وان
لفظه فعلا بل جملة او منصوبة المحل بافعال محذوفة على المصدرية
اى على انها مفعول مطلق فرويد زيد امثلا في تقدير ارود ارواد
زيدا اورد بان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء الافعال ومبنية
بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا اذ لا موجب لبنائها
ح لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها وان قال
بعضهم وهم المحققون على ما نقله ابن مالك عن الجمهور وعلى ما نقله
ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدماميني هذا مذهب
الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل على ما هو
المختار عنده كما سبق ونائبة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا
بنيت هذا كالفصل على ضمير الفصل هو ما يقع بين المبتدأ
والخبر اذا كان معرفة او افعل من ولو دخل عليهما عامل سمي
لفصله بين كون ما بعده نعتا او خبرا في بعض المواضع نحو كان
زيد هو القائم بالمرفوعية لدلالته على معنى غير مستقل وهو رفع
اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته



بالضمير لكونه على صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية فانه
يقول انه اسم لا محل له من الاعراب قال في الامتحان هذا بعيد
لعدم نظيره في الاسم ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة
نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على
الصفات من اسمي الفاعل والمفعول والجمع بالنظر الى الانواع
او الافراد فقال بعضهم وهو المازني انها حرف لا اسم موصول
لغيرها اى كغير الداخلة عليها فتكون مما لا يكون معمولا اصلا بل
المعمول ح مدخولها وقال الزمخشري وهو غيره هي اسم موصول لا حرف
بمعنى الذي في المذكر او التي في المؤنث فيكون مما يكون معمولا
فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل في مدخولها فبين وجهه بقوله
اعطي اعرابها اى اللام لما بعدها لما انتقل اى لانتقال ما بعدها
من الفعلية الى الاسمية لكراهتهم دخولها على الفعل لكونها صورة
للحرف فاصل جاءني الضارب زيدا جاءني الذي ضرب زيدا فالاول
اى الذي معمول لكونه فاعل جاءني والثاني اى ضرب غير معمول لكونه
ماضيا واما اذا كان اصله جاءني الذي يضرب زيدا فلا شك انه معمول
مرفوع وانما اختار الاول لكونه اظهر في التمثيل فلما غير هذا الكلام
بان غير الذي الى اللام وضرب الى الضارب وقيل جاءني الضارب

صار الاول اي الذي في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو
اللام وان كان في المعنى والحقيقة اسما والثاني اي الذي في صورة
الكلم اي اسم الفاعل وان كان في الحقيقة والمعنى فعلا فانعكس
الحكم بان انتقل الاعراب المحلي من الاول الى الثاني وصار لفظيا
لعدم المانع فيه كما في الاول ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى
في الاعراب الذي هو حكم لفظي فالاعراب في الحقيقة للاول الذي
هو المعمول وان ظهر في الثاني الذي هو ليس بمعمول فلا منافاة
بين هذا وبين ما نقلناه انفا من الرضي فافهم ولا تكن من الغافلين
والثاني من الاثنين الفعل المضارع اتصل به نون جمع المؤنث
او نون التاكيد ام لا لانه بعد الوقوع في التركيب لا يخلو عن الجازم
او الناصب او الوقوع موقع الاسم **والقسم الثالث** من
الاقسام الثلثة ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن يقع
موقع القسم الثاني وهو ما يكون معمولا دائما فيكون معمولا وهو
اي القسم الثالث اثنان ايضا اي كالقسم الثاني الاول الماضي
فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا وقع
بعد الجازم شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة المثال الاتي لا يعتبر
الجزم في محل الماضي بل محل الجملة كما يجيء يحكم على محله بالجزم لظهور

ذلك



ذلك الاعراب في المعطوف كما في ذلك الماضي نحو ان ضربت
انت وتقتل بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه
موقع تضرب المنصوب لفظا وان ضربت وتقتل بالجزم عطفا
على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطا ضربتك واقتل
بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء وفي
غير هذين الموضعين لا يكون الماضي معمولا لعدم مقتضي الاعراب
والثاني من الاثنين الجملة وهي على قسمين فعلية واسمية اي الجملة
الفعلية على ما هو رأي صاحب اللباب ومختار المصنف في هذا
الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظا اي صريحا او تقديرا بدون
اداة الشرط او بها او معنى والمراد به ما يفهم منه معنى فعل مشتملا
على النسبة التامة بقرينة كون الكلام في الجملة مشتقا او غيره
بقرينة الامثلة ومن فاعله نحو ضرب زيد مثال لما كان الفعل فيه
لفظا بدون اداة الشرط وان تكرمني اكرمك مثال لما كان الفعل
فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعل ولا يستحق ان يعد
قسما اخر من الجملة والا لاستحق بعروض التردد مثل اما ان يكون
العدد زوجا او فردا والخبرية او الحالية او نحوها ويخرج عن الاسمية
ما يعرض له حرف عامل ويستحق ان يعد قسما اخر من الجملة فيكثر

الا قائم جدا او هيهات زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير
مشتق اسم فعل واقائم الزيدان مثال لما كان الفعل فيه معنى
مشتق ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان في الاسمية ان
فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا او تقديرا او الثانية
بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو راي الجمهور وهو المشهور
وفي الدار زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجها
اياها في الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها مقدرة
بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض
في الامتحان بانها وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه
وانتقل الضمير منه اليه وجعل العامل ولهذا اشترط البصريون فيه
الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتاز
بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسها فلا مخالفة بين
كلاميه في كتابيه كالظن والسمية وفي الجملة المركبة من المبتدأ والخبر
او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد
بالجملة مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد لكي
للفظها من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه موقولا به كما في
اليه بقوله اي هذا اللفظ حتى يجوز وقوعها اي الجملة التي اريد

لفظها

لفظها في كل ما موضع وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة التي اريد لفظها
مبتدأ او فاعلا او نائبه وغير ذلك المذكور من المفعول واسم باب
كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ ونحو
يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل ومنه اي مما ذكر
من الجملة التي اريد بها لفظها مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل
لهم امنوا لكن موقعه ليس موقع المفرد ويرشدك اليه كسر ان
فيه كما سبق ولذا افصل عما قبله بمنه ولذا اي كما ذكر من الجملة التي
اريد بها لفظها في انه لا بد له من الاعراب الجملة ان اريد بها معنى
مصدري اما بواسطة ان بالفتح والتشديد او ان بالفتح والسكون
او ما المصدريتين صفة للاخيرين كقولك بلغني انك قائم اي
قيامك وكقوله تعالى وان تصوموا اي صيامكم هو خير لكم ونحو
اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة دوام جلوسه او بغيرها اي بغير واسطة
هذه الثلثة نحو الجملة التي اضيف اليها من الجملة التي اسند اليها
بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة
فلا يرد انه يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد ليس مطلق الحدث
بل الحدث مع النسبة وارادتها تقتضي امتناع كون الجملة مضافا
اليها ومسندا اليها كما تقتضيه ارادتها مع الزمان على ما صرح به

الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل لان المقتضي للامتناع
التامة لا المطلقة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اي يوم
نفع صدق الصادقين قال الفاضل العصام اختلفوا في ان
المضاف اليه مثل الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة
الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها والمصحح الثاني في الاولى
والظاهر انه الجملة بلا تاويل كما اشار اليه في تعريف المضاف
وبقية فيما علقه عليه فيخالف ما ذكره هنا ويحتمل انه الجملة بتمام
الاسم فلا يخالفه وفي كلامه في موضع اخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى
على من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء اسم بمعنى
نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة كما في قوله تعالى تعالوا الى كلمة
سواء بيننا وبينكم عليهم متعلق به اي عندهم وهو مرفوع على انه
خبر ان وقوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعل
او انه مبتدأ وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان
اي ان الذين كفروا مستو وسيان عندهم في عدم الجدوى انذارك وعدم
انذارك وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف
الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق
الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهي عن معنيهما في قوله تعالى

استغفر لهم او لا تستغفر لهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها
من ايهام التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة وام لدلالتهما على الافادة
الاستواء وتاكيده كما سبق اليه الاشارة ونحو قول المنذر حين راى
المعيدي واحتقره وقد بلغ اليه من كلامه ما يوجب تسمع بالرفع مبتدا
بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضاف
الى فاعل كما اشار اليه بالتصغير الاتي وجه العدول عن مثل [illegible]
على ما هو المشهور من انه بحذف ان ورفع الفعل لفقد عامله
فليس مما نحن فيه بالمعيدي منسوب الى معيد تصغير معد على طريق
الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا مع ياء التصغير خير من
ان تراه خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته اي سماعك بهذا
الاخير اي مثل تسمع مقصور على السماع من اهل اللغة ولا يقاس
عليه غيره بخلاف غيره مما سبق والواقع في غير هذين الموضعين الذين
اريد بالجملة في احدهما لفظها وفي الاخر معنى مصدر [illegible]
الموضع الذي اريد بها فيه معناها المطابق لا يكون له الا الواقع
[illegible] الا ان تقع اي الجملة خبر المبتدأ نحو زيد ابوه قائم مثال الجملة
الاسمية او خبر الباب ان نحو ان زيدا قام ابوه مثال الجملة الفعلية
فتكون الجملة الواقعة خبر المبتدا مرفوعة المحل او تقع خبر الباب كان نحو

ابوه عالم او خبرا لكاد نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا
لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم
زيد عمرا بكرا ابوه قائم او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل نحو
علمت اقائم زيد فان اقائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد
والا فاسمية او تقع حالا نحو جاءني زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة
في هذه المواضع من خبر كان الى الحال منصوبة المحل او تقع جوابا لشرط
جازم بعد الفاء الذي هي للربط فيما لا تاثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه
وسيجي تفصيل ما يؤثر فيه الاداة وما لا تؤثر فيه ويمتنع فيه الفاء
او يجب او يجوز فيه الوجهان او بعد اذا التي للمفاجاة وتتنوع مع
الجملة الاسمية مناب الفاء في الربط لان معناها ينبئ عن جزء
امر بعد امر فيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون نحو ان تكرمني فانت
مكرم فتكون الجملة الواقعة بعدهما جوابا الشرط جازم مجزومة المحل
لكونها جواب الشرط جازم ولامتناع الجزم في لفظها ولو تقديرا
فيكون محلا وسيجي الفرق بين المحل والتقدير او تقع صفة للنكرة
لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها في حكم النكرة لصحة تاويلها
بها نحو جاءني رجل ابوه قائم فيصح التاويل بقائم ابوه او معطوفة على

مفرد



مفرد نحو زيد ضارب ويقتل او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب
نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد او تقع بدلا من احدهما اي المفرد والجملة
التي لها محل من الاعراب لكونها اوفى منه في تادية المراد مثل قوله تعالى
هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى في قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسير له وقوله تعالى لا يؤمنون فانه بدل على وجه
من قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى في تادية
المراد الذي هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة
بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما او بيانا له على وجه كما صرح به الفاضل
العصام في حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة التي
اوردها المعانيون فهي مما ليس له محل من الاعراب فمن اورد مثاله في هذا
المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا او تاكيدا لا تمثيلا
لما هو تابع لما له محل من الاعراب او تاكيدا لفظيا اي الجملة التي لها محل
من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب وزيد ابوه قائم ابوه قائم او بيانا
لها اي للثانية لخفائها على رأي اي اهل المعاني وقال ابن هشام في مغني
اللبيب في بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا لها
كالنعت بخلاف البدل وقال في موضع اخر لم يثبت الجمهور وقوع
البيان والبدل جملة فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع

ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان
جزما فجزم ولما بين احوال الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع عسر
اراد ان يبين محصوله على وجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال
فقال فظهر من هذه الجملة اي من قوله فان اريد بالجملة الى هنا ان الجملة
قسمان قسم في تاويل المفرد فيكون له اعراب في كل موضع كالمفرد
اذ الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك القسم ايضا اي
كالجملة مطلقة قسمان الاول ما اريد به لفظه والثاني ما اريد به
مصدر او قسم من الجملة صرح بها مع ظهور تقسيمها بعد ما هو لئلا
من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول منها لا يكون في تاويل المفرد
بالتاويل المذكور وان صح كونها في تاويله بغيره فلا يكون معمولا في جميع
المواضع لاستقلالها بالافادة الا في خمسة مواضع خبرا اي خبر كان
ومفعولا ثانيا او ثالثا وجواب شرط جازم بعد الفاء او اذا وحالا
وتابع لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ثم اي بعد ما علمت ما لا يكون
معمولا وما يكون معمولا اعلم ان المعمول على نوعين معمول بالاصالة
ومعمول بالتبعية اي لكونه تبعا وهو معنى التابع مشترك بين الواحد
والجماعة النوع الاول من النوعين وهو معمول بالاصالة اربعة اقسام
مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فخمسة ثمانية منها

اسماء

اسماء اربعة اصول اربعة ملحقة بها وواحدة منها الفعل المضارع
الاول الفاعل قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه في الاغلب
جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لانها اشد امتزاجا لان الاول
جزءيها الفعل هو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة في وضعه يقتضي
الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتدأ فانه اسم مستقل لا يقتضي
لذاته ارتباطا بشيء ولان عامله اقوى لكونه لفظيا غالبا ومناسبة
العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذي هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعية
من المبتدأ او هي امارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة الى
المبتدأ الذي لا نزاع في اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات
غير النائب ثبت اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته
بالنسبة الى النائب فغني عن البيان وقيل اصل المرفوعات
لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه هو التقدم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتدأ
في المرفوعية التي هي المطلوب غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة
الاصالة في كونه مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه محكوما
عليه وهما غير مطلوبتين هنا كما لا يخفى وهو اي الفاعل ما مرفوع

وكيفية اعماله وشرائطها او ان الفعل وما بمعناه يرفع معموليهم
سياق الكلام لتفصيله وتمييز بعضه عن بعض فيكون ما عبارة
مفيد هنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع و المنصوب
بسابقة او غيرها واحتاج لمجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر
الكافية حيث لم يسبق فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده نحو
ضرب زيد مثال لما اسند اليه الفعل التام المعلوم واقائم الزيدان
مثال لما اسند اليه ما بمعناه نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال
ما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة نحو زيد قائم ونحو زيد قائم ابوه
وغير ذلك وهيهات زيدا اى بعد مثال لما اسند اليه ما بمعناه من
اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جملة فعلية والثانى من التبعة نائب
الفاعل عدل عن قولهم مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظ
واظهر فانه لا يتناول نحو درهما فى اعطى زيد درهما اصلا بخلاف
فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافى اللغوى مع انه ليس منه قدمه
لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب وهو ما مرفوع ولو محلا اسند
اى نسب اليه الفعل خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدأ التام
خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل او
ما بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد والمضروب الزيدان

اعلم ان تسمية الفاعل معروفا ومجهولا وغائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز لغوى من قبيل اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل ههنا على الملزوم وهو الفعل اما كان او عطف

ولو محلا بقرينة المقسم اسند اى نسب بقرينة قوله وما بمعناه
اذ منه ما ليس نسبته تامة اليه الفعل الاصطلاحى خرج به وبقوله
او ما بمعناه المبتدأ لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا ما بمعناه بل
او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر
ابن الحاجب التام خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا
عنده بل اسمه لكما مر المعلوم خرج به النائب قيل ذكر المعلوم يغنى
عن التام للاستلزام اقول لا لان الالتزام مهجورة فى التعريفات
على ان اغناء المتأخر عن المتقدم مما لا بأس به كما لا يخفى
بمعناه من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر
وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده فى الامتحان
منتقض منعا لدخول المفعول فيه لوجود النسبة الوقوعية
التى هى نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة صفية
ليخرج الوقوعية ومن قال فيه فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف
نسبة وصفية فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة
عن المرفوع لا يفيد للمبتدى فى المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود
اعرف مخصوص هو الرفع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم
لكن قد يغنى هذا الكتاب اولا كونه معمولا ومرفوعا بعامله سيان جميع العوامل

ولبنية

ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه او هاشمي او هاشمي ابوه ولا يكونان
اي الفاعل والنائب الا اسمين او ما في تاويله اي الاسم المدلول
عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما غير الا ان النائب قد يكون جارا
ومجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما فيكون المجرور
مرفوع المحل على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد فيجب افراد عامله اي النائب
الذي هو جار ومجرور وتذكيره لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى
ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتانيثه وان كان
المجرور ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذي ليس
كذلك فان كلا منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا
يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء
وقيل في الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه كالجزء المتاخر منه
عامله ولا يجوز في النائب لاخذه حكم المنوب عنه كما سيلحق
بيانه في هذا الكتاب ولاخذهما معا لكون النسبة مأخوذة
في مفهوم عاملهما وضعا سوى المصدر فلا يفيد بدونهما الا
من المصدر وقد مر بيان حذفهما معا منه وكل منهما من الفاعل و
النائب قسمان مضمر وهو ما وضع لمتكلم ومخاطب وغائب تقدم
ذكره ولو معنى ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذي هو قسم منهما ايضا اي

المفرد المتقدم ليس بفاعل اصطلاحا



لكل منهما على قسمين مستتر اي منوي غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده
اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته لوجود اثار اللفظ فيه من كونه فاعلا
ومؤكدا او معطوفا عليه وغير ذلك وبارز متصل بقرينة ما سيأتي
من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل فالمستتر ايضا
اي كالمضمر قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند
عامله الا اليه لا الى اسم ظاهر كما في جائز الاستتار وجائز الاستتار
بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول اي
واجب الاستتار يكون في المتكلمين اي المتكلم وحده مطلقا
ومعه غيره كذلك وفي المخاطب المفرد المذكر ولو امرا او نهيا بخلاف
المخاطبة المفردة فان الياء فيها ضمير بارز فاعل عند الجمهور
من غير الماضي فان كلا منهما يستتر في المتكلمين والمخاطب المفرد
مذكرا او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى المضارع
وما يتفرع عنه فلا يستتر في متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر مع كون
منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه لئلا
يبلغ درجة الاصل بل يستتر لينحط درجة عنها فان البارز لكونه
لفظا حقيقيا اصل فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به
المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون نوعا ضعيفا فلا يفيد مزية

وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبال لو
المساواة بين الاصل والفرع في الاستتار في الغائب المفرد
مذكرا او مؤنثا الذي هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم
دخله في تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغائب
وهو خلاف ما يقتضيه صيغة المتكلم والمخاطب فوجب الاستتار لعدم
المجال الغير نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم مع غيره وتضرب
للمخاطب المفرد المذكر وفي اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى انزل وصه
بمعنى اسكت والكف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار في اسم
الفعل الماضي بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات وفي افعل التفضيل
في غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع الظاهر فيجب الاستتار نحو
زيد افضل من عمرو وفي اسم الفاعل والمفعول او ما كان بمعناهما
من الاسم المستعار والمنسوب وفي الصفة المشبهة والظرف
المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل او لو كان كما في اسم المفعول
وما بمعناه الظاهر واما اذا وجد فلا يجب الاسناد بها تارة اليه
واخرى الى المستتر ولا يجوز اسنادها الى البارز لان البارز
المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما يشبهه لانحطاط رتبة الفرع
عن رتبة الاصل فيمنع هذا الضمير عنه نحو جائني ضارب مضروب

او الى

او الى مجرور ناطق او ما شئت اي منسوب الى مهم او حسن نحو
في الدار زيد فان زيدا مبتدأ مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله ثم
اعاد نحو هنا ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على جائني لدفع توهم ان يكون
زيد معطوفا على ضارب الظرف لغوا متعلقا بجائني ثم ان نحو
كون هذا المثال واجب الاستتار بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله
في زيد عدم جواز عمله في ظاهر اخر عند جعل زيد مبتدأ مؤخرا لجواز في الدار
غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة وعند جعل
فيما سيأتي مثل زيد في الدار من جائز الاستتار لجواز زيد في الدار
غلامه والفرق تحكم فافهم ويكون في تثنية اسم الفاعل والمفعول
مذكرين او مؤنثين وجمعهما السالم مذكرا او مؤنثا كونا او زمانا
مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه وما حكي في كلام
ما يدل عليه من حال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع
حق المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام وانما وجب الاستتار فيها
لان تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية الفعل وجمعه في الصورة فكما
لا يجوز اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر
او التأويل البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه
وان لم يلزم ما لزم في تثنيته وجمعه لمشابهته المذكورة نحو جائني رجلان

ضاربان او مضروبا او رجال ضاربون ومضروبون ولم
يتعرض لمثال ما لم يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما مر من مثال المفرد
وفي عدا او خلا فعلين وهو الا كذا احتراز عن كونهما حرفي جر اذ حينئذ لا
الاستتار فضلا عن الوجوب وفي ما عدا او ما خلا فانهما مصدرية
مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفي جر وفي ليس او لا يكون في باب
الاستثناء اي حال كون كل واحد منها عدا الا يكون فيه وانما وجب
كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى ولهذا لا يتعرف تصرف الافعال
نحو جاءني القوم عدا اي جاوز الجائي منهم زيدا او ليس الجائي منهم زيدا
او لا يكون الجائي منهم زيدا والتفصيل يسأل في بحث الاستثناء
والثاني اي جائز الاستتار يكون في الغائب المفرد والغائبة المفردة
نحو زيد ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب مثال الغائب المفرد وهند
او تضرب او لتضرب او لا تضرب مثال الغائبة المفردة ويقال
ضرب زيد وكذا البواقي فانه يقال ايضا يضرب او ليضرب او لا يضرب
زيد وضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب هند فلا يستتر فيه
ضمير لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل وفي شبه
الفعل عطف على قوله في الغائب مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول
وما بمعناهما والصفة المشبهة وافعل التفضيل والظرف المستقر

اذا وجد

اذا وجد شرط عمله في الفاعل الظاهر التثنية والجمع المذكورين من
تثنية اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما وجمعهما فانه يجب الاستتار
فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق بقوله مطلقا كما بيناه نحو زيد
ضارب او مضروب او اسد ناطق او هاشمي او في الدار ويقال زيد
ضارب غلامه وكذا البواقي فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه
او اسد ناطق غلامه او هاشمي غلامه او حسن غلامه او في الدار غلامه
فلا يستتر الضمير لما مر آنفا واما البارز المتصل ففي تثنية الافعال
وهو اي البارز المتصل الذي في تثنيتها الالف نحو ضربا وضربا
وضربتما والميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع والتاء للخطاب
وقيل انه التاء وحدها كما في المفرد والالف علامة التثنية
وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقته الثاني
في كون الفاعل في كل منها الالف ويضربان وتضربان وليضربا ولتضربا
واضربا ولا تضربا وفي جمعها اي الافعال المذكر وهو اي البارز
المتصل الذي في جمعها المذكر الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله
ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت
الميم ليطرد بتثنيته ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف في
المتكلم وحده وحذف الواو لان الميم معها بمنزلة الاسم

لشدة اتصال احدهما بالاخر حتى جعل البعض مجموعهما اسما حقيقة
ولا يوجد في اخر الاسم واو ماقبلها مضموم لا مقالها
ولو لم يحذف للزم على خلاف ما عليه كلامهم وحذف الالف المكتوبة
بعدها ايضا لعدم الاحتياج اليها واسكن الميم لان ضمها لاجل الواو
ولما حذفت بقي الميم على اصلها الذي هو السكون ويضربون
تضربون وليضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جمعها
اي الافعال المؤنث وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث
النون نحو ضربن وضربتن انما شدد النون فيه لان اصله
ضربتمن حملا على التثنية وقلب الميم نونا لقربه منه في المخرج فادغم
ويضربن وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن
وانما ابرز فيما ذكر من التثنيتين والجمعين ولم يستتر لان صيغة
الفعل لا تدل على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما في الغائب
المفرد والغائبة المفردة اذ ليس صيغته علامة التثنية والجمع
كما في الصفة وفي المخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم
وحده في الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيها التاء نحو ضربت
ملتبسا بحركات التاء الثلث والمتكلم مع غيره في الماضي ايضا
وهو اي البارز المتصل الذي فيه نا نحو ضربنا وجه الابراز فيه مر



وفي المخاطبة المفردة في غير الماضي وهو اي البارز المتصل الذي
فيها الياء عند الجمهور انما ابرز فيها لئلا يلتبس بالمخاطب المفرد و
لم يعكس مع ان البارز اصل قوي يناسب المذكر الاصل القوي
لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه
فرع من حيث مجيئه للتانيث فيناسب المؤنث الذي هو
الفرع الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة
واعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذي هو النون هنا ولو لم
لم يكن لاعراب الحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف
الذي هو ضمير المثنى مخالف للقياس اذ القياس كون الاول اخف
من الثاني فلا يليق بالاصل الذي هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب
الاخفش الى ان الياء للخطاب وفاعلها مستتر فيها نحو تضربين
واضربي ولا تضربي واما المظهر الذي هو الفاعل ونائبه فقطع
عن البيان والتوضيح بالمثال اذا اسند اليه اي الى المظهر الفعل
يجب افراده اي الفعل والمراد به هنا الفعل وما يوازنه معنى
فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه اذ بالتكسير خرج عن الموازنة في
الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الا مثلة
الاتية قرينة لها فلو قال يجب افراده اذا كان فعلا او موازنا له

والا فالوجهان ان كان المظهر جمعا لكان اظهر والاسلم هكذا
التقيد من كلامه في الامتحان في بحث النعت وجه الافراد في
الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر لو مثنى او جمعا او التاويل
البعيد كما مر وفي الموازن المشابهة وغيبته اي العامل
اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر لما
سبق ولو كان المظهر مثنى او مجموعا فوجب الافراد لو مفردا
اولى اذ لا وجه لغيره لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد
فيها حتى يثنى الفعل او يجمع نحو ضرب الزيدان او الزيدون
وان كان المظهر مؤنثا حقيقيا لا لفظيا وسيجيء بيان من
الادميين لا من غيرهم كناقة مفردا او مثنى لا جمعا متصلا
بعامله فعلا او موازنا له لا منفصلا عنه بغيره فان هذه
المنفيات لا يجب تانيث عاملها بل يجوز الوجهان كما يجيء
يجب تانيثه اي عامله ايذانا بتانيث الفاعل من اول
الامر ان كان العامل متصرفا والا كفعل المدح والذم والتعجب
لا يجب تانيثه لانه يشبه الحرف في عدم التصرف فينبغي ان
لا يلحق به ما هو علامة لغيره كنعم المراة هند واكرم بهند
ويجوز نعمت المراة هند واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا لكونه

كالمثل

كالمثل نحو ضربت هند او الهندان مثال لما كان المظهر مؤنثا
حقيقيا من الادميين مفردا او مثنى متصلا بعامله الذي هو الفعل وزيد
ضاربة جاريته بالرفع مثال لما عامله موازنه وكذا اي كما يجب
تانيث العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تانيثه ايضا اذا اسند
العامل الى ضمير المؤنث حقيقيا من الادميين ام لا او غير حقيقي لما مر ايذانا
تانيث الفاعل من اول الوهلة حال كون ذلك المؤنث غير جمع المذكر المكسر
العاقل فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب تانيثه كما سيجيء نحو هند
ضربت او ضاربة مثال لما اسند الى ضمير الحقيقي من الادميين
ونحو الناقة سارت او سائرة من غيرهم والشمس طلعت او
طالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي وفي الاسناد الى
غيرهما ولو قال في اذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب اي غير
المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين مع ذلك الغير ان كان مؤنثا
غير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن من الادميين او كان منهم ولم يكن
مفردا او مثنى بل جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله
وما كان ضمير ذلك الجمع يجوز تانيث عامله وتذكيره ولما كان مفهوم
الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تانيث عامله وتذكيره
اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا وارجاع الضمير الى المظهر فقط

اظهر كما لا يخفى على من له حظ من الاظهار نحو طلعت او طلع الشمس
مثال الغير الحقيقي ونحو سارت او سار الناقة مثال الحقيقي من غير
الادميين انما جاز التذكير فيهما القلة الاعتداد بتانيثهما
في اللفظ لما يشعر به بخلاف المضمر لعدم ما يشعر فيه لذا وجب
تانيث عامله وجاز التانيث نظرا الى وجود مجرد تانيثهما ونحو
جاءت او جاء المؤمنات مثال الجمع المؤنث الحقيقي من الادميين
انما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقي لكون تانيثه بتاويل
الجماعة التي هي من المؤنث الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة التانيث
في مثل المؤمنات لان التانيث الطاري بالتاويل اسقط
اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير الحقيقي في نحو رجال في نحو جاءت
او جاء القاضي اليوم امرأة مثال للمؤنث الحقيقي من الادميين
المنفصل عن عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا
من الادميين لضعف استدعاء تانيث العامل لانفصاله
عنه هذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر واما اذا كان منقولا عنه كزيد
اذا سميت به المرأة يجب تانيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع
الاشتباه كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض له لندرته والرجال
جاءت او جاؤا مثال الضمير جمع المذكر المكسر العاقل وجاءت او جاء

الرجال

الرجال مثال لجمع المذكر المكسر العاقل وجه تانيثه كونه بتاويل
الجماعة ووجه تذكيره كونه من غير الحقيقي وسيجيء وجه تانيث ما اسند
الى ضميره وجمعيته ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف
معرفة بعض احكام الفعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما وعرفه
الاول بعرف الثاني لان الاعدام تعرف بملكاتها قال والمؤنث
في عرف النحاة ما اسم فيه اي في اخره علامة التانيث بقرينة تفسيرها
اذ المفسرة به لا تكون الا في الاخر والمراد به بعد الاصول فنعم نحو
وضاربتين فخرج نحو اخت ليس بعلامة التانيث بل هي مقدرة فيها
لفظا او تقديرا اي ملفوظة او مقدرة كنار وعقرب قال ابن
الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدرة في الجميع لكنها في الثلاثي
اوضح وقال الرضي اما الزائد على الثلاثي فحكمه فيه ايضا بتقدير التاء
قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا
نحو قديديمة ووريئة فظهر ان ادخال نحو عقرب في الامثلة مخالف
للعقل والنقل فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية
اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كهاوانت
بالكسر ويا مثل تضربين ونون مثل ضربن وتاء وته وهذه
مكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت كون التانيث فيها

بالصيغة ممنوعة بل التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا
للقاعدة وتسهيلا للضبط ثم ان هذا التعريف لفظي لقصده
حاصلة وتميزها عما عداها لا اسمي لقصد به تحصيل صورة فلا يرد
ان في هذا التعريف دورا لتوقف معرفته على معرفة التأنيث
وبالعكس كذا في الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء
لفظا او تقديرا او الالف المقصورة او الممدودة لكان اسلم واوجه
اي علامة التأنيث التاء الموقوف عليها حال كونها هاء ولو
في الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء في الاصل
اي في حال الافراد وخرج به تاء مثل صافنات واخت وبنت
فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التأنيث مقدرة
فيها كما صرح في الامتحان نحو ظلمة وشمس مثال لما فيه التاء تقديرا
بدليل ظهورها في تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة
الموصوف مع الصفة فشميسة في تقدير شمس صغيرة
مثلا فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التي
قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر لغيره
والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى الاول للحقيق والثاني
والالف الممدودة نحو حمراء المحتمل لهما وهذا اي كون المؤنث بعلامة

التأنيث



التأنيث لفظا او تقديرا جار في غير ثلثة بالفتح والزائد عليها
منتهيا الى عشرة فان مذكرها بالتاء اعتبارا بتأنيث الجماعة
ومؤنثها بحذفها اي التاء مع وجود تأنيث الجماعة فيه للفرق
بينهما ولم يعكس لان المذكر تقدمها بالشرف والزمان فاعطي التاء
له اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس نحو ثلثة رجال
واربع نسوة واذا ركبت ثلثة والزائد منتهيا الى التسعة مع عشرة
اثبت التاء في الجزء الاول فقط في المذكر ابقاء له على حاله الذي قبل
التركيب وحذفت من الثاني كراهة اجتماع علامتي التأنيث
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة
لكونهما من جنسين ثم انما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما
من جنس واحد لان التاء في الجزئين الاولين منهما لما لزمت الوسط
لعدم مفرديهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها في الاخرين منهما
كانت لجنس آخر وهمزة الوصل في اثنتا للابتداء لا للتعويض وانما
العوض التاء ليس الا وانما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر مع
عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير وتبعدا عن النقيض نحو ثلثة عشر
رجلا وفي الثاني اي اثبت التاء في الجزء الثاني فقط في المؤنث
نحو ثلث عشرة امرأة تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل عدم

الا ثباتية في الاول البقاء بحاله الذي قبل التركيب لا ثبات
في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس والتانيث اي المؤنث
الحقيقي او تانيث ما بازائه اي بازاء مسماه ذكر من الحيوان بخلاف
نحو النخلة فانها وان كان بازائها ذكر اعني الجرد عن التاء الا انه
ليس الحيوان فلا يعد من الحقيقي نحو امراة بازائها رجل وناقة
بازائها جمل والتانيث اللفظي ملتبس بخلافه اي الحقيقي يعني ما
ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تانيثه في لفظه فقط بوجود
العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا سمي لفظيا نحو غرفة مثال لما كان
العلامة في لفظه لفظا وشمس مثال لما كانت في لفظه تقديرا
ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض احكام
الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها وبمعرفتها يعرف المفرد
اجمالا وباللغة تفصيلا اراد بيانهما ولكن لما كان الكثير اقسام
المؤنث قدمه وما يقابل على التثنية فقال والجمع المكسر مطلقا ما
اي جمع تغير الجمعية فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية المتغير
صيغة مفرده ولو كان في بعض التغير تقديرا كالفلك فان ضمته مفرد
كضمة قفل وجمعا كضمة اسد والقاضي البيضاوي لم يذكر هذا
القيد ايضا في اللب اكتفاء بما ذكره في تعريف مطلق الجمع كما ذكره

المع

المص في شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة تعريفه حتى يكتفي به
فينبغي ان لا يهمل هذا القيد في كتابنا هذا والمراد بالتغير ما هو المتعارف
عندهم فخرج نحو جمع الثلاثي المجرد قسميه فان تغيره الاخر لا يعد عندهم
من تغير الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد
ما هو اعم من الحقيقي نحو رجال او الاعتباري كاساور واناعيم
واعبادية تقديري عبد وذو لما ظهر من تعريف المكسر ان
السالم ما لم تتغير صيغة مفرده بالجمعية ترك تعريفه واراد تعريف
قسميه فقال وجمع المذكر السالم قدمه لما ان المذكر تقدم شرفا
وزمانا ما اي جمع لحق في اصل الوضع اخر مفرده انما لم يقل اخره كما
في الكافية لانه يلزم ح ان لا يصدق الحد على الجمع بل على مفرده اذ
الواو والنون مثلا انما يلحقان اخر مسلم لا اخر مسلمون ولذا
احتاج الشراح الى تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به ليس ما يقابله
المثنى بل المجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس
ويخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصلي واما الدال على المفرد حقيقيا
كمسلمين او اعتباريا كايامنين فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين
فايمين من حيث دلالتها على افراد يمين جمع ومن حيث دلالتها
على ثلثة منه مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لايامن

فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة كذا ذكره المص
في تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع جمع الجمع كاياميين مثلا على اقل
من سبعة وعشرين واو مضموم ما قبلها للمجانسة لفظا نحو
مسلمون او تقديرا كمصطفون او ياء مكسور ما قبلها للمجانسة
ايضا لفظا كمسلمين او تقديرا كمصطفين ونون مفتوحة للتعادل
انما الحق هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مدلول
مفرده ما زيد عليه من جنسه ثابتة في غير الاضافة فان النون
تحذف فيها لشبهها بالتنوين في القيام مقامه وقد سبق
تحقيقه وحذفها فيها لا ينافي كونها جزءا من الدال لانه كالرحيم
والعجب ان الشارح الاول حيث تبع الفاضل الجامي وشرح
كلام المص على خلاف مراده وهو في اكثر المواضع من عادته نحو
مسلمون ومسلمين جمع المؤنث السالم ما جمع لحق اخر مفرده حقيقيا
كمسلمات او اعتبارا كصيوات جمع صيوة مؤنثا او مذكرا نحو قوله تعالى انهم
معلومات والتسمية باعتبار الاصالة والغالبية الف وتاء لا الفاظ
المذكورة في المذكر السالم قيل لا بد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل
ابيات وقضاة فان التاء في الاول اصلية والالف في الثاني منقلبة
عن الاصلية اقول هذا مبني عن الغفلة عن معنى اللحوق والطريان



على الشيء كما هو الشايع في السنتهم على ما ذكره الفاضل العصام
نحو مسلمات والتثنية اي المثنى ما اي اسم لحق في اصل الوضع اخر مفرده
ولو اعتبارا كرجلان واو انما لم يقل اخره لئلا يرد ان يكون ينتقض الحد
بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق اخر مفرده الف او ياء الا ان مسلم
مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغي ان يقول
اخر مفرده الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام ولو لم
ما عبارة عن الجمع في تعريف الجمع السالم لا ينتقض تعريفه بالمثنى
كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص
على ما هو الاصل في الاضافة فيؤول الى ما ذكره الف او ياء مفتوح
ما قبلها اي الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف لظهور
لزومه كذا في الامتحان وانما فتح مع ان المجانسة تقتضي الكسر
لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس
لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح الاخف ونون مكسورة
للتعادل انما الحق هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها
ان مع مدلول مفرده مثله في الوحدة والجنس فقط ثابتة في غير الاضافة
وفيها تحذف كما مر نحو مسلمان ومسلمين مع كل جمع سواء كان
واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير جمع المذكر السالم

مونث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله
ولا يجوز تانيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه
لاختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة واحده والمراد
ما لا يكون مشابها بالمكسر ولا على خلاف القياس والا فيجوز التانيث
فى مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى امنت به بنوا
اسرائل فالاول فى حكم الابناء والاخيران فى حكم الجمع بالالف والتاء
فتقول جاء المسلمون او رجال قاعد ناصروه الاول مثال لما عامله
الفعل والثانى لما عامله مواز نه واذا اسند اى العامل الى ضمير
اى جمع المذكر السالم يجب كونه اى العامل مع ارجاع الضمير الى الضمير
يا باه السابق واللاحق جمعا مذكرا بان يتصل به الواو الضمير
الذى هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا او بانصاله
به بعد جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع فى الحقيقة
هو هذا الضمير لا الفعل وبان يكون جمعا بالواو والنون للايذان
بان الضمير المسند اليه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل
مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاول
حقيقة عرفية نحو المسلمون جاؤا او مجيئون او جاؤن وامّا جمع
المذكر المكسر العاقل اذا اسند العامل الى ضميره فيجب ان يكون

عامله



عامله مفردا مؤنثا ايذانا بتانيث الضمير المسند اليه الراجع
الى الجمع بتاويل الجماعة فيه او جمعا مذكرا سالما او مكسرا
كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا فباتصال الواو
الضمير والمراد بالواجب هنا الواجب المخير وهو الواحد المبهم
من الامرين ولا ينافى ذلك جواز الواحد المعين منهما ولهذا عطف
باو هنا وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو نحو الرجال جاءت
او جاؤا او جائية او جاؤن ولو مثل بالمكسر ايضا لجاءة لكان
اولى وغيرها اى غير الجمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل
من الجموع وهو جمع المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم
من الحيوان او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره
مذكرا او مؤنثا اذا اسند الى ضمير ما نائب الفاعل
لا المسند ولا الضمير فيه او ضميره الى العامل يجب وجوبا مخيرا
كون عاملها اى ضمائر الجموع المذكورة مفردا مؤنثا لما سبق
من الايذان بتانيث الضمير او جمعا مؤنثا سالما او مكسرا
كما اذا كان العامل صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع
المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى المؤنث لعدم
اصالته فى التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذى

وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل فانه
باتصال هذا الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة بهذا
الضمير لا الفعل كالواو ولكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذا اسند
الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا
كالافراس في هاب ولو قال او جمعا غيره او اذا كان صفة كما في
الا كتاب الكان اسلم ويشمل نحو المسلمات جاءت او جئن وجائية
او جائيات او جواء مثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم
العاقل ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل مثل
الجوار جاءت او جئن اه ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث
السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت او ذهبن
اه ومن غيره مثل الثمرات جذت اه والاشجار قطعت او قطعن
او مقطوعة او مقطوعات مثال ما اسند الى ضمير جمع المذكر
المكسر الغير العاقل من الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير
العاقل من الحيوان نحو الافراس جاءت الخ والمرفوع
الثالث من التسعة ما يطلق عليه لفظ المبتدأ ولما كان مشتركا
لفظيا بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما في حد واحد
كما في المستثنى اراد ان يقسم اولا الى نوعين ويعرف كلا منهما

فقال

لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين
وليس للمبتدأ مفهوم عام يندرج فيه هذان
القسمان كذا قال الفاضل العصام ولا يخفى
انه يمكن جعل المبتدأ للمعلوم المردود بينهما
فالمبتدأ مما لا يلتفت اليه ه
فيمكن المقابلة ولا بعد فيها
ويمنع كون اللفظ والاسم
حد مشترك ... منه

٩٦

فقال هو نوعان ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان
في المستثنى قال النوع الاول الاسم لا الصفة بقرينة المقابلة
او المأول به واما ضارب زيد قائم ففي تقدير شخص ضارب
ثم يراد به ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتدأ اسم لمفهوم
واحد هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين كونه
مسندا اليه وكونه صفة واقعة الخ المسند اليه خرج به الجزء الذي
ليس بصفة او المطلق والنوع الثاني من المبتدأ واما الاسماء
المعدودة فليست بداخلة في المقسم كما عرفت المجرد عن العوامل
اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا ولو قال عن العامل
اللفظي كالبيضاوي لكان اظهر واخصر وقد عرفت ما هو المراد
بالتجريد وخرج بهذا القيد اسما ان ونحو زيد قائم حق انك قائم الا
للاول والثاني لا نه ولا بد له اي للاول من خبر ولو تقديرا اذ لا
له بدونه والنوع الثاني الصفة اي اللفظ الدال على ذات مبهمة
باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمنسوب نحو اقرشي اخوك والمستعار نحو
اسد الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا كالهمزة
وهل او اسما نحو ما صائغ البكران ومن خاطب البشران

وكذا متى واين ومن وكيف وايان او كلمة النفي نحو فا وهي ما ولا وان
او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان ومنه
العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفي
والف الاستفهام والبيضاوي حيث قال بعد حرف النفي والاستفهام
وقال المصنف في شرحه لفظ الحرف حشو مخل وبين وجههما كما بينا فلو
لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا قائم رافع لظاهر
المراد به ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل ارغب
انت عن الهتي ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابوه زيد
فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام مع انه
ليس مبتدأ بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله
والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفي مثل
المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ
الاستفهام داخل في المعنى على المبتدأ الذي هو زيد كذا في الامتحان
فيكون التقدير ازيد قائم ابوه واما كونه زيد اقائم ابوه فلا يجوز
لكونه في صورة الجزء المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا
لم يجئ في كلامهم زيد اقائم ابوه كما جاء زيد قائم ابوه كما صرح به الفاضل
العصام ولو سلم فلا ضير لاندفاع الانتقاض لكنه يلزم التزام

في الثلاثة



التكلفات بلا حاجة اما اولا فلان جعله مبتدأ لا يغني عن كونه
خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب الذي
استحقه المجموع في لفظها في غير هذه الصورة واما فيها فلو
جعلت مبتدأ يكون اعرابها من هذه الحيثية في لفظها من حيث
كونها خبرا في محلها ولا خفاء في كون هذا تكلفا واما اذا لم تجعل
مبتدأ بان حمل على التقدير الاول كما في زيد قائم ابوه فيستغنى عنه
واما ثانيا فلانه اذا جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة معنى واما
اذا لم تجعل بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل
في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما ثالثا فلان
كون المسند مبتدأ خلاف الاصل حتى قيل انه مبتدأ اضطراري
بحيث لو وجد لرفعه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ
ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان الحكم به تكلف وليس مبتدأ مثل
اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما والمبتدأ مؤخرا خلاف
الاصل كما ان كون المسند مبتدأ كذلك فبالنظر الى الاول
جعلت مبتدأ لوجود الاضطرار في الجملة وبالنظر الى الثاني
خبرا واحدهما يغني عن الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرف نحو قائم
الزيدان وما قائم الزيدون والصفة فيهما متعينة للابتداء

وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتدأ
اذ المطابقة لازمة بينهما وليست ههنا بخلاف مثل اقائم
زيد فانه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل
لكون الاستفهام والنفي بالفعل اولى بل فاعله ساد مسد الخبر
ولذا جعل المجموع جملة فعلية كما سبق ولا يجوز تعدد المبتدأ اي
النوع الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان
السوق يسوق اليه يعني انه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف
بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى او لفظا بعاطف فيجوز
ثم ان كان خبر كل مخالفا الخبر الاخر يؤتى بالواو والا في الجمع نحو
الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان وزيد وعمرو
وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون والاصل في المبتدأ اولا
تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف
مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم ذكرا ليتوافقا
وشرطه اي شرط صحة كونه مبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام
حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان في تنكيره
اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكيره
تنفرا عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر

حيث غفل عن هذا وعلل كلامه بما ابطله

ربما

ربما يمتنع السامع عن استماع هذا الحديث كذا في شرح لب الالباب
او نكرة مخصصة اي قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار
عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال في الامتحان الجمهور
شرطوا التخصيص بشيء للافادة ومع توجد بدونه كالكوكب انقض
الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة
اياها دونه واختاره البيضاوي حيث قال لو يفيد فالموافق له
ان يقول ونكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشارة الى امكان
التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد
الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما رأوا ان المبتدأ
لا يفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا
امثلة لم تتخلف عنها الفائدة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير
من مشرك والمراد بما قيد تقييد صفة كان او مضافا اليه نحو صوت
بلبل يغلبه او غيرهما نحو افضل منك افضل مني فان تقييد الجنس
يجعله مناط الفائدة محل الاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع
لا يقنع به فيصح حيوان ناطق كذا لا انسان كذا مع تساويهما بل ترك
كذا مع كونه اخص منه ويجوز حذفه اي المبتدأ عند قيام القرينة نحو
زيد في جواب من القائم اي القائم زيد بقرينة السؤال المرفوع

الرابع من التسعة خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية نذكر
ما ذكر في المبتدأ اوافقه المسند به اى الذى الصق الاسناد به فالباء
للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ
ذكره الفاضل العصام في الشرح خرج به النوع الاول من المبتدأ
حال كون ذلك المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم في
مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل اقائم الزيدان وفي مثل زيد قائم
ابوه فان المسند به في الاول فعل وفي الاخرين معناه ولكن النسبة
في الاول تامة وفي الثاني ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا
يكون فعلا ولا معنا اصلا بل هو اما جامد كزيد ابوك او مركب
كالمشتقات وما يجرى مجراها فان الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما
صرح في الامتحان وبما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق في
تعريف الفاعل لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم
فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفي والصفة
المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملائم لما صرح به المص
ينتقض التعريف ح منعا بمثل قائم في المثال الثالث
لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه لكونه
غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا

نحو

بنحو قائم في نحو اقائم او ما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق
في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل ومعناه
لكونه من معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم
في مثل زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه
لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتدأ كما صرح به المص في الامتحان
في تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم
ان لا يصدق التعريف على خبر اصلا فالتخصيص بما فسره تحكم
لا يخفى نحو قائم في زيد قائم ويجوز تعدده اى الخبر لفظا بلا عطف
من غير تعدد المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية في محل
واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس صرح في الامتحان
زيد قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المتضادة مذكور
في الرضى ويجوز فيه العطف ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية
وقد عرفت ما هو المراد بهما يعني ان الاصل في الخبر كونه مفردا
ليوافق الركنان وليكون اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه
قد يكون جملة فلا بد في الخبر الكائن جملة من عائد يربطها الى
المبتدأ لانها من حيث هي مستقلة لا تقتضي التعلق بما
قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون اسم الاشارة نحو والذين كفروا

ولذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ
نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين واللام للجنس في
مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر في موضع الضمير نحو الحاقة
ما الحاقة اي ما هي ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان فانها اذا كانت
خبرا عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها
عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول للاول
والثاني للثاني ويجوز حذفه اي العائد لو ضميرا لفظا لا
معنى يعني ان حذفه ليس منسيا بالقرينة اذ لا حذف بدونها
الا انه قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية و
مبتدأوها جزء من الاول نحو البر الكر بستين اي منه
بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره وسماعا في غيره نحو ولمن صبر
وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه والاصل
اي الاصل في الخبر والاولى له ان يكون نكرة لكونه عمدة
للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما ان
المبتدأ عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف وقد يكون
معرفة فان ذا لا ينافي الافادة لجواز كون النسبة
مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد

نحو زيد



نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لا يعرف النسبة بينهما نحو
انت الهنا تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بينهما
لجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا الخبر للتوبيخ
لا لقصد الافادة ويجوز حذفه اي الخبر عند قرينة نحو زيد لمن قال
ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء في خبره
في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو جنسية الاول
للثاني او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفيه الرضى بلزوم الثاني للاول
نحو اما زيد فمنطلق الا لضرورة الشعر او في وقتها كقوله اي اعني
اما القتال لا قتال لديكم والعائد هنا العموم المشتمل على المبتدأ
فان لا لنفي الجنس فالمعنى القتال المذكور منفي عنكم لاستلزام
نفي كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا في عراض المواكب او كالفروق
اضمار القول الذي هو مدخوله استغناء عنه بالمقول كقوله تعالى
فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وان
اي المبتدأ اسما موصولا بفعل او ظرف اي بجملة فعلية او
ظرفية هي قسم منها فهما مجازان تسمية للكل باسم الجزء
او موصوفا به اي بالموصول المذكور او نكرة موصوفة باحدهما
اي بالفعل والظرف او مضافا اليها اي الموصول باحدهما او الموصوف

به والنكرة الموصوفة باحدهما ومن تفرع على الثالث فقد قصر
او كان لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد او بجملة او غير
موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في خبره لان كلا منها لابهام
كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية
او ظرفية هي قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذي
يدخله الفاء والوصف في كل المضاف وان كان مفردا لكنه
المشابهة لما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزاء في الحقيقة فجاز
اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتدأ وكذا
اي كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور اذا لم يدخل عليه شيء
من النواسخ جاز دخوله على خبره اذا دخل عليه اي على المبتدأ المذكور ليت
ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتدأ حرفا كان نحو
ولعل او كان وما ولا او فعلا نحو علم وكان لانها اذا دخلت
عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذي اعتبر فيه فضعف
معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلا يجوز دخول
الفاء على خبره وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها
من النواسخ لعدم تاثيرها في معنى الجملة فكان وجودها كالعدم
وان المفتوحة وان كان لها تاثير في المعنى لكنها الحقت بالمكسورة



لاشتراكهما في افادة التحقيق ولحوقهما ايضا لكن للاشتراك
في جواز العطف على محل اسمهما ويدل على هذا الجواز القرآن
الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن
ما يقضى فسوف يكون ومثال ان يأتي في المتن ثم
المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول
بخبر هذه الثلثة ومنع كان لدخوله في الاثر وهو الموافق لكلام
صاحب التسهيل ولب الالباب ومن كلامه في الامتحان جواز
الدخول على خبره ايضا على ما هو الصحيح فبين كلاميه التنافي فع
ط فافهم نحو الذي يأتيني او في الدار فله درهم قال الفاضل العصام
الاولى او الذي في الدار لئلا يتوهم ان الترديد في الصلة دون التمثيل مثال
للمبتدأ الموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف الموصول بفعل الداخل
عليه ان والفرار وان لم يكن سببا لملاقاة الموت لكنه سبب للحكم
بها وعلى ما فسره الرضي لا حاجة الى هذا التاويل فافهم ونحو رجل
يأتيني او في الدار فله درهم مثال للنكرة الموصوفة باحدهما
غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم مثال للمضاف اليها

ونحو غلام الذي ياتيني او في الدار فله درهم ونحو غلام
الرجل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم
مثال لكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد وكل رجل فله درهم
مثال لكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اي
المواضع المذكورة لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب
موجب او مجوز والمرفوع الخامس من التسعة اسم باب كان
اي نوعه وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره مما سبق

وانما فسر الباب بالنوع لان القاعدة في العقلية والنقلية اذا عبر جنس المسائل يعبر بالكتاب واذا عبر نوعها يعبر بالباب واذا صنف الافراد يعبر بالفصل حاشية

لانه بين في بحث العامل ان باب كان لا يدخل الا على المبتدأ
والخبر في الاصل ويسمى مرفوعه اسماله وعلم من تعريف المبتدأ
كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان
وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الا اسما او مؤولا به وفي عدم جواز
تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه
مضمرا ومظهرا وفي كون المضمر مستترا او بارزا الى غير ما ذكر في
بحث الفاعل والمرفوع السادس خبر باب ان اي الحروف
المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فتذكر
وامره اي حكمه كامر خبر المبتدأ في كونه واحدا او متعددا او مفردا
وجملة ومذكورا او محذوفا او غير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له



بوجود الشرائط وانتفاء الموانع فلا يرد ان اين زيد
ممتنع مع جواز اين زيد لكن لا يجوز تقديمه اي خبره على اسمه
لان باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل عمل الفرعي
وهو تقدم المنصوب على المرفوع حطا لمرتبته عن رتبة الاصل ولو
قدم يلزم المساواة بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز
ح تقديمه عليه لو معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وتجب
لو نكرة نحو ان في الدار رجلا وقوله عليه السلام ان
من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره لا مر
والسابع خبر لا لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه وهو المسند الى
اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق كما سبق وحكمه ايضا الحكم
خبر المبتدأ كما ذكرنا في خبر باب ان لانهما من نوع واحد لكن لا يتقدم
على الاسم ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر ويكثر
حذفه لو عاما وبني تميم ان دل عليه قرينة فينبغي ان يتعرض
لذلك ولا يهمل فافهم نحو لا غلام رجل عندنا والثامن من التسعة
اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو المسند اليه بهما لم يتعرض له
كما مر ايضا وحكمه حكم المبتدأ كما مر والتاسع المضارع الخالي عن النواصب
والجوازم واما الداخل عليه احدهما فمنصوب او مجزوم كما مر نحو يضرب

ويعرف بان الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثاني لما كان بالحرف
واما المنصوب فثلثة عشر اثنى عشر منها اسماء خمسة مفاعيل
وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب الاول منها
المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه فرد
منه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعيل الباقية قدمه
لكون عامله بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل وهو
اسم ما اي معنى انما ذكر الاسم فيه وفيما مثال الان ما فعله الفاعل
انما هو المعنى والمفعول اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ
لاحتيج الى التكلف بتقدير مضاف اي فعل مدلوله او ارتكاب المجاز
من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية
للدال باسم المدلول فعله فاعل عامل اي قام به بحيث يصح اسناده
اليه بغير تاثير فيه او لا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام لا
التاثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام به مع انه عد في الامتحان يراد
القيام بلا قرينة تكلفا ليلايم ملف الحد المحدود باعتبار معناه اللغوي
ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما في العامل لئلا ينتقض بما عامله
مصدر محذوف الفاعل او مبني للمفعول كاعجبني ضرب زيد ضربا على تقدير
الاضافة الى المفعول ومن ضرب زيد ضربا على بناء المفعول و

١٠٢

لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو الداخل في مفهوم المشتق
فيصدق عليه انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء
اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام به او وضع المجهول النسبة الوقوعي الى
المفعول لا النسبة القيامي على ما حققه الفاضل العصام وقال في
على مثل موتا في المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور اذ
بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة
الى الصرف عن الظاهر واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل
مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد من الصرف عنه
وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما هو اعم نائبه
فانما هو على مراد القاضي ليكون وجها للعدول عن حد ابن الحاجب
لا انه لا يحتمل توجيها اخر حتى يرد انه يرد عليه ما اورده ههنا ولذا
اختاره ههنا فابقى ما يحتمل توجيها اخر واصلح ما لا يحتمل حيث قال
عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم المثبت والمنفي
منه لئلا يخرج ما عامله اسم لا قرينة وهو تكلف وخلاف ظاهر لفظ
الظاهر ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد
ورود الاعتراض لا يكون قرينة مذكور صفة لعامل لفظا نحو ضربت
ضربا او تقديرا نحو فضرب الرقاب اي اضربوا خرج به ما لم يذكر عامله

اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتهما اندفع ما اورده في الامتحان
على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمي
مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان لقصد العموم وعنها
صفة ثانية له اي ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة اشتراكهما
في معنى مدلول لهما اما مطابقة فيهما كضربت ضربا او تضمنا كذلك
كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا او ضربت ضربة ذكره في
الامتحان وهذا ظ وان خفي على الفاضل الجامي حيث قال المراد
اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظ غير متمش في النوع
والعدد ومعمول المصدر والمصدر حمل مراد القاضي على هذا وحمله
من شنع عليه عن حد ابن الحاجب باحتماله التوجيه حسن كما نقلنا عنه
ابقى على حاله بعينها ثم انه خرج به مثل تاديبا في مثل ضربته تاديبا لان
التاديب يحصل الادب بما يليق بالشخص والضرب وسيلة له
كالشتم والنصيحة وغير ذلك وكذا كراهتي في كرهت كراهتي اذا كانت
مفعولا به اذ المراد بالاشتراك في المدلول ان يقصد باحدهما ما يقصد
بالاخر ولم يقصد هنا بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه
به والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا وبالعامل ما هو عامل فيه بقرينة
ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتمييز بعضه عن بعض

بعد ما ثبت



بعد ما ثبت كونه معمولا للعامل ومنصوبا به بعد بيان جميع العوامل
وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه ينصب
معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب من عدم تمام
منع حده لصدقه على نحو ضربت مضروبا شديدا اذ لم يسبق في كلامه هذا
البيان فلا يراد فيه ما اريد في كلام المص ولذا عدل الشيخ عنه في اللب
هذا غاية ما تيسر لي في هذا المقام والعلم بالحقيقة عند الملك
العلام نحو ضربت ضربا مثال لما هو للتاكيد وضربة بالكسر مثال لما
هو للنوع وضربة بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك الملابسة
دائمة بخلاف الملابسة بلفظه فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال
وقد يكون العامل ملابسا بغير لفظه اي الاسم ما فعله او المفعول
المطلق هذا هو الملائم للسابق ويجوز العكس اما مادة نحو قعدت
جلوسا او بابا نحو انبته نباتا وقد يحذف فعله الاصطلاحي
والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة
ذكر العامل في التعريف والفعل يدل ايضا وكونه متخلفا عنه عند عدمها
والتنبيه على هذا لم ينقل عاملا مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير
مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة
اذ لا مصدر بدونها الا قياسا ما جاز نحو خير مقدم لمن قدم اي قدمت

قدو ما خير مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اي رجع ايضا الى عاد
ثم غلب في معنى مثال ما سبق ويجوز تقديمه اي المفعول المطلق
او اسم ما فعله على عامله لو للنوع او العدد واما لو للتاكيد فلا
لان حق المؤكد التاخير كذا في الامتحان ولا يلزم اي المفعول المطلق
لعامل كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب في غير المصدر
مع انهما سيان في كونهما مقتضى النسبة التي هي داخلة في مفهوم
الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به
لان العامل يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل
وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفي
اللزوم جواز ترك لا افادة لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون
الذكر اولى لتقييد فائدة والا كان ذكره عبثا والمنصوب الثاني
المفعول به قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدي عليه
ايضا بخلاف غيره وهو في اللغة الذي الصق الفعل به
نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام ذكره في الامتحان وفي
الاصطلاح اسم ما وقع عليه اي تعلق به حسا او عقلا وهو
في هذا المعنى وان كان مجازا لكن صار بالغلبة والاشتهار
فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا

والظرف

١٠٥

والسطح او بها بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يتناول مثل
عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه والسقوط
لشيء على زيد لوجود التعلق عقلا فعل الفاعل اي حدثه
القائم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم
المنصوب ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا او درهما جعله مثل
اعطى زيد درهما اذ زيد ح لا يدخل في الجنس حتى يحتاج
الى اخراجه ويصدق على درهما انه اسم منصوب وقع عليه ولو
فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة نحو
ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا الوجود الدلالة عليه عبارة
والا لم يفد النفي نفيه وهو على قسمين عام للازم والمتعدي وهو
المجرور بالحروف كمر في واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول
مفعول فيه لا به والثاني مفعول له لا به كما مر في بحث حروف الجر
وخاص بالمتعدي وقد مر بحث المتعدي واللازم في بحث العامل
القياسي ويجوز تقديمه على عامله لقوته في العمل وعدم
المانع عنه والمراد به ما ليس فعل ولا مصدر لما تقدم ان
معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق في
بحثهما ولا مضافا اليه الشيء اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه

العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب نحو زيدا ضربت وبه
مررت وحذفه مطلقا اي بقرينة نحو اهذا الذي بعث الله رسولا
اي بعثه او بدونها نحو فلان يعطي اي يفعل الاعطاء وهذا اكثر
لما سبق في بحث العامل القياسي وحذف فعله اي عامله من نظره
لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال اضرب اي اضرب والمنصوب
الثالث من ثلثة عشر المفعول فيه مثل المفعول له
قدمه موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل في الجملة
بخلاف المفعول له وعكس في اللب لكون المفعول له سبب
الفعل موجودا او تصورا بخلافه وهو اسم ما اي شيء فعل فيه اي في
ذلك الشيء مضمون عامله اي ذلك الشيء فعلا او شبهه او معناه
فالاضافة لادنى ملابسة او محمول على التسامح او على حذف المضاف
ولو قال ما فعل في مدلول مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم
المنصوب او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسلم ولو لا
الاسم لامكن التوجيه فيه بما فهم يعني وقع فيه مدلول عامله الذي هو
مطابقة كما في المصدر او تضمنا فيه كما في غيره مؤثرا فيه فاعل العامل
او لا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد يوم
الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة فان خروج



الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث
انه وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا
فان الطيب ليس بمضمون العامل من زمان او مكان بيان لما
واشارة الى القسمين اللذين من بيان حكم كل منهما وشرط
نصبه لكونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه
الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فمفعول به غير صريح
عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه
المص كما مر في بحث العامل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط
تقدير في وقد مر شرط تقديره في بحث حرف الجر ويجوز تقديم
المفعول فيه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل على
ما مر في بحث الجر ولو كان العامل معنى فعل واذا جاز التقديم عليه مع
كونه الضعف فلان يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة
اولا وحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اي سرت
والمنصوب الرابع من ثلثة عشر المفعول له مثل ما مر غير مرة
قدمه لما مر من انه سبب الفعل ولانه بحذف اللام شبيه بالمفعول المطلق
شبه عنده بعضهم منه وهو اسم ما اي شيء فعل لاجله اي وقع لاجل
حصوله او قعوده عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تاديبا وخروج

بسائر المفاعيل مضمون عامله اي حدثه لوله الذي هو الحدث نذكر
ما ذكر انفا فلا يرد مثل وجدت التاديب الذي ضربت لاجله
حتى يحتاج الى دفعه بتقييد الحيثية كما في عبارة ابن الحاجب وشرط
نصبه لكونه مفعولا له لفظا اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط
تقدير اللام وقدم شرط تقديره ايضا في بحث حرف الجر ويجوز
تقديمه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان يتوسع
ان كان مجرورا وتركه مطلقا اختياره على الحذف تنبيها على انحطاط
رتبته عن رتبة ما سبق ويجوز حذف عامله لقرينة كقولك
تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اي ضربته والمنصوب للجانس
المفعول معه قيل معه نائب الفاعل كيه وله وفيه واعتذر
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم
وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه الاكثر واليه ذهب في قوله
تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة
لا تثبت بالاحتمال الاسناد الى المصدر ثابت مقطوع
فوجب الحمل عليه ههنا وفي الاية الكريمة اي الذي فعل الفعل
معه ذكره في الامتحان وفي هذا التفسير اشارة الى ان نائب
الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد

وفيه نظر لان اكثر النحاة لا يجوزه اصلا كذا في حاشية العصام

ان

١٠٧

ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم
الفائدة فيه فكيف اذا نوي ولم يلفظ الى الجواب عما ذكره الفاضل
العصام من ان الواجب في المفعول معه لان سنده صفة
جارية على غير ما هي له وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستكن
متقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر ان المستتر
راجع الى الاقرب فيتوهم به على خلاف الظ للتنبيه على ان مرجعه خلاف
الظ وهو الابعد وههنا ليس كذلك لان الموصول مقدم على الفعل
الذي هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظ فلا حاجة
الى التنبيه المذكور وهو المذكور اي الذي ذكر فخرج مثل كل رجل
وضيعته فلا حاجة الى التقييد العامل لكونه غير معنوي
لا قرينة لم المراد بما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول
معه كالمذكور المذكور سابقا بعد الواو خرج به سائر المنصوبات
كما هو الحال الواو المصاحبة معمول عامل فعلا او شبهه او
معناه وخرج به تلك الحال المراد بالمعمول اعم من الفعل والمفعول
الذي ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذي هو نص
على المقصود الذي هو المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا
لحمل الواو على العطف الذي هو الاصل فيها فلا عدول حينئذ

المنصوب

نحو كفاك وزيدا درهم

لا النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم
بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل
العطف لا غير بالاتفاق وتجويز الفاضل الجامي كون الاول مفعولا
معه دون الثاني تحكم صرح به الفاضل العصام ثم ان معنى المصاحبة
المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة فيه في زمان واحد على ما
اليه الاخفش من انه لا مفعول معه الا يصح عطفه على معمول عامل
واما على ما ذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والا
فيه ليست بشرط كقولهم استوى الماء والخشبة اي ارتفع وسرت
والنيل اي لا ارتفاع في الخشبة ولا سير في النيل واجيب بانه اريد بالاول
معنى التساوي اي تساوي الماء والخشبة في العلو وبالثاني معنى
الانتقال فيوجد المشاركة ويصح نحو جئت وزيدا او لكن عمرا وجئت
انا وزيدا او وزيدا ولا يجوز تقديمه بدون المصاحب على عامله فيه
الا ان عامله عامل المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة
على ما هو الاصح ولا المعنوي اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب
ضيعته في كل رجل وضيعته ولا على المعمول المصاحب لاقتضاء معنى
الواو سبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير
منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه كل منهما لا يجوز

تقديمه



تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز تعدد مع لما من عدم
جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد ولما فرغ من المفاعيل
المحتة شرع في الملحقات بها فقال ومنها المنصوب الحال وسمي الحال
وهي ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها قدمها على التمييز
مع انه ملحق بالمفعول من حيث انه منصوب واقع بعد تمام
العمل لان لها شبها بالمفعول فيه ايضا من حيث انها فضلة
يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه وهي في اللغة من حال
يحول اي انقلب وتغير وسمي بها العرفي لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا
وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان
يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال الزمانية
تدل على زمان انت فيه وفي عرف النحاة ما اي منصوب اسما او جملة
يبين هيئة الفاعل او المفعول لمنع الخلو فلا يخرج مثل ضرب
زيد عمرا راكبين خرج به التمييز لانه يبين الذات او باضافتها الى
المصدر في مثل ضربت ضربا شديدا او رجعت قهقرى فانه يبين
العامل بما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير
داخل في الجنس فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية
ثم الهيئة وهي الحالة والكيفية اعم من ان تكون لها اعتبار نفوا

متعلقة نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة مثل
قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود وتسمى الاولى حالا محققة
والثانية مقدرة ومن ان تدوم له حقيقة او حكما بان تتصف
بها غالبا او لا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية
منتقلة ومن ان تدل عليها بنفسها وحدها او مع المادة فالاولى
نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على حال
الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام
لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان يكون
فاعلا او مفعولا به في اللفظ او معنويا بان يكون احدهما في المعنى
وان كان في اللفظ خبرا او مبتدأ كما في مثال المتن او مفعولا مطلقا
كضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او معه
فانه في المعنى اما فاعل او مفعول به نحو استوى الماء والخشبة قائمة
وحسبك زيد قائما درهم او مضافا اليه نحو بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا
وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابرهيم و
ان يأكل اخاه وكذا قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
فانه في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين مثل ضربت
زيدا قائما حال من الفاعل او المفعول به اللفظي وهذا زيد



قائما حال من اسم الاشارة كما هو رأي الفاضل العصام
او من زيد كما هو رأي الفاضل الجامي والعامل معنى
التنبيه او الاشارة المفهوم من هذا وعاملها اي الحال
الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقدر ما هو المراد منهما
وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوي وجوازه مع
لانفهامه من تخصيص الامتناع به وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض
منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير
التعريف حشوا وقال الفاضل العصام الاظهر ان الاصل في الحال
التنكير كما في خبر المبتدأ فاشتراطهم التنكير فيها وتأويلهم الاحوال الكثيرة
الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير انتهى ويؤيده قولهم
في بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه في المعنى
والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها
لكونها محكوما بها في المعنى والاصل فيه التنكير ولا تتقدم اي الحال
فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي لضعفه مع
كونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا لم
بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ونحو ظرفا عند سيبويه مطلقا
وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد في الدار

اوقائما في الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه
عنده نحو زيد قائما في الدار وجوز ابن البرهان تقديم الحال الظرف على العامل
كما على ذي الحال لقد احسن في هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع
في عبارة الكافية المجرور بحرف الجر والاضافة لانها تابع وفرع له
والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد بان هذا منقوض
بجواز مثل ركبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه لكونه فاعلا
واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدي بالتقديم ايضا
لكن لا يسمى فاعلا بل مبتدأ بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام
وفيه بحث وعلى هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه في الاضافة اللفظية
لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا
مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا ويمكن الدفع
بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك
في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح
به الرضي والسيد عبد الله في شرح لب الالباب وهو المفهوم من
اطلاقاتهم وقال الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه
ان المراد بالاضافة ما هو المختصة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على

المضاف

المضاف اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا
ملتوتا شارب السويق الان او غدا فلا يقال مررت جالسة
بزيد ولا جاءني مجردا عن الثياب ضاربه زيد هذا مذهب سيبويه
واكثر البصرية وهو المختار عند المص ونقل عن البعض جواز
في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معدية له
فكانه من تمامه كالهمزة والتضعيف فالمجرور به في حكم المنصوب
فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت
هندا واستدل لا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
اي الا للناس كافة والمص لم يعتد به ولذا خص التمثيل اذا
بان الشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجرور
بحسب اللفظ اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار
جانب اللفظ اولى من جانب المعنى في هذا المعنى والاية الكريمة
ماولة لا تصلح للاستدلال للجواز لكون التقدير الا رسالة كافة
اي عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان تخرج
منهم احد او كونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما في علامة مثل
لما تقرر ان الحال المحصورة لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم في الابلاغ
ذكره الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع

ابن دريد كل شيء جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضي الله عنه
ان رجلا كان به جرح فسأله كيف يتوضأ فقال كفه بخرقة اي اجعلها
حوله لو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع
قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر بإبائه قوله
تعالى بشيرا ونذيرا افافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال للناس الغاية
الناس كلا لايخفى فلابد من التقدير مثل الا لدعوة الناس فحالية
كافة ركيكة لدلالتها على الاجتماع والا لا تدل على الهيئة
ذكره بعض الكمل ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضي فلا يخفى
ولو كان المراد بها افادة تاكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال
الا الكافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لا تتقدم على ذي
الحال فلا يتجه ما قيل ان كلامه لا يحتمل الا ان يختلف ويتوقع المنع
الاستدلال بالظ ولو كان صاحبها نكرة محضة اي غير مخصصة بما
سوى التقديم وجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقراء وقيل
لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت في سائر
المواضع طردا للباب ورد بان هذا يقتضي ان يجب التقديم ايضا
اذا خصصت بوصف او غيره لوجود الالتباس فيه ايضا مع
انه لم يجب كما صرح به ويفيده قوله محضة وقيل لتتخصص بالتقديم

تخصص



تخصص المبتدأ بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة
ظرف زمان لا يصح الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة في الحقيقي
مسلم واما في التنزيل الذي هو المراد ههنا فلا فافهم نحو جاءني زيد
رجال تكون الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل
ان تكون مفردا كالخبر خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال
واجراؤها عليه في قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على
ولما كان الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال
مرتبطة به فاذا وقعت جملة فلابد فيها اي في الحال الكائنة جملة من
رابط يربطها الى صاحبها وهو الضمير فقط في المضارع المثبت
مع فاعله ذو الحال نحو الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم
الفاعل المستغني عنه معنى لكونه واردا على اصل الحال من الدلالة
على الحدوث والتجدد وعلى تجردها في الاستعمال عن التجرد عن حرف
النفي ونحو قمت واصك وجهه وقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون
اني رسول الله ماؤول بتقدير المبتدأ او جعل الواو في الاول للعطف
وقال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى
المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما في التسهيل لم يحتج في الثاني
الى التاويل نحو جاءني زيد يركب الى الضمير مع الواو او الواو وحده

او الضمير وحده في غيره اى المضارع المثبت من المضارع المنفي
والماضي المثبت والمنفي والجملة الاسمية اما الضمير فقط لانه الرابط في
كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل
ربط لاسيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة في الاستقبال
بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوي في
الجملة والورود على اصل الحال وعلى نهجها لكن الغالب في الاسمية
وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا تدل
على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية الواو واما مع الضمير لقوتها في الاستقلال
وعدم التعلق نحو الحال لانها لدلالتها على الثبوت غير واردة على
اصل الحال وعلى نهجها فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية
القوة واما بدونهما فلدلالتها على الربط من اول الامر فيكتفى بها
وقال الرضي اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية وانفرادها متقاربان
في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل العصام في
ربط الحال في الحال لا بد من ربطها بالعامل لانها لتقييده
والرابط في المفرد هو النصب وقد يختفي في الجملة فذكر الواو بدله
لدلالتها على المقارنة التي باعتبارها يرتبط الحال بالعامل فالتزمت
فيما هو اظهر في الاستقلال على الباقي ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل

ورنا

ورنا ومعنى وجوز فيما ليس له تلك المشابهة واما الضمير وحده
فيها فمعلوم ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول الامر نحو
جاءني زيد لا يركب بالضمير وحده او ولا يركب مع الواو ولا يركب
عمرو بالواو وحده مثال للمضارع المنفي او جاءني زيد ركب بالضمير
وحده او وركب مع الواو او وركب عمرو بالواو وحدها مثال
الماضي المثبت او جاءني زيد هو راكب بالضمير وحده او وهو راكب
مع الواو وعمرو راكب بالواو وحده مثال الاسمية ولم يتعرض
للظرفية لدخولها في الفعلية عنده كما مر ولا للشرطية ايضا لانها
لا تقع حالا لانحلالها لان الشرط يقتضي الصدارة وعدم الربط والحال
لازم لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذي الحال فربط بالمبتدأ لكونه
لازما له فتكون من قبيل الاسمية نحو جاءني زيد وهو ان تسأل يعط
او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية مثل اتيتك وان لم تأتني
ويجوز تعدد الحال كالخبر نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله
اي الحال لقرينة مقالية او حالية نحو راشدا مهديا لمن قال اريد
السفر او لمن يتهيأ له او شرع فيه اي اذهب راشدا فيما يمكن
فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لا بد فيه من دليل فلا يرد ان الرشد
في الهداية فينبغي تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف

والتداخل لكنه على الشائع لا يكون مما نحن فيه كما اذا لم يصف ولم
يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا للمضارع المثبت لان بما ذكرنا وجهه
لا يتم التقريب كما ذكره في الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش
والكوفيين من عدم اللزوم وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط
المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب
التسهيل والمنصوب السابع من ثلثة عشر التمييز ويقال له
التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو الانسب للتعريف و
بفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع
الابهام قيد لانه مفعول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى
وهو ما اي نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر كما ذكر ابن الحاجب والوضعي
كما ذكر البيضاوي لان الغرض ذكرهما اخراج صفة المشترك مثل
رايت عينا جارية والتوابع غير داخلة في المقسم كما عرفت حتى يخرج
بقيد عن ذات فيخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها
وكذا المرة والنوع مذكورة بالة باحد الانيا المخففة وقد سبق في
بحث الاسم المبهم التام او عن ذوات متعددة اشارة الى تقسيم التمييز فنسبة
كائنة في جملة نحو طاب زيد نفسا اي طاب شيء منسوب الى زيد بالاضافة
والتمييز فيه عين غير اضافي خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال ورد

بانه لا ابهام في المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل لانهدم الابهام
ويستغني عن التمييز على ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بلا [illegible]
او فيما ضاهاها اي شابه الجملة من اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء
اي ممتلئ شيئه والتمييز فيه خاص متعلق بما انتصب عنه وفاعل مجازي
في المعنى واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والتمييز فيه
في حكم الفاعل لكونه نائبه والصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا والتمييز
فيه عين [illegible] يحتمل الحال طيب ابوه او ابوته لم يذكر في المغني
المثال الذي يكون التمييز فيه خاصا للمنتصب عنه اكتفاء بما ذكره في الجملة
كما لم يذكر فيها الامثلة التي ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق في
التمييز بينهما وابوة عرض اضافي ودار عين غير اضافي خاص بالمتعلق
وزيد حسن وجها جزء المنتصب عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل
من عمرو علما عرض غير اضافي او نسبة كائنة في اضافة نحو
اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ووجها وهذا التمييز اي ما يرفع
الابهام عن مقدر فاعل في المعنى حقيقة او مجازا كما اشرنا لا يتعين
ان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها
كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتمالها على المجمول ومثل العيون في نحو
قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فاعل في المعنى بجعل الفعل لازما اي انفجرت

عيونها كما في الحاشي او في حكمه بحمل العامل نحو لا اى فجرت عيونها
كما في شرح التسهيل في قول المصـ والارض متفجرة عيونا اشارة
لا الثاني فافهم فلذا اى لاجل انه فاعل في المعنى لا يتقدم على عامله
كالفاعل والمازني والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل تشبيها له بالاول
بشرط ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضي تقديم
البيان على الابهام وذا ينافي الغرض من التمييز وهو الابهام اولا
والتفسير ثانيا والتمييز لا يكون الا نكرة بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها
لعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر والمنصوب الثاني ما يطلق
عليه في العرف لفظ المستثنى قدمه على خبر كان لانه معمول
الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يمكن تحديد مطلقه بحسب المعنى لكونه
عنده مشتركا لفظيا قسماه مختلفا الحقيقة قسم اولا الى قسمين
ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه
الا بعد معرفته بتعريفه فقال هو نوعان متصل وهو المخرج باعتبار
الحكم والمراد عن متعدد لعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج
يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة الجزئيات
كجاءني القوم الا زيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه بالا
او احد اخواتها لم يغير بها اكتفاء بذكرها في اثناء المباحث بيانه

فانه

فانه بعيد ولما بمعنى الا وقال الفاضل عصام هذا ليس من تمام
التعريف بل لزيادة التوضيح فلا باس بالنقض وعدم التعريج ومنقطع
وهو المذكور بعدها اى الا او احد اخواتها حال كونه غير مخرج عن مدلوله
متعدد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءني القوم الا حمارا
او المراد كقولك جاءني القوم الا زيدا اشير الى جماعة خالية عن زيد
لعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة وفي الحكم
بابا لجار اما في المتصل فكلاهما بباب الحكم فلا يلزم تداخل القسمين
والمستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوبا بقرينة قوله
ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا احترازا عن سوى وسواء
وغير اذ لا نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا وليس ولا يكون فان النصب
بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام غير الصفة بيان للواقع
لئلا يذهل اذ لا يكون بعدها المستثنى فيحترز عنه لاختلاف
حكمه في كلام موجب اى مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه اذ لا يجب
النصب في غيره بل يجوز هو ويختار البدل تام اى مذكور فيه المستثنى
منه اذ لولاه لكان مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما يجيء
وقيل وجه وجوب النصب فيه مشابهته بالمفعول في كونه فضلة
مجيئه بعد تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم التنحية

فيكون في حكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس مطرحا بالكلية
يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه وقيل ان البدل في قوة
تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير الموجب
فلا يلزم ذلك اذ اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض
ورد بان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع
النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو في العطف
مع انه في قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه الاستقراء ليس الا
نحو جائني القوم الا زيدا او مقدما على المستثنى منه عطف على خبر
كان هو في كلام موجب بعد الا متعلق به قدمه عليه ليشارك فيه
المعطوف فان عليه لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه
فيه ولذا لم يقيد كان في هذين كما اعاد فيما بعدهما فتبصر وجه الوجوب
تعذر البدل لامتناع تقديمه على المتبوع نحو ما جائني الا زيدا احد
او منقطعا وجه الوجوب مر ان الا فيه بمعنى لكن في عمل عمله نحو جائني
القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قدم ما هو واجب النصب بعد الا
لان المقصود الاصلي بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى و
بالمفعولية او بكونه خبر ليس او لا يكون قد بين في مقام اخر وانما ذكر
هنا التتميم بحث المستثنى والمنقطع وان بين في مقام اخر ولكن قدم

هنا

هنا ايضا للاشتراك على ما قبله في كونه بعد الا او فصل بينه وبين
جائز النصب على ما ليس من ذلك الملحق للاشتراك في وجوب النصب
او اذا كان بعد خلا او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما
راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره او الى البعض مضاف و مطلق
نحو جائني القوم خلا او عدا زيدا اي خلا او عدا الجائي منهم او بجميعهم
او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية وقد يظهر
معهما قد اصلا والفعل لا يكون شبيه بالا وخلا في الاصل لازم
يتعدى بمن حذف واوصل الفعل او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف
او التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعده في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب في الاكثر اي المستثنى منصوب بعدهما لانهما
فعلان في اكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد ما عدا لكونه مفعولا
به ايضا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا
بعدهما اصلا وهما حال لا بتاويل المصدر باسم الفاعل او ظرف لانها
بتقدير زمان مضاف نحو جائني القوم ما خلا او ما عدا زيدا اي خاليا
او مجاوزا الجائي منهم او بجميعهم او بعضهم او بعض منهم او مجاوزته
زيدا او قال الفاضل العصام ولا يبعد ان يقدر الزمان في الكل
فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما في قدسا في شتى في عن

اوقت خلو الجائي منهم او بجميعهم
او بعضهم او بعض منهم صح

التزام حذف فيه او بعد ليس و بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما والمستثنى
بعضه كما يعم المفعول نحو جاءني القوم ليس و لا يكون زيدا اى ليس
او لا يكون الجائي منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا او كلامه بهذه
الافعال لا تستعمل الا في المتصل الغير المفرغ وثانيهما يتصرف فيها القياس
مقام الحرف وقال الفاضل العصام ان جعل منصوبا بها الجزء من
دون منصوبا جاز وعما كان ما يكون تحكم صرف فالحق ان بهذه
الكلمات صارت بمعنى الا كغير وح لا حاجة الى بيان محل اعراب
لها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قيد واضمار
فواعلها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا الى بهذه
الامور رعاية لاصولها لما رأو من اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصوله
والحق ان تكلف الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا
غيره و يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل لان المستثنى
فضلة مطلقا بخلاف البدل وقدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية
لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل في
كلام غير موجب بعد الا اذ في الموجب النصب لازم والمستثنى مذكور
اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جاءني القوم الا زيدا او
الا زيد ويعرب المستثنى على حسب العوامل اى مقتضاها اذا كان المستثنى

منه

منه غير مذكور فان كان العامل رفعا فهو مرفوع وان ناصبا فمنصوب
وان جارا فمجرور نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا
بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك
وهذا في الموجب نحو يحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التمساح
لانه لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب
والمستثنى مخفوض اى مجرور لكونه مضافا اليه نحو صورة بعد غير
وسوى بكسر السين مع مدها مع القصر وسواء بفتح السين وكسر مع
المد وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعير
لمعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا وجرا او نصبا او بعد حاشا لكونها حرف جر
في الاستعمال الاكثر ومنصوب على المفعولية في الاقل على انها
فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى برأه الله
تعالى عن ضرب عمرو وعدا وخلا لكونهما حرفي جر في الاقل واصل غير ان
يكون صفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة
ولذا اكثر في الاستعمال وحمل على خلاف الاصل مع قلته على الا بانتقاله
الى معناه في الاستثناء لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده
لما قبله كما علم اعراب ما بعده اراد بيان اعراب نفسه فقال ويعرب

المحمول على الا اى لا يظهر الاعراب في غير المحمول على الاول لو حرفا في المعنى
لكونه اسما في الاصل والصورة كاعراب المستثنى بالا لا انتقال
اعراب المستثنى اليه الجزء به على التفصيل المذكور من وجوب
نصبه لو في موجب تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف
اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب
بحسب العوامل في المفرغ واصل الا الاستثناء لكونه موضوعا له و
لذا كثر في الاستعمال قد يحمل على غيره في الصفة على خلاف الاصل لما
فيه من الاشتراك اذا تعذر الاستثناء بجلا فتسمية بان لم يعلم دخول
ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال اذ الحمل خلاف الاصل
فلا يصار اليه بلا ضرورة فيكون ما بعدها صفة في الظاهر واللفظ
والا فالصفة في التحقيق والمعنى هي الا ليس الا انها لما كانت
حرفا في الاصل والصورة اجرى اعرابها الذي كاعراب الموصوف
فيما بعدها العدم المانع فيه لامتناع لتعذر الاستثناء والتعذر
قد يكون في الجمع المنكور غير المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي في
السماء والارض الهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله
اي غير الله فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه لفسدتا اي لخرجتا
عن الانتظام وقد يكون في المعرف كجائني الرجال الا زيد اذا لم يوجد

قرينة

قرينة العهد او الاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر
الاستثناء على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع
نحو جاءني رجل الا زيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني مائة رجل
الا زيد والمنصوب التابع من ثلثة عشر خبر باب كان اي الافعال
الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه
لظهوره مما سبق كما سبق قدمه لكونه معمول الفعل ولو ناقصا
بخلاف الاتي فانه معمول الحرف وامره اي خبر باب كان كامر
خبر المبتدأ في كونه واحدا او متعددا او مفردا او جملة وغير ذلك
ويجوز حذف كان لكثرة استعماله دون غيره لعدمها وهذه احسن
واوضح من عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وان كان عمله شرا فجزاؤه شر ويجوز
في مثله اي مثل هذا الكلام في مجيء اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم اربعة
اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما في المتن وهذا اقوى لقلة الحذف
وقوة المعنى وعذوبته وعكسه اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا وهذا اضعف لحذف علتي الاقوى ونصبهما اي ان كان عمله
خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
ورجحهما بتقدير حرف الجر القياس بل سماعي نحو المرء مقتول

بما قتلت ان سيفا فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله بسيف
والعاشر اسم باب ان وجه عدم التعريف مثل ما مر قدمه لكونه معمول
ما هو مشبه بالفعل التام وهو كالمبتدأ الا في صحة وقوعه نكرة صرفة
ولو مع تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام لكن لا يجوز حذفه الا لضرورة
لان كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل في المحذوف
قال في الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه
اذا لم يله فعل صريح والحادي عشر اسم لا التي لنفي الجنس قدمه لان
عامله مشابه لان فبينهما شدة اتصال لان عملها عام ولا تخص
اللغة بخلاف لا هذه فلها رجحان عليهما نحو لا غلام رجل عندنا
وقد مر شرط العمل في بحث العامل وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما
يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف نحو لا عليك اي لا باس
عليك والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس قدمه لانه اسم وهو اصل
في المعمولية وهو مثل خبر المبتدأ او المنصوب الثالث عشر من ثلثة
عشر المضارع الداخل عليه احد النواصب الاربعة نحو لن يضرب
واما المجرور من الاقسام الاربعة للمعمول لا بالاصالة فاثنان الاول
المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه في بحث حروف الجر والثاني المجرور بالاضافة
معنوية ولفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة لا تقديم معموله

على المضاف لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف اليه بالمضاف
في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم معموله لكون
اولى الا ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه
عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب لتضمنه معنى
النفي ولذا اكد بلا في غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيكون
كلا اضافة ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه
بشيء في السعة غير ما اي شيء سمع من العرب محفوظا اي يجوز الفصل
بهذا الشيء المسموع في السعة ولا يقاس عليه ما لم يسمع بل يقتصر
عليه وهو ثلثة مفعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا
او صفة كقراءة ابن عامر رضي الله عنه زين لكثير من المشركين قتل اولادهم
شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم فلا تحسبن الله
مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله ترك يوما
نفسك وهواها سعي لها في رداها وقوله عليه السلام هل انتم تاركو لي
صاحبي والقسم نحو هذا غلام والله زيد ولا يجوز الفصل بينهما
في الضرورة الشعرية الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها قال
في الامتحان والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح ان الفصل
سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة وهو ما تقدم واربعة تختص

بالثاني الفصل بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء
الاول كقوله تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها اي تسقي ندى
ريقتها المسواك الامتياح الاستياك والثاني كقوله ولا عدمنا
قهر وجد صب اي قهر وجد صب بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا
والثالث كقوله من ابن ابي شيخ الاباطح طالب اي من ابن ابي طالب
شيخ الاباطح والرابع كقوله كأن برذون ابا عصام زيد اي كأن
برذون زيد ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه من التنافي
وقد يحذف المضاف لقرينة فيعطى اعرابه للمضاف اليه لقيامه
مقامه وهو اي اعطاء اعرابه له بعد الحذف القياس الغالب
نحو قوله تعالى واسئل القرية اي اهل القرية وقد يبقى مجرورا على
وهو ليس بقياس نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخرة على قراءة اي
ثواب الآخرة وقد يحذف المضاف اليه لقرينة ايضا وقد يبقى المضاف
على حاله بلا تنوين عوض ولا بناء ان عطف عليه ما اضيف الى مثل
المحذوف فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبن نحو
قوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد اي ذراعي
الاسد وهما كوكبان يراهما ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم
من منازله او كرر مضاف الى مثل المحذوف نحو يا تيم بالنصب



تيم عدي حذف المضاف اليه وهو عدي بقرينة المذكور وبقي
المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافي ومذهب سيبويه
انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين
المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة
ظاهرا وتمامه لا ابا لكم فلا يلقينكم في سوءة عمر والتيم قوم عمر بن لجأ
وعدي اخوانهم والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه
فقال جرير خطابا لبني تيم يا تيم المنسوب الى عدي لا ابا لكم اي انتم
ضعفاء لا ناصر لكم او انتم اولاد الزنا تستحقون بالهجاء لا تتركوا
عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي بعدم مهاجاته
اياهم والا اي وان لم يعطف ولم يكرر كذلك فلا يبقى بل ينون المضاف
اي يعطى التنوين اياه عوضا عنه اي المضاف اليه لعدم ما يجعل
المحذوف كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير وليس غير
منويا فيها المضاف اليه نحو وكلا آتيناه وكل نحو ويومئذ
اي كل احد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان المضاف
غاية وهي الجهات الست وقد سبقت في بحث حرف الجر وحسب
عطف على غاية ولا غير وليس غير منويا فيها اي في تلك المذكورات
من الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض اي لو منسيا اعرب المضاف

مع التنوين نحو رب يغيد كان خيرا من قبل ولذا لو عوض عنه نحو كنت
قبلا لعدم علة البناء ولقلة الاخير لم يتعرض له حينئذ المضاف
كان بها شبيها بالحرف في الاحتياج على الضم جبر المقصانه باقوى
الحركات واما المجزوم من الاقسام الاربعة للمعرب لا للاصالة فقعل
مضارع دخل احد الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل في المفعول
فان كانت الجوازم كلم المجازاة حرفا او اسما وقدر معناها تقتضي
شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل فيهما لان معنى
الاقتضاء كما ان الابتداء وكان عملا ولا تعمل في الاسم والجزاء
مسندا او مسندا اليه وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف
فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط وهما او الشرط وحده
الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجوار وقد مر وجه التسمية بهما
وفي التسهيل انهما اسمان للجملتين وصوبه الفاضل العصام
بشهادة الذوق وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت
اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية فان كانا
اي الشرط والجزاء مضارعين وهذا اجود لوجود المطابقة بين اللفظ
والمعنى ولذا قدمه واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريهما
لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو المجموع فلهذا السلك هذا

المسلك



المسلك فيما لم يظهر الجزم ولو جوازا فافهم او الاول اي الشرط
فقط مضارعا والثاني ماضيا بفاء او بدونه او جملة اسمية
بفاء يعني ان كان مضارعين جاز كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم
صرح به في التسهيل وفي العبارة مسامحة والمراد ظاهرا اذ لا احتمال
لوجوده في الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا خط منه للعطوف
اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في الشرط
المضارع فينبغي ان يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد
بالمضارع ما لم يقارن لم ولما اذ لو قرن بهما لم يتصور فيه الجزم لكلم
المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها فلا يدخل في هذه
القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فاء فالجزم بها لفظا او تقديرا
في المضارع شرطا او جزاء بلا فاء واجب لوجود الجازم وصلاحية
المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب اضرب ولا اضرب ونحو
ان تضرب ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب قال
الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثاني ماضيا مستهجن
لان فيه تاثيرا وانما الشرط في الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تاثيره
في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ
الا في ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغي ان يقبح عطف الماضي على المضارع

الا ان يقال ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان
الاول ماضيا والثاني مضارعا بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما
اذا كانا ماضيين صرح به الرضي فانهم جاز الجزم بها لفظا او تقديرا لوجود
الجازم وصلاحية المحل وضعف المانع والرفع في الثاني لضعف
التعلق لحيلولة الماضي الذي ليس بمجزوم لفظا او تقديرا ولئلا يلزم عطف
الاول لانه تابع له واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتاني
اته او اتيه وان كان الجزاء ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا
او مضارعا انما سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم
فيه لينظر وصف الماضي بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف
المضارع بكونه منفيا بلم او لما متصرفا لا غير متصرف كائنا بمعنى
المضارع لا بمعنى نفي او مضارعا منفيا بلم او لما لا بلن او ما او لا
فان حكم هذه المنفيات يجيء فلا يجوز دخول الفاء فيه لتحقق تأثير
اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغني فيه التعلق
المعنوي عن الرابط اللفظي وهو الفاء ولا يمكن الجزم فيه لفظا او تقديرا للبناء
الاول وانجزام الثاني قبل دخول الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت
ضربت اي اضرب او لم اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب
او ضربت وان تضرب ضربت والشرط في الاخير مجزوم لفظا كما

فيغيره



وفي غيره محلا وان كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا
او مضارعا كما يشير اليه الامثلة او جملة ماضية بتشديد الياء اي
منسوبة الى الماضي بان كان صدرها ماضيا يرشدك اليه ما سيأتي
من الامرية الى الدعائية او بتخفيفها اي ماضيا صدرها فيكون وصف
الجملة بها وصفا بحال جزئها كما في غير متصرفة على الاول اي غير متصرف
جزؤها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل هو وعدمه
انما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على ما نقلناه من التسهيل وانما
خص التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم فيه اصلا وعدم داعي العدول
عن هذا المسلك ولينا سب ما قبله او ماضيا بمعناه اي بمعنى نفي
لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق والعلم مراده ان يقول
كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا متقررا لكن سقط من قلمه او
من قلم الناسخ الاول ماضيا وفي بعض النسخ ما بمعناه وما اول
الى قطعه عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية ماضيها
ما بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير او ماضية بمعناها لان المراد
كون الماضي بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه
الى ماضية غير متصرفة وفساده مما لا يخفى فلا يصح الرجعين اذا كان
الجزاء ماضيا بمعناه من قد ظاهرة او مقدرة ليكون نصا على ان

الماضي بمعناه او مضارعا اى جملة مصدرة بمضارع لم يقل
مضارعية لان الاقتران بالسين او نحوه صفة المضارع لا الجملة
مقترنا بالسين او سوف او لن او ما او يكون نصا على عدم تاثير
الاداة لان الثلثة الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال
فالاداة لا تحدث الاستقبال ولا تبدل اليه الحال او جملة فعلية
وفيه اشارة الى ما نقلناه عن الفاضل العصام فى وجه التصويب
انشائية كالجملة الامرية اى المنسوبة الى الامر والنهيية اى
المنسوبة الى النهى والاستفهامية والدعائية اى المنسوبة
الى الدعاء والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول
الفاء فيه اى الجزاء لعدم تاثير الاداة فيه لوجوده قبلها فى
البعض ولعدم بعدها فى البعض فلم يوجد التعلق المعنوى فاحتيج
الى الرابط اللفظى فلا جزم فيه لما مران الفاء مانع عنه ولعدم صلاحيته
المحل فى البعض فافهم نحو ان ضربت فانت مضروب مثال الاسمية
ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ مثال الماضية
الغير المتصرفة من الافعال الناقصة و فان كرهتموه فعسى ان تكرهوا
شيئا وهو خير لكم مثال الغير المتصرفة من الافعال المقاربة وان
كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت وقوله تعالى

ان يسرق



ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل مثال الماضية بمعناه اعلم ان من
خصايص كان بقاؤه على المضى اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء
غيره عليه نادر لذا قال الرضى رح وقال ابن مالك رحمه الله كل ما دخل عليه
ان مما هو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تاويله بامر
استقبالى وان لم يكن كان فقولك ان كنت احسنت الى
فشكرتك ما وله انه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرا
لك وان تعاسرتم فسترضع له اخرى مثال المضارع المقرن بالسين
ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه مثال المضارع المقرن
بلن ونحو ان ضربك زيد فاضربه مثال الامرية او فلا تضربه مثال
النهيية او فهل تضربه مثال الاستفهامية وان اكرمنى فيرحمك الله
مثال الدعائية وان جئتنى فليتك مكرم او فالا تنزل وان كان الجزاء
مضارعا بغيرها اى بلا سين وسوف ولن وما مثبتا او منفيا
بلا فيجوز الفاء نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه
فضعف التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى مع جواز
الرفع نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز حذفه الى الفاء مع
الجزم نظرا الى وجود التاثير من حيث انها خلصته للاستقبال
اما فى المثبت فظ واما فى المنفى بلا فلانها للنفى المطلق على الصحيح نحو

ان تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب بها مع الرفع
مثال للمثبت ولا اضرب بالحذف مع الجزم او فلا اضرب بها مع الرفع
قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جازم الا على اضمار
يصرفه عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اى فهو لا يخاف فيكون
اسمية فى التقدير وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع
يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه
الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه لاقتضاء الرفع والمص لان ما ذكر
فى وجه الاقيسية مندفع بما ذكرنا فى وجه دخول الفاء على المضارع
عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم فى محل الجملة واما المعمول بالتبعية
وهو الثانى من النوعين الاخصر الانسب للاول الثانى لكن غير
الاسلوب لبعد ما بينهما وهو على ما فى اللب ما تبع سابقه فى
الاعراب وهذا التعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدى لاستلزام
الدور بل يفيد لمن عرف هذه التبعية بتتبع الموارد مثلا واحتاج
لا لمجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه
على ان مفهوم التعريف حاصل بعد ملاحظة مفهوم هذا اللفظ
معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان
الاحكام فافهم وفى تعريف ابن الحاجب خلل احرينه فى الامتحان

ثم ورد على ابن الحاجب منه



تحته بالاستقراء ولا يجوز تقديم شئ منها اى التحتة على متبوعها
فى السعة واما فى الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف
كقوله عليك ورحمة الله السلام وعاملها عامل متبوعها كما هو مذهب
سيبويه اما فى الصفة والتاكيد وعطف البيان فلان
المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فلما
انسحب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صار المفرد منسوب اليه
وكان الثانى هو الاول فى المعنى انسحب عليه ايضا عليهما معا
ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيها معنويا
كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوى فى النسبة الى اللفظى
كان ذا النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل
ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل بالامر الجلى واما فى البدل
فلان المبدل منه فى حكم المطروح فكان العامل باشر الثانى ووافقه
فيه المبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب واما جعل العامل
فيه نظير الاول لا نفسه كما جعل الاخفش والرمانى والفارسى
واكثر المتاخرين فخلاف الظاهر ايضا والمستدل لان يمثل قوله تعالى
لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم حيث عمل فى البدل نظير عامل المبدل
منه وهو اللام ممنوع اذ ليس كل من البدل والمبدل منه المجرور

فقط بل هو مع الجار والعامل فيهما هو عاملنا لا اللام واما الاستدلال
بان البدل مستقل ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه
كما سبق لا مذهبهم كما زعموا واما في العطف بالحروف فلان كون الحروف
واسطة بين العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها كما
ذهب اليه الفارسي وابن جني خلاف الظ والقياس وجعل حرف
عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها لاحد
القبيلتين كما هو حق العامل واعرابها اي الخمسة كاعرابه اي متبوعها
ولو محلا او موهوما نحو يا زيد العاقل بالنصب نحو بدا لي اني لست
مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فان سابق مع
كونه مجرورا عطف على مدركا مع كونه منصوبا بالتوهم الجر فيه لانه
في موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء واما الرفع في العاقل على احد
الوجهين في المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء بل هو بمجرد
الشكلة والاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجاز المعمول
الاول من تلك الخمسة الصفة قدمها لكونه اشد متابعة واكثر
استعمالا واوفر فائدة وهي تابع يخرج به جزؤه من المعمول كالبدل
بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صارت
والالتها حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل العصام في الا



شرح تلخيص المفتاح على معنى ثابت في مدلول متبوعه ولا يدل عليه
المتبوع يخرج به سائر التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف نحو
جاءني رجل حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا
على حسن ثابت في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه
فان حسن باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام
وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على
معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث حسن غلامه وانما سمي وصفا
بحال المتعلق مع انه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى في متبوعه
لجريان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق وللتمييز بينهما لاختلاف
احكامهما ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة اليه على ما قرناه ليرد
البدل والعطف بالحروف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتاكيد
في نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لان دلالة كل منهما ليست
تضمنية ولا التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح به
في الامتحان فيخرج بمطلق اذ دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة
الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة
لا للظرف اي دلالة مطلقا غير مقيد بخصوصية مادة بل بهيئة
تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها

فرده المص بانه ليس في العطف من التوابع مع متبوعاتها
مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا
الى اختلاف المعنى وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية على ان
على هذا التوجيه التانيث وانما ترك ذكر الفائدة لانه وظيفة
المعاني ويجوز تعدده لما مر في الخبر نحو جاءني الرجل العالم الفاضل
وصف النكرة حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهني لكن
لا توصف الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع نحو ولقد امر
على اللئيم يسبني كما لا توصف من المفردات الا بنكرة تمتنع دخول
اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك او خير منك بالجملة لخلوها عن
التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع كالمفرد الخبرية لا الانشائية
لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه
اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه قال الفاضل
العصام قيدها بها هنا واطلقها في الخبر اشارة الى جواز كون
الانشائية خبرا بلا تاويل دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم
المخاطب انتسابه والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم
والمقصود من خبر المبتدأ ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب
وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية ويلزم فيها

الضمير

الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط ولولاه لظننت في بادي
الراي اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب الى
نوق توجهه اليها فليس مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد
توجه ولذا بالغوا في ربط الحال اعظم فوق المبالغة في ربط الخبر
نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما
لا تجزي نفس عن نفس اي فيه ويوصف اي يقع الوصف بحال الموصوف
بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان الوصف او جملة ولذا قدم
بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان
كان الحسن نفس الامر هو وجهه او عينه او غيرهما وبحال متعلقه
كذلك فزيد الحسن ابوه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن
هو زيد يعني يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري
الاعراب عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في الموصوف
باعتبار تركيبه معه وانما قسم الى قسمين اشارة الى اختلاف احكامهما
وتفصيلها فقال فالاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه
اي الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب اربعة لاتحادهما
في المعنى في التعريف والتنكير حقيقة او صورة كما في الجملة والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والاعراب تركه حذرا عن

التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث
لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وذكر الواو في الجميع لارادة
الربع من الجانبين مع انه لو اريد كل الافراد منهما المذكر او الانثى الاثنين
نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امراة صالحة والثاني اي لو
بحال المتعلق يتبع في الاولين من السبعة اي التعريف والتنكير
فقط دون الخمسة الباقية وحكمه فيهما قد علم في بحث الفاعل
ولذا لم يقل ويتبع في الكل كما قال ابن الحاجب فلم يسبق في
كلامه ذلك على ان هذا في كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى
انتظار شديد نحو جاءني رجال راكب غلامهم او الزيدون الراكب
غلامهم ولما توقف معرفة هذه التبعية على المعرفة والنكرة
والمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير
الاولين في بحث الفاعل اراد ان يبينهما فقال المعرفة
ولله دره حيث لم يحوج الطالب الى انتظار شديد كابن الحاجب
والبيضاوي وقدمها مع ان بعض افرادها في النكرة لكونها
اشرف وافيد ولكون مفهومها وجوديا محضا اما اسم
وضع وضعا جزئيا او كليا لشيء متعين بعينه اي بذاته
المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع



لمفهوم المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لا
يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل
موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن يلتفت
اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها
وبين الشيء بواسطة كما ذكره الفاضل العصام وقال في الامتحان
هذا لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة فان الاشارة
الى التعيين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة في الاستعمال ولذا
عدل عنه البيضاوي الى ما فيه اشارة الى التعيين حيث قال العلامة
التفتازاني والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء
بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شيء لا بعينه فالمعتبر في التعيين
وعدمه ان يكون بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق
الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءني رجل
يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب
دلالة اللفظ واختاره ابن كمال الكامل في الاصول وجعل بعضهم
معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شيء بعينه واستبعده
ذلك الفاضل ايضا بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى
ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والاشارة

المذكورة في هذه الثلثة وان لم تكن داخلة في وضعها الشخصي لكنها
داخلة في النوعي فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه وما ذكره في الامتحان
بالنظر الى الشخصي الذي هو المتبادر عند الاطلاق وفي كلام العلامة
اشارة الى هذا حيث قال في الجنس والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه
اي غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب
اليه الرضي او لشيء ملتبس لا بعينه اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت
موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين
وغيره ورجحه السيد السند في تصانيفه قاله الفاضل العصام
والموفقة ستة انواع بالاستقراء النوع الاول المضمرات فانها
موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كلي
فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا من حيث انه
يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء
كل واحد منها بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه
على ما هو راي المحققين من المتأخرين لا بازاء القدر
المشترك كما هو راي المتقدمين قدمها لكونها اعرف مما عداها
ضمير المتكلم ثم بعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس
وان
في الجملة فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ثم الغائب فانه

احتيج

احتيج الى لفظ يفسره لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه وهي اربعة
اقسام بالنظر الى ما قبله والى اعرابه القسم الاول مرفوع محلا متصل قدمه
اذ المرفوع عمدة والاصل في الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل
الا لتعذر المتصل وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع
منفصل وهو هو هي هما للتثنية ولذا ذكره بعد المفردين ولو
لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما في عبارة غيره هما كان مشتركا
بينهما ذكر الجمعين بعده فقال هم هي هن انت بالفتح انت بالكسر
انتما كما انتم انتن انا نحن انما بدأ بالغائب رعاية لاسلوب
الذي قبله من بدأ بالمتكلم رعى اسلوب القول والقسم الثالث مشترك
بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بتعيين
ما اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور وان ناصبا فمنصوب
وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف في ضمير الضاربه قيل مجرور مضاف
اليه وقيل منصوب مفعول وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام
خمسة كما جعلوا نحو ضربه ضربهما ضربها ضربهما ضربهم ضربهن ضربك
ضربكما ضربكم ضربك ضربكن ضربني ضربنا ونحو له لهما لها لهما لهم لهن
لك لكما لكم لك لكن لي لنا والقسم الرابع منصوب منفصل وهو
اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياي

ايانا والنوع الثاني من الستة العلم وهو ما لا يتناول غيره
بوضع واحد جزء تركه كما في الامتحان ان نحو اسامة علم داخل
فيه الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز وتحقيقه عدم الفرق في الاستعمال
بينهما وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب والرضي من ان تعريف
مثلها تقديري كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع
الصرف وهو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس عينا او معنى نحو
اسامة وسبحان علما للحقيقة والتسبيح عبارة اي قدمه على اسماء الاشارة
لكونه اعرف منها لان مدلوله متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا
واستعمالا بخلافها فانه لا تعين لها وضعا بل استعمالا او
النوع الثالث من الستة اسماء الاشارة وما دل الاسم عليه المحل
الكتفي به والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات
وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله
مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد قدمها على الموصول
وذي اللام لانها اعرف منهما لان معرفتها بالقلب فقط بخلافهما
فانها بالعين ايضا وفي مبتدا خبره محذوف ذا مبتدا خبره للمذكر
المفرد اي للاشارة اليه ويمكن ان يجعل ذا مبتدا ثانيا بتقدير منها
خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول والمثناه

اي المذكر

اي المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع ذان رفعا مبتدأ
مؤخر او ثان بتقدير منها كما مر وذين نصبا وجرا وللمؤنث المفرد
تا بقلب الف ذا في المذكر تاء اذ العادة هي الفرق بينهما بها ولذا جعل
اصل الباب ذكره الفاضل العصام وتي بقلب الالف ياء وفرقا
بينهما ايضا بالياء التي هي علامة التانيث في تضربين قيل هي
الاصل لكونها باقية وذه وته بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق وته
وذه بقلب الالف هاء وسكونها في الوقف والوصل اجراء للوصل مجرى
الوقف وبكسرها بلا ياء وتهي وذهي بوصل الياء وذات المذكر
لعلتها وللمثناه اي المؤنث تان وتين كما في المذكر وهذا يدل
على ان الاصل تا وجمعها اي المذكر والمؤنث اولاء مدا او قصرا
فيكتب بالياء لان الالف مجهول الاصل ورسم الواو لئلا يلتبس بالى
حرف جر وحمل عليه الممدود ويلحق اوائلها اي اسماء الاشارة حرف
التنبيه للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهو ها لاشتهاره باختصاص
اما والا بالجملة ما لم يلحق اواخرها اللام فلا يقال ها ذلك وها تلك
لان حرف التنبيه لا يلحق ما للبعيد بخلاف اللام فلا يجتمعان نحو هذا
ويتصل باواخرها كاف الخطاب تنبيها على حال المخاطب من
التذكير والتانيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب

اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة
الى اسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظ مقامها و
منع مستند انحوا فعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو
الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا الكلام على السند واللازم اثبات
المقدمة الممنوعة ولذا هذا فيقال في المذكر المفرد ذاك بالفتح وفي
المؤنث المفرد ذاك بالكسر وفي تثنيتهما ذاكما وفي الجمع المذكر ذاكم
وفي المؤنث ذاكن انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لا يتصرف
لكونه على صورة الكلم وعدم اصالته في الحرفية وكذا اي مثل ما
ذكر او لفظ ذا في تصرف حرف الخطاب المتصل بأخوه البواقي من فان
اولاء نحو ذانك الخ وتاك الخ وتانك الخ واولئك الخ فيصير خمسة
وعشرين اذ حروف الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنيتين وكذا
اسم الاشارة المتصل مع حرف الخطاب فيضرب الخمسة في الخمسة
يحصل ما ذكر وقال البيضاوي وجاء افرادهما مطلقا
ويجمع بينهما اي حرفا التنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع
مع عدم اغناء احدهما عن الآخر نحو هاذاك ويقال اي يقول
الشرذمة تلك في تي واولالك في اولاء بالمد باللام مع حذف الياء
لالتقاء الساكنين في الاول وقطع الهمزة في الثانية وهو جائز

يعني ذاك اذا اشرت بها لمذكر وخاطبت مذكرا وذا لكما اذا اشرت بها لمذكر وخاطبت مذكرين وذا لكم اذا اشرت بها لمذكر وخاطبت مذكرين وعلى القياس حاشي





على ما في التسهيل ويحتمل ان يكون الاول بفتح التاء وحذف
الالف من تا لما مر لكنه قليل ولم يحذف الالف في ذلك لخفتها بل
كسر اللام على ما هو الاصل في تحريك الساكن وذانك وتانك
مشددتين اي المخففتان للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات
الاربع للبعيد لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وقيل التشديد
عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد وارتضاه الرضي واختاره
الدماميني ورده الفاضل العصام بانه ينبغي ان تكونا للمتوسط
كما بالتخفيف ثم قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام
لم يجعل الشدة للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء في القريب
والبعيد والمتوسط اقول لا بعد في افادة حرف واحد فائدتين كالالف
واللام في لفظة الله واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال
المبرد الاصل ذان وتان لك جعل اللام نونا وادغم ورده ايضا
بان الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثاني وهنا ليس
كذلك اقول ذلك ممنوع لوجود مثل اطرد وادمع على انه انما لم يجعل
كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه علامة مع ان فيه مزية الغنة
وبانه لا ادغام مع سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة
كسرت لالتقاء الساكنين ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء

ان اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فمسلم غير مفيد وصح

اقول ان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع لجواز
مثل الحمد لله على انه يمكن ان يدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه
الرضي وارتضاه الدماميني ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام
لم يصح هذان بالتشديد معها كما لا يصح هاذلك وقد جاء اقول المجيء
لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل او ان لم يجتمع
المبدل منه وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين
نون التثنية والفه باللام وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد
جاء ذانيك وتانيك بابدال النون ياء واما ثمه بالفتح وهنا
بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا
بمن او الى لا غير وهنا وهنا بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء
الكسر وهنالك فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره
الا مجازا والثاني للقريب وما سواه للبعيد والنوع الرابع
من الانواع الستة للمعرفة الموصول بغيره وهو معنى
الاسم واما الموصول بغيره فمعنى الحرف ذكره الفاضل العصام
وهو في الاصطلاح ما لا يصير جزءا الا بجزئية وعائد تركه لانه
لا يفيد للمتبدد لاستلزام الدور بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته
جزءا في الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد

تحصل

تحصل بالتعداد وقدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة
لمناسبته لاسماء الاشارة في كونه من المبهمات ولا بد للموصول
في جزئيته من الجملة من صلة ليكون بها معرفة بان يشار
الى معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع على ما هو وضعه ولذا قيد
بقوله جملة خبرية معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها
حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم في المفرد فضلا عن
المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها ولو كان
الخبرية غير معلومة له لا يصح ان تكون صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال
ان الموصول لم كان معرفة بالصلة ولم كان النكرة الموصوفة
بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق بين نحو لقيت من هو او موصوف بجملة مثل
قولك لقيت من ضربته اما اندفاع الملزوم فظاهر واما اندفاع اللازم
فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الانسان المعهود بكونه
مضروبا لك ومعنى الثاني لقيت انسانا مضروبا لك وفيه تخصيص
لكنه ليس بوصفي والتفصيل يطلب من الرضي والدماميني شرح
التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني والعهد غير لازم
بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيعلق صلته كقوله كمثل الذي
ينعق بما لا يسمع وقد يبهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول

كقول ان ء فان استطع اغلب وان يغلب الهوى فمثل الذى
لاقيت يغلب صاحبه فيها اى في الجملة ضمير عائد الى الموصول ليربط
به خص الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب التسهيل او خلفه
اى الضمير وقال الدماميني في شرحه المراد به الظاهر كقوله يا رب ليلى انت
في كل موطن وانت الذى في رحمة الله اطمع اى في رحمته لكن قال ابو
على منهم من لا يجيزه وقال بعضهم لم يجزه سيبويه في الخبر ففي الصلة
اولى فظهر من هذا ما في الامتحان ان العائد عام كعائد المبتدأ كذا
في التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائبا
لان الظواهر باسرها غيب وقد يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه
خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول على رضى الله عنه انا الذى سمتني
امي حيدرة ونحو انت الذى قلت واما اذا كان كل منهما مخبرا عنه
باحدهما او مشبها به فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى قال انا او انت
او في الذى قلت اغناء عن الاخبار بانا او انت ونحو انا حاتم
وهب المائتين واما اذا وجد ضميران جاز المطابقة لكل منهما على
خلاف الاولى نحو انا الذى قلت وضرب زيدا ويجوز حذفه اى
الضمير كثيرا لو مفعولا وقليلا لو مبتدأ او مجرورا عند قرينة اذ لا
بد منها الا من خفاء ولا يجوز هنا ولو مفعولا لكونه جزء من الصلة



وهو اى الموصول الذى للواحد المذكر واللام الاولى حرف تعريف
بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به كوصفها بالنكرة
فانه في حكم الصفات المشتقة في وقوع الاوصاف وشيء منها
لا يكون معرفة بدون اداة التعريف والثانية اصلية كالياء عند
البصريين وزائدة عند الكوفيين ليفصل بين اللام والذال
الساكنة التي هي الموصول ثم كسرت واشبعت قال الفاضل
العصام هذا احتمال لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد ثم القياس
فيه الكتابة بلامين اذ اللام ليست بجزء منه بل كلمة برأسها لكن عدل
عنه هنا لتنزلها منزلة الجزء للزومها له وللمثنى اى الواحد اللذان
رفعا واللذين نصبا وجرا وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين
الجمع وحمل عليه اللذان واللتان والجمع المذكر وقيده التسهيل
بالعاقل الذين في الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر والتي
كالذى للواحدة المونث ولمثناها اى الواحدة اللتان
رفعا واللتين نصبا وجرا ولجمعها المونث اللواتي وجاء فيه اللوا
بحذف التاء والياء معا واللائي بالهمزة والياء واللاء بالياء
فقط ساكنة او مكسورة واللاتي بالتاء والياء واللات بحذف
الياء اكتفاء بالكسر واللوائي بالهمزة والياء قال مولانا السيد عبد الله

فى شرح لب الالباب الظاهر ان هذا واللواتى جمع الجمع وذا عطف
على الذى الواقعة بعدما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
اما بمعنى ما الذى فالرفع اولى فى جوابه ليطابق السؤال فى كونهما
اسميتين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اى شى فالنصب اولى
فيه ليطابق السؤال ايضا فى كونهما فعليتين ويجوز الرفع على انه
خبر محذوف ومن لذوى العلم الا انه يجوز وقوعها فى الغالب لغيره وللصفات
ذى العلم وللمبهم امره ويستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث كذا ذكره الفاضل العصام واى كالمذكر واية للمؤنث
والالف واللام اى مجموعهما على ما فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى
لا اللام وحده على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه
ان يقول كهل ذكره فى الامتحان لكن هذا مخالف لما سبق ولعله
تمشى فى احد الموضعين على احد الرايين وفى الاخر على الاخر
فى اسم الفاعل المفعول بمعنى الذى فى المذكر او التى فى المؤنث
والنوع الخامس من الستة المعرف باللام سواء كان للعهد الخارجى على ما
هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة معينة ماهية من
مدخولها اما فردا او افرادا نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل المعهود
المذكور او للجنس كما اذا اشير بها الى من حيث هو هو فيسمى

الحقيقة نحو الرجل اى جنسه خير من المراة اى جنسها او من حيث وجوده
فى ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان
لفى خسر الا الذين الاية او فى ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى لام
العهد الذهنى نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد والمعرف
بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل لا النكرة نحو يا رجلا
والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل فى المعرف باللام اذ اصل
يا رجل مثلا يا ايها الرجل والمصنف لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا و
النوع السادس من الستة المضاف الى احد هذه الخمسة بالذات
او بالواسطة مما يصح الاضافة اليه لا يلزم من ذلك الكلام
صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا يصح الاضافة
الى المعرف بالنداء وما ذا اضافة معنوية الا لم يتوغل فى الابهام
كمثل وغير وقد سبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد او غلام
وتعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور والتابع
الثانى من الخمسة العطف بالحروف اى المعطوف باحدها
قدم مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وحظا ومعنى لكونه مقصودا
بالنسبة كمتبوعه بخلاف ان غيره كالبدل ولانه يدخول الواو على الصفة
يكون احق الاتصال بها كما جى فى التاكيد وترك تعريف ابن الحاجب

لعدم صدقه في غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض
والتعن عما يفهم من قوله هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة التي هي للعطف حقيقة فلا يرد الصفات
الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم على راي التاكيدات الواردة بالفاء او ثم
لمجرد التدريج والارتقاء نحو بالله فبالله ووالله ثم والله وكون المعطوف
على الصفة مثل جاءني زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية
ممنوع كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين وجعل الرفع
الواحد اثرا لكلا المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير
للاخر مما لم يقل به احد ومنها اي تلك العشرة ولقد احسن في عدها هنا
وابن الحاجب اخرها بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو
للجمع مطلقا والفاء للجمع مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب
وثم للترتيب مع مهلة وحتى لها ايضا لكنها فيها اقل مع ان فيه
لا خارجية كما في ثم والمعطوف به قوي او ضعيف من المتبوع ليفيد
قوة او ضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل
انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى
الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فان المناسبة بجنس الذهن

ان يتعلق



ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم
وتقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان لم يكن في نفس الامر
كذلك واو واما وام لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين
عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلثة والا
فالاولان قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان للمعين عنده
بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا يليها احد
المستويين والاخوان ويجاب بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما
لا بنعم او لا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين
فيطلب بالمنقطعة للاضراب عن الاول مع ان في الثاني قد تستعمل
في الخبر نحو انها لابل ام شاة وفي الاستفهام نحو ازيد عندك ام
عمرو ولا للنفي بعد ما اوجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو فهي لازمة
للايجاب وبل للاضراب مع الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو واما
مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على
قول وللاثبات لما بعده على اخر ولكن في عطف المفرد للاثبات
بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو فهو نقيض لا وفي عطف
الجملة للاثبات بعد النفي وللعكس فهو نظير بل نحو جاءني زيد لكن
عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق النفي واذا

عطف اى العطف بالحروف او وقع العطف على الضمير المرفوع
المتصل بارزا او مستترا احترازا عن المنصوب والمنفصل فانه لا
شرط للعطف عليهما يجب تاكيده بمنفصل ويقبح تركه يعني
ان شرط العطف عليه التاكيد به فالجزاء شرط الشرط بناء على ان
الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج
ويكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط في مثله
بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا
لم يقيد قوله يجب تاكيده بالواو كذا حققه الفاضل العصام ولما
اوهم قوله يجب الخ جواز كون التاكيد مؤخرا عن العطف مع انه
ليس كذلك بينه بالمثال فقال نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب
هو وغلامه ووجه الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل
فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتاكيد يظهر انه
منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التاكيد لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا
ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل ولو بعد العاطف نحو قوله
تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه اى التاكيد بلا قبح مع جواز
اتيانه لانه يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال

المصنف فيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في
الاية المتقدمة فالقول بحصول الطول حتى يغني عن الواجب خارج
عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه استحسان
فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل
بكلمة لا ليس من التاكيد لما كان ما ذكر في التاكيد مما لا يغني
انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل بالتاكيد او غيره ليحصل به
النقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزية استقلاله
على متبوعه الذي هو غير مستقل مع انه سبب استقباحهم العطف
بدونه وفي الفصل بالتاكيد فائدة اخرى وهي ايذان استقلال
المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره فلو قال
واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف
كما قال البيضاوي لكان اخصر وانسب [illegible] وانما جاز التاكيد
والبيان له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين
لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المزية وانما جاز البدل عنه
بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه
غير مستقل لكونه في حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة
نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور لان

العطف على المظهر المجرور جائز بدون اعادة الجار لعيد الخافض
حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج
من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل
كانا كواحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم
يحسن الفصل بل لزم اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد ووجه
بالاول الثاني كالعدم معنى بدليل قوله الا ان بيني وبينك اذ
بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثاني كما في الحرف الزائد
نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب البصرية في حالة الاختيار و
يجوزون تركها حالة الاضطرار وجوزه الكوفيون حالة الاختيار ايضا
مستدلين بالاشعار والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما
يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير فقط او
مع نفسه الا ان يختص بسبب باحدهما فيختص العروض به ايضا
نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب
لزوم تجرد المنادى عن اللام اعني لزوم اجتماع الة التعريف
بجرو مفقود في المعطوف وسبب بناء زيد اعني كونه منادى مفردا
معرفة موجود في عمرو لا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او
بقائم ولا ذاهبا عمرو الا برفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو

اذ لو



اذ لو نصب او جر عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد وهو
ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى
اسم ما ولا يجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد
بالاتفاق لان قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول
نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ومعه زره حيث صرح بهذا
كابن الحاجب والبيضاوي بمفهوم قوله ولا يجوز عطفهما بواحد
على معمولي عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما
اظهر كالقاضي ما لم يظهره غيرهما دفعا لتوهم الغلط وحمل العطف
في كلام الغير لغويا اعني الميل وحمل على صلة للبناء المحذوف
تكلف بارد ولا يدفعه كذا في الامتحان الا عند تقدم المجرور الذي
هو احدهما سواء ولي المخفوض العاطف او لا على راي هو راي
الكسائي والفراء والزجاج والمروي عن الاخفش على ما ذكره
ابن هشام في المغني نحو في الدار زيد والحجرة بالجر عمرو وفي الدار
زيد وعمرو الحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على الرافع والناصب
يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا بل مثال المتن
ايضا اذ تقديمه على المعنوي غير متصور كما لا يخفى وان كان تقديمه
على المرفوع والمنصوب فيؤول الى التقديم المجرور كما وقع في عبارة

الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عباراتهم اتباعا لابن
هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما
في الرضي نقلا عن الجزولي وغيره وما في التسهيل ان قوله انه
يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف
بالعاطف كما في المثالين او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا
في الحجرة عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدماميني في شرحه وعزي هذا القول الى الكسائي
والفراء والزجاج ونسبه ابن هشام الى الاعلم الشنتمري وهو
ايضا مخالف لما نقله الرضي عنه واقتفاه الفاضل العصام
ثم تلقاه الدماميني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان
في هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكره في متنه
والثاني انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبه ابن الحاجب الى الفراء
والفارسي الا قول من النحويين مع نقل ابن هشام عن المعظم
ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور
في المتعاطفين وهو مذهب جمع منهم الاعلم الشنتمري وابن
الحاجب الا انه اختلفا في التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى
وهو مذهب سيبويه والجمهور فجعل الجر في المعطوف عندهم
مضافا محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العاطف

الاصح عند صاحب التسهيل والثالث التاكيد والافصح
التوكيد كذا في مختار الصحاح بما في اللغة التقرير قدم مع
ان البدل اولى بالاتصال بالعطف لانه تكملة المقصود بالافادة
لانه قد يوسط العاطف في اللفظ لما مر فيكون التاكيد بهذا الاعتبار
انسب بالعطف فافهم قال الفاضل العصام لو اخر
المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها في البيان
وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة
ترك تعريفه وهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوي
بان يدل صريحا على ما يدل عليه التاكيد لفظا او بدلالة اسم عليه
ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود لا صحة وقد يجعل ذريعة
لدفع التجوز او السهو او عدم الشمول كما بين في المعاني فظهر
الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب
والمقصود من البيان كالصفة البالغة الا ايضاح لا التقرير
وان لزم من التوكيدية مثل نفخة واحدة والهين اثنين تقرير
جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التاكيد عليهما وهو قسمان
لفظي سمي به لانه يقرر لفظه لمعناه بخلاف المعنوي كما يجيء وهو
تكرير اللفظ الاول اما بعينه او بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير

لان الا علم علله باستواء الجزئين في الطلب واكد بتقديم الجزء على الجر عنهما وابن الحاجب لم يرض به لاستلزامه جواز مثل زيد في الدار وعمرو اخوه وان زيدا في الدار وعمرا اخوه لوجود الاستواء او لان ... مع انه لم يجوزه وعلل بورود السماع

او مرادفه في المضمر المتصل ويجري اللفظي في الالفاظ كلها اسماء
او افعالا او حروفا او مركبات فان المقصود من هذا ايضا ظهر
الخلل في تعريف ابن الحاجب فان امكن الجواب عنه بارجاع الضمير
الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي
او تخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا ايهام
اختصاصه بالفاظ محصورة كالمعنوي ولا يخفى ما فيه من التكلف
نحو جاءني زيد زيد او حسن حسن وضربت ضربت وضرب ضرب
زيد وكلا لا او نعم نعم في جواب قام زيد وزيد قائم زيد قائم و
معنوي لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف من الاسماء
بخلاف اللفظي في الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما
الكوفيون فقد جوزوا تاكيد النكرة بما عدا النفس والعين
اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا
نحو رجال ودراهم وهو اي المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته
ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءني زيد
بنفسه او بعينه كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد
والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول جاءني زيد

نفـ

نفسه وهند نفسها والزيدان او الهندان انفسهما والزيدون
انفسهم والهندات انفسهن كذا عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما
للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى جاءني الرجلان كلاهما
والمرأتان كلتاهما وكله يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف
الضمير كقرات الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد
كلهم والجواري كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة
كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ نحو اخذت
المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءني القوم اجمعون والنساء
جمع وكذا البواقي ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يتفرق
اجزاؤه حسا او حكما غير المثنى اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران
الا في ذي اجزاء واذا لم يصح افتراقهما لم يكن في التاكيد بهما فائدة
وهذه الثلاثة لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية اتباع جمع
تبع بالفتح بمعنى تابع لاجمع تابع فان كون فعلان جمع فاعل
مختلف فيه ذكره الفاضل العصام لاجمع لظهور دلالته عليه
يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر به فمضى معه فقوله ولا يتقدم هذه
الثلاثة عليه اي اجمع اذ لم يثبت عنهم وقوله ولا تذكر بدونه لعدم
وفائها بالمقصود لما مر في الفصيح وغيره تذكر بدونه عطف

تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول
والثاني الى الثاني وفي نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون
تفسيرية وتفصيلية واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا او
مستكنا بالنفس والعين اي باحدهما اكد اولا بمنفصل وجوبا
دفعا للبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه في البارز قال الفاضل
العصام فيه انهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تاكيدين فلا يتصور
الالتباس واقول لو سلم ذلك فالالتباس في ان المراد بهما ذلك
المعنى فهما تاكيدان او غيره فهما فاعلان فافهم واما اذا اكد
غيرهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخواته لا يستعمل
لغير التاكيد وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان غير التاكيد
الا مبتدأ فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه وضربت
انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان
النفس والعين مع انه حكمهما ومع وجود الاختصار في الكلام
ح بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات
فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل بينها كالفصل بين
العصا ولحائها وقدم عليه كون الثلثة المذكورة اتباعا لاجمع

ومايتفرع



وما يتفرع عليه عكس ما في الكافية ليتصل بيان الحكم ببيان
الذوات ولا مقتضى للفصل بينهما كما في الاول فافهم والرابع
البدل في اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة وهو في الاصطلاح
المقصود بالنسبة ولذا قدم على عطف البيان عدل عما في الكافية
فهو ما نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى
الجامي حيث قال اي يقصد النسبة اليه نسبة ما نسب الى المتبوع
اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجيء في مثل جاءني زيد
اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل العصام وبعد
فيه نظر لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل
مقصودة من ضمه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه [illegible]
من زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه
كما في بدل الغلط او حال النسبة من التقرير والتمكن في الذهن كما في البواقي
وخروج البدل من المنسوب عنه نحو ضعيف زيد اخوك اذ لا يصدق
عليه انه مما يقصد النسبة اليه نسبة ما نسب الى المتبوع بل مما
يقصد النسبة بنسبة متبوعه الى شيء وما اختاره المص من قوله
بالنسبة ما صوبه الفاضل العصام دونه اي المتبوع
فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب قيل يخرج هو ايضا

لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدو له فيعرض عنه ويقصد
المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا معنى
الاضراب هو الاخبار الذي وقع من المتكلم ولم يكن بطريق القصد
ولذا اعرض عنه ببل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر المبدل منه
عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى
ويسمى بدل البداء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت
ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق
اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران في كلام
الفصحاء وان وقع في كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل
فظهر ان لا فرق بين الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في وجه التدارك
فالفصحاء يزيدون بل في صريح الاضراب والاوساط لا في صريح بدل غلط
وان الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن يعرضون
عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عطف كذا في الامتحان
وينتقض التعريف بصفة اي وهذا وايهذا في يا ايها الرجل و
يا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها
كما لا يخفى كذا قاله الفاضل العصام واقسامه اربعة بالاستقراء
بدل الكل اي بدل هو كل من الكل هو المبدل منه ان صدقا

اي البدل

اي البدل والمبدل منه الكلان على شيء واحد وان لم يكونا
مترادفين او متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض اي
البعض من الكل ان كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه
في الخارج نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر ان كان بينهما تعلق وملابسة
بغيرهما اي الكلية والجزئية وفيه اشارة الى ان اشتمالهما على الآخر
ليس بشرط بل يكفي التعلق لكن لا مطلقا بل بحيث ينتظر النفس الى
تفصل السامع بعد ذكر الاول هو المبدل منه وتتشوق الى الثاني
وهو البدل نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع
وتتشوق الى ذكر ما يسلب منه اذ هو ليس فرائه بل ما يحويه من الجلد والثوب
وغيرهما وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب في الكافية
بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه في جاءني زيد غلامه بدل الاشتمال
وليس كذلك بل هو بدل الغلط وبدل الغلط اي بدل مسبب عنه
ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا او غيره فيشمل اقسامه الثلثة
الا انه خلاف الظاهر المتبادر من الغلط ما هو الصريح مع ان الصحيح
اطلاق قوله ولا يقع اه ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لوقوع
القسم الاول في كلامهم كما اعترف به نفسه وان رجع الى ما فيه

الغلط صريحا بقرينة المثال في القسم الاخير مهملا مع انه لا يقع
في كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاوي فانها شاملة
لها بلا تكلف كما صرح به في الامتحان نحو رايت رجلا حمارا ولا يقع
في كلام الفصحاء بل لو ورد فيه يؤول ويجب وصف النكرة
المبدلة من المعرفة فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه
تعريفا وتنكيرا كما في الوصف لجاء في رجل غلام زيد بدل الكل
اذ لا يتحد غيره مع المبدل منه فلا يفرق تغايرهما فيهما انما وجب لئلا يكون
كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود انقص من غيره من كل وجه
نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل
الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب
اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون
المقصود انقص من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير
مدلوليهما فيها يقال اشتريتك نصفك واعجبتني علمك واعجبتك
علي وضربتك الحمار وضربت الحمار والتابع الخامس من الخمسة
عطف البيان وهو تابع جيء به لايضاح متبوعه ولا يلزم منه
كونه اوضح من متبوعه لجواز حصول الايضاح بالاجتماع وخرج عن الصفة
الكاشفة وخرجت بقوله لا يدل على معنى فيه اي في متبوعه نحو

ان يكون الاول اوضح من الثاني جامي

اقسم

اقسم بالله ابو حفص كنية عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمر عطف
بيان لمجموع ما ذكرنا من المعمولات على ما ذكرنا ثلاثون واما ما ذكره
ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة وعشرون زاد في المرفوع اسم ما
كان المضارع المجرد عن الناصب والجازم وفي المنصوب المضارع
المنصوب وذكر بعد المجرور المجزوم **الباب الثالث**
**في الاعراب** بتذكر ما سبق وهو في الاصطلاح حركة او حرفا
او حذفا جاء من العامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها في تعريف
العامل فلا انتقض بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة
يعني جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة او صفة فقط
كما في الاعراب بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مثل
مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب اذا اردت
تعداد الجموع السالمة المذكرة تقول مسلمون مؤمنون مصلون
او تقول مسلمين مؤمنين مصلين وكذا التثنية وملحقاتهما
والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مثلا مترادفان
في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند وقوع
الرفع والثاني عند ورود الناصب والجار لكنهما اما غير دالة
على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلاهما دالة

على العاملة الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها فيحدث
فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث به في الاعراب
بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام
مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه يختلف به
اي بسببه صفة اخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا والمراد بالآخر
هنا هو الحرف الملفوظ حكما او عند الاضافة ولو فرضا ليشمل
الحقيقي كدال يزيد والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون
على ما هو المختار عنده من ان كلا منها كلمة برأسها قال المص
للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتوارد العامل
ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وان منع
حال في اخره فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد
في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين من الانواع
للعام وكذا مجالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل
على الخاص انتهى فان كان المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب
ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر بل الاصطلاح ... الا
التعريف بخروج المحلي الذي في المبني فلو قال اخر الكلمة كما في
تعريف العامل لكان اصح واظهر واسلم من لزوم الدور بذكر المعرب

وان لم

١٦١

وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص
بالمعرب الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور من الحد والمحدود مع ذكره في الاقسام
وجعله استطراديا لا يناسب المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام
ويمكن ان يقال انه اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم تنبيها
على انحطاط رتبته لكون المانع عن الظهور نفس محله ثم انه لا يخفى
على كل من التقريرين ان الجر بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف
بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان وان الداخلتين على الماضي
الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها
فيكون التعريف للاعراب الاصلي لا الملحق ولو اريد بالاعراب
ما يشملهما وزيد في تفسيره او حمل عليه او لم يعتبر فيه قيد الواسطة
وبالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا عنهما واما
النقض بالواسطة فمدفوع بان المتبادر من الباء السببية القريبة
وهي من البعيدة لكن يأباه ما نقلناه عنه وتعريفه للعامل
والرأي للاعراب مطلقا لكن على التقدير الثاني بالاستخدام فافهم
تقسيمات اربعة بالاستقراء متداخلة اي يدخل اقسام بعضها
في اقسام الاخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة
فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام

الخارجة من التقسيم وهذا التقسيم للاسم تارة الى المعرب والمبني
واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب او مبني
التقسيم الاول منها تقسيمه بحسب الذات والحقيقة وكونها اول
على المة ولذا قدمها او حرف ع ليست باصل لانتفاء علة
فيها لكن يكون اعرابا لامر يقتضي ذلك كاغناء الحرف الصالح
للاعراب عن ايراد الحركة او حذف اي حذف احدهما الجزم و
عنهما والحركة ثلثة ضمة سميت بها لضم الشفتين عندها و
فتحة لفتح الفم عندها وكسرة لتسفل الفك الاسفل عندها فكانه
يكسر نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والحروف اربعة
واو والف وياء نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه و
نحو يضربان ويضربون وتضربين الحذف ثلثة حذف الحركة
نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا
فالمجموع اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم عشرة وهو
والتقسيم الثاني منها تقسيمه بحسب المحل فهو اي المحل الذي بحسب هذا
التقسيم اما معرب او ملابس بالحركات المحضة لا مع الحذف او
بالحروف المحضة لا معه او بالحركات مع الحذف او بالحروف مع الحذف
الاول هو ما بالحركات المحضة اما تام الاعراب ملتبس او معرب



بالحركات الثلث في الاحوال الثلث غير تابع بعضها بعضه
بعض الاحوال بالضمة رفعا اي مرفوعا او حالة الرفع والفتح نصبا
والكسرة جرا هذا هو الاصل ايضا اذ بالحركة يحصل الغرض فان
الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج
الى علامة اخرى فما وجد فيه هذا الاصل فهو ما ذكره بقوله
فهو اي تام الاعراب بالحركة المحضة الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
بقرينة ذكرهما بعده والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا وما تغير بناء
واحده للجمعية احترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا اذ اعراب
الاول بالحروف واعراب الثاني ناقص المنصرف فان لا يحتاج الى علل
وما فيه منهما او من احدهما فيحتاج اليهما كالمجيء واحترز به عن غير
المنصرف لان اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى
المتكلم فان المنصرف على ما فسره غير صادق على المعرب بالحروف
سيجي نحو جاءني رجل ورجال ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل
ورجال وناقص الاعراب بالحركتين فقط وهو على نوعين الاول ما
يكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله اما بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين غير المنصرف
نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد وسيجي ترك الكسرة فيهما

حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما في كونهما علامة الفضلة بخلاف
الرفع فانه علامة العمدة والثاني ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما
اشار اليه بقوله اما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو
بالحركتين المذكورتين جمع المؤنث السالم وحمل نصبه على الجر ليكون
على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما يجي نحو جائني مسلمات
ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والثاني وهو ما بالحروف المحضة ايضا
اي كما بالحركات المحضة اما تام الاعراب بالحروف الثلثة في الاحوال
الثلثة على ما هو الاصل كما في الاعراب بالحركة بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا فهو اي تام الاعراب مما بالحروف المحضة بالكمال
الستة المضافة اذ غير ما بالحركة الى غير ياء المتكلم اذ المضافة
اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما يجي
المفردة اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما
بالحروف لكنهما ليسا بتامي الاعراب واعراب المكبر بالحركة
لا بالحروف المكبرة اذ المصغر بالحركة لا بالحروف نحو جائني ابوه ورايت
اباه ومررت بابيه وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها
ثابتة في حالة الاضافة سماعا بخلاف دم محذوفة نسيا في
الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فاكتفي بجعلها علامة



كما في التثنية والجمع والساكن اخف من المتحرك فانقلب الحال
ههنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا المحقة دون الحركة
بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب وقد صار
العين اخرا محلا للاعراب بحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا
لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزء محضا
من الكلمة والاعراب وصف فتنافيا ولما لم التحريك في التصغير
بسبب سكون ياء عاد الى اصل الحركة ذكره في الامتحان واما ناقص الاعراب
بالحرفين اما بالواو رفعا مما هو الاصل فيه كالضمة والالف فرع له
فيه للضرورة والنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى على عكس ما في الكافية
واللبس الياء نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين
جمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده للجمعية والتغير في نحو
سنين وارضين وثبين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية
واولوا جمع ذو من غير لفظه وعشرون واخواتها الى تسعين نظائر ما منه
ثمانين الى التسعين نحو جائني مسلمون واولوا مال وعشرون رجلا
ورايت مسلمين واولي مال وعشرين ومررت بمسلمين واولي مال
وعشرين واما بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو ناقص الاعراب
بهذين الحرفين المثنى وقد سبق ما هو واثنان وكذا اثنتان

ونيتان وكلا وكذا كلتا بلا تنوين ولو بلا اضافة قال الفاضل
العصام مضافا الى المضمر اذ لو كان مضافا الى المظهر لكان معربا
بالحركة التقديرية نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما ورايت مسلمين
واثنين وكليهما ومررت بمسلمين اثنين وكليهما ووجه عدولهما
عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء الستة واما
عن الثاني فالاحتراز عن اللبس الاحوال الثلث فلزم التوزيع فالرفع
لكونه علامة العمدة احق لامتياز الذكر والتثنية لكونهما الكراو
بالالف الاخف ولكونه ضميرا في نحو ضربا ويضربان والواو ولكونه في
الضمة اولى الرفع الجمع من الياء فلزم الاشتراك الاربع في الياء فتحوا
ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف دالة على معنى
التثنية والجمع لم تمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم الجر والنصب لم يكن
الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا عن اللبس بالياء فزادوا نونا
عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى
الثاني تسقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في التثنية
وفتحوها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة الاولى
بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخيته ظ لانهما كالمثنى
لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فاعوا في الاضافة

معنى ان الواضع اعتبر عند الوضع دلالة هذه الحروف على المعاني المخصوصة ايضا وعدم تخصيصها فيها وعدم امكان الحاق التنوين بعد التركيب فزادوا نونا عوضا عنهما فلا منافاة بين هذا وبين ما سبق فافهم منه

الى المظهر

الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمر
الفرع جانب المعنى مع ان للفظ ايضا اصل في الاعراب وكذا
كلتا والحاق باب اخترين ايضا ظ لكونهما كالجمع لفظا ومعنى كذا
او لو وعدم النون للزوم الاضافة كذا في الامتحان والثالث
وهو ما بالحركة مع الحذف لا يكون الا تام الاعراب وهو الى الثالث
قسمان لان محذوفه اما حركة او حرف فالاول هو ما كان محذوفه
حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع بارزا ونون التاكيد
اذ باتصال المنصوص لا يخرج عن حد الحكم وهو صحيح الواو والحال
وهو في عرفهم ما ليس اخره حرف علة فرفعه اي رفع ذلك المضارع
بالضمة ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما في الوقف ولا يخفى ان اللبس
المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية وجزمه بحذف الحركة ولو تقديرا
كما اذا التقى الساكن بعده نحو لم يضرب ولن يضرب ولم يضرب
القوم والثاني وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل المضارع المذكور
الذي لم يتصل باخره ضمير ان كان اخره حرف علة واوا او ياء او الفا
فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها عليها ونصبه بالفتحة ولو تقديرا
كما اذا كان الاخر الفا وجزمه بحذف الاخر مطلقا لان الجازم لما لم يجد
الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو يغزو ويرمي ويخشى ولن

[illegible]

يغزو ولن يرمي ولن يخشى ولم يغزو ولم يرم ولم يخش والرابع وهو
ما بالحرف مع الحذف لا يكون الا ناقص الاعراب وهو اي الرابع الفعل
المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون الذي هو للجمع
المؤنث اذ المضارع لو اتصل هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به
نون التاكيد كما تحققتا فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفها لان الضمير
المرفوع لما هو جزء بدليل سكون اخر ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب
بعده ولما لم يتحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون
لعدم امكان حرف العلة فحذفوها في الجزم حذف الحركة وحملوا
النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب شارك في مخرج
اصليهما وكونهما علامة الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع في
الاسماء فيما نحن فيه يحمل عليه في الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون
وتضربين ويرميان ويرميون وترمين ولن يضربا ولن يضربوا ولن
تضربي ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمي ولم يضربا ولم يضربوا الخ فالحاصل
ان مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل تسعة
ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني الى تام الاعراب
وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث
الى قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف

وكان



وكان للثاني احكام اخر لا بد من معرفتها احتاج الى بيانها فقال
والمراد في الاصطلاح بالمنصرف سمي به لكونه صرفا في الاسمية ولذا
سمي متمكنا او لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او لتنوعه بدخول
الجر والتنوين او لازدياده به قدمه لاصالته كما سبق ولكونه مع كونه
وجوديا ما اي اسم دخله الجر بالكسر لتبادره لاصالته كما سبق والتنوين
لعدم مشابهته بالفعل وهذا لا يصدق على المعرب بالحروف
وبغير المنصرف سمي به لعدم ما ذكر في المنصرف اسم معرب بالحركة
فخرج المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول
فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرح به في الامتحان لا يدخله الجر
بالكسر قدمه تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض
والتنوين للتمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين في الفعل
فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه
ما منع من الفعل اعني الكسر والتنوين ولما كان المقصود من التعريف
معرفة الافراد ليجري عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف
ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تاثيرها وجه لا يتيسر الا
بالتفصيل الاتي بل العجمة ووزن الفعل مما يحتاج الى تتبع الموارد
مع ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخل بالتعريف كما صرح به

في الامتحان ترك تعريفه والتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث
يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقف على السبيل الاستعمال
في الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل الاتي فافهم وهو اي غير
المنصرف على نوعين الاول سماعي وهو ما يتوقف منعه بخصوصه
على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور
نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع
الى هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر فصالا عشارا
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو خماس
ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع
ومتسع بلا سماع بل المسموع مع ياء النسبة نحو خماسي الى تساعي
هذا قال الفاضل العصام انما لم يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده
في الشعر لانه لا يتبع في مفعل ولا في فعال في السعة ولم يجعل ايضا
ما جاء مع الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية
لكرسي مع انه لا يفيد في مفعل وجعل ابن مالك خماس ومخمس مسموعين
ايضا وكل منها معدول عن العدد المكرر اذ في معناه تكرر والاصل
تكرر اللفظ ايضا فاصل جاء القوم احاد وموحد جاؤا واحدا واحدا
وكذا البواقي او اخر جمع اخرى مؤنث اخر وهو اسم تفضيل لان معناه

في الاصل

في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن
او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
عن احدها فقيل انه معدول عما يستعمل بمن لموافقة المعدول للمعدول عنه
في التنكير وقيل عما معه اللام لموافقته للموصوف افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عما معه الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها كما في ليس
في اخرى شيء من ذلك وقال الفاضل العصام ان هذا الوجه ضعيف
لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة لا في فرضها في الاصل المعدول
عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه ان جاءني الرجل والرجل الاخر
ورجاءني رجل ورجل اخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه
الا مذكورا ولا يتصور ذلك بالاضافة بل بالاولين وفي عدم
المناسب بين الحال في الاصل حكم بانه معدول عن احد
الصورتين منعت تلك الالفاظ او مثلث بحال كونها
صفات اذ لو كانت اعلاما للمذكور صرفت على الاكثر لان
العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب
جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية ولولا فلا
لم تصرف بالاتفاق للتانيث مع العلمية لكنها لا تكون في ما نحن فيه

فيه السبب في كل منها العدل التحقيقي والوصف الاصلي اذ
العارضي صار اصليا في المعدول لاعتباره في وضعه ونحو جمع
وكتع وبتع وبصع حال كونها جموعا فان جمع جمع جمعاء مؤنثة
اجمع وقياسها تكسير فعلى وصفة فعل وانسا فعال فهو معدول
عن احدهما والجمعون شاذ وان كان جمع في الاصل افعل
فجمعاء شاذ وقيس عليه البواقي والسبب فيها العدل التحقيقي
والوصف الاصلي على الاصح وكما يفرده العلمية الاسمية وقيل
التعريف الاخفاء لانه بتقدير جميعهم حيث لا يؤكد بها الا المعرفة
الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم علامة تقديرها وقيل التعريف
وهو التعريف بلا اداة فهو شبه العلمية ولهذا الاختلاف لم
يقيدها بالصفات كما في الاول انما قيد بجموعا لانها لو كانت مفردة
بان جعلت اعلاما تكون كاسبوع ونحو عمرو وزفر وزحل اسم نجم
من النحس وقزح اسم جبل في مزدلفة حال كونها اعلاما والسبب
فيها العدل التقديري والعلم ولو لم يكن اعلاما بان نكرت لانصرفت
لبقائها على سبب واحد والثاني قياسي وهو ما لا يتوقف
معرفته بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية تعرفها
غير محصور كما يشير اليه باداة السور الكلية في قوله وهو كل علم

على وزن

على وزن اي هيئة مخصوص بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد
في الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم كضرب مجهولا وشمر مشددة
العين علم الفرس الحجاج معناه في الاصل اسرع في المشي ونحو
من العجم وانقطع واجتمع واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسي
والسداسي معلومة او مجهولة وكذا افوعل مجهولا او في محل اوله
اي الوزن ومجازا بالحلول احدى زوائد المضارع التي لها نوع
اختصاص به وهي حروف اتين حال كون ذلك الوزن غير قابل
للتاء المتحركة للتانيث لان لحوقها به يخرجه عن كونه وزن الفعل
لاختصاصها بالاسم ثم يكون معها غير منصرف للعلمية والتانيث
كيعملة وارملة اذا سمي بهما فيه خلل في قوله كل علم فيه التاء التانيث
لا الوزن الفعل كما لا يخفى نحو يزيد ويشكر واحمد والسبب العلمية
ووزن الفعل وكل افعل التفضيل والصفة الكل ما كان على وزن
افعل مع جنوعا التفضيل والصفة نحو افضل للتفضيل وابيض
للصفة والسبب الوصف والوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول
التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس
احتمال القبول لها بل عدمه قطعي اذ مؤنث الاول فعلى والثاني فعلاء
وكل اسم اعجمي غير عربي في الاصل استعمل في اول نقله الى العرب علما

سواء كان علما في العجم ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل في
عبارة الكافية حيث قال شرطها ان تكون علمية وما وجه من التعميم
للمحقق والملكي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب
ان يقال ان الثاني ملحق بالاول دلالة للاشتراك في العلة لكن الشرط
فيها ظهور العلة للكل وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا في الامتحان
وجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك
لتصرف فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير
فيكون كاللفظ العربي فيضعف العجمة فلا تؤثر وهو اكثر والحال
ان ذلك الاعجمي زائد حروفه على الاحرف الثلثية او متحرك الاوسط
نحو قالون كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما
لاحد رواة نافع لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بالكاف
وابراهيم بها مثالان للزائد على الثلثة الاول للاول والثاني
للاول وشتر وسقر فنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب
الاول جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل اعتبارها في ماه وجور
فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا الزمخشري وقد زيفوه بان التانيث
امر حقيقي وله علامة تظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اضافي
لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث في نحو هند اعتبار

العجمة

العجمة في نحو نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية لاستقلال السببية
وانه لم يسمع قط منع الصرف في نحو نوح بخلاف هند والثاني
عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف التانيث لان
اعتباره في التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء
فيتقوى بوجود النائب في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علاقة
لها حتى يقدر مقامها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر
كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة
ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة وتجويز زيادة حركة
لا يوجب طولا ممدودا لقلة في لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف
الرباعي وهذا لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي والثالث
اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد
بانهما اسما بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة في نحو لمك اسم رجل ولم يسمع
منعه ذكره في الامتحان وتبع ابن الحاجب في هذه الرسالة وكل
مونث علما او لا بالالف مقصورة كانت او ممدودة والمراد بها
الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية بالالف باعتبار الكون
وبالممدودة باعتبار السببية فافهم نحو حبلى وحمراء قيل انما قامت
مقام العلتين للزومها الكلمة وضعا مثلا لا يقال حبل ولا حمر

بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية ورده المصـ
بانه ان ارادوا عموم السلب في التاء فمنقوض بنحو طلحة اذ لا يقال
طلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى
وضرا وان ارادوا منع التاء للفرق في بعض الصفات فكذا
المقصورة في افعل التفضيل والممدودة في افعل الصفة الا ان
يدعوا مع عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس يقوى الا ان نحو
الى قلب التاء هاء وقفا حرف خفي كانه معدوم فغلب مفارقة
التاء وندر مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم
وكل علم فيه تاء التانيث لفظا زائدا على الثلثة او ثلاثيا متحركة
الاوسط او لا نحو فاطمة وحمزة او تقديرا انما شرطه فيها العلمية
التاء لا زوالان لا علام محفوظة عن التغير بقدر الامكان مع انها
وضع ثان فيكون التاء حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى
فيلزم وهو الحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا زائد حرفه
على الاحرف الثلثة على المونث او لا نحو زينب او هو متحرك
الاوسط حال كونه علم المونث نحو قدم اسم امرأة وينبغي ان يقول
او عجمة ليشمل مثل ماه وجور وجه منع الاشتراط ضعف التاء
المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا بقيام شيء في اللفظ مقامها

ولو بالواسطة

ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل
عقرب مع وجوبه في مثل قديرة وحركة الاوسط قائم مقام الرابع
بدليل وجوب الحذف في مثل جمزى مع جواز مثل جبلوى والعجمة وان لم
تكن مؤثرة في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من
تقوية التانيث والضعف بهذين لا يؤثران لا في اقامتهما مقام
تانيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المونث وقيل لانه
يثقل احد الامور عن مقاومة الخفة لثقل احد السببين عن احدهما
لتاثيره ورده المصنف بانه لا طائل له اذ لو لا فلان تاثير الثقل ليس للنقل
بل للفرعية واما ثانيا فلعدم زوال النقل كيف في العلمية والوصف
والعدل لا يتصور فيها النقل بل حصول الخفة في الاخير واما ثالثا
فلان انطراف نحو قدم وماه وجور اعلاما للمذكور يدل على ان مدار
وعدم ضعف التانيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان في
الحالين ولو سمي المذكر بالمتحرك الاوسط مذكر صرف لغاية ضعف التانيث
ح فلا يقوى لا القائم مقامه بالذات فلو سمي بالزائد على الثلثة منع
لو تانيثه اصليا والا فمصروف في كل حال كحل مكثير بغير تاء فان
تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم لجواز تاويله بالجمع فمثل كلاب اذا سمي به مذكر
صرف ولو كان علم المونث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه لضعف

ثمانية ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا نحو هند
كان علما في الحال لتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وبهذا اندفع
لياس من الزوال فحصل له نوع قوة ذكره في الامتحان مركبا تركيبا
في الاصل لان نحو النجم وبعض علمين منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله
لا يعتد بجزئيته فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر ونحو زيد وان
زيدا وزيد مع الضمير وتأبط شرا اعلاما محكيات فلا يظهر فيها منع
الصرف فيبطل احدهما عاملا في الاخر بالاضافة او بكونه بمعنى
الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب زيد لانهما محكيان فلا يظهر
فيهما المنع لان الاضافة كما اثرت في المعنى الصرف فلا تؤثر
في المضاف اليه المنع لان غير المختار لا يؤثر الضدين فان النار
لا يؤثر الاحرارة والماء الابرودة ولا الثانية صوتا في الاصل مثل
سيبويه فانه مبني ومحكي بناؤه ولا متضمنا لمعنى الحرف في الاصل
عاطفا او جارا كخمسة عشر وجار بيت بيت علمين لانهما محكيان
البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد احسنا في زيادة هذين
القيدين كما احسنا في زيادة اسمين لكن لا بد من ان يزيد والاعربا
قبل العلمية احترازا عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين
لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا

في الاخر

في الاخر لو زاد ايضا ولا مبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا
ولو قال بعد قوله مركب بدون النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر
واشمل للمنع والثاني اوضح كما لا يخفى نحو بعلبك وحضرموت على اللغة
الفصيحة كما يجيء وسبب المنع العلمية والتركيب وكل ما فيه الالف والنون
زائدتان في الاخر لا اصليتان ولذا سميتا مزيدتين من تسميتها معنى
لشبههما بالفي التانيث قيل في امتناع دخول التاء وقيل في كونهما
مزيدتين عما يمتنع بالعلمية عن التاء وتحقق المشابهة بهما
او وصفا لا يدخله التاء لما مر من تحقق المشابهة بهما نحو عمران
والسبب الالف والنون والعلمية وسكران مثال للوصف لم
مؤنث لا يدخله التاء كسكرى ورحمن مثال للوصف ليس مؤنث
فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون والوصف وكل
جمع حاليا او اصليا كمصاجر تحقيقا او تقديرا كسراويل
على وزن فعالل او فعاليل بان كان اوله مفتوحا وثالثه الف بعده
حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن ولو في الاصل كجوار
فانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه الاشتراط اختصاصهما
بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرر الجمعية في البعض ولذا سمي
منتهى الجموع فيقوم الجمعية لم يقابلها ، ولا ياء احترازا عن مثل

فرازنة وهدائن بناء على ان المتبادر كونه على وزن احدهما بدون
اتصال شئ وهو الظاهر من المثال على ان المختار عنده كون التاء في
مثل فرازنة جزء فيخرج باتصالها عن الوزن المعتبر فلا حاجة الى
الاحتراز كما صرح به في الامتحان نحو مساجد ومصابيح وفي التمثيل
بهما دون نحو دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد الوزن التصغيري
لا التصريفي وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن
بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام
وعن الزائد بلفظه كما في التصريفي ويقال له وزن عروضي ايضا كما صرح
الفاضل العصام ويجوز صرفه اي لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا
حقيقة بادخال الكسر والتنوين لما مر من تعريفه لضرورة الشعر اي
بتحليل الوزن او سلاسته لو منع فالاول كقوله صبت على مصائب
لو انها ● صبت على الايام صرن لياليا ● والثاني كقوله
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ● هو المسك ما كررته يتضوع ●
او للتناسب اي ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف
نحو سلاسلا واغلالا على قراءة نافع والكسائي صرف لتناسب
اغلالا بعده وقواريرا الثاني قواريرا بعده وكلاما لا ينصرف اذا اضيف الى
شئ او دخله لام التعريف انجر حقيقة وجد فيه السببان او لا

لدخول

لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين في الاضافة او اللام للمنع العرفي
فافهم نحو مررت بالاحمر مثال الثاني قدمه على مثال الاول للخروج
الفصل بين المثال والممثل ومررت باحمركم مثال الاول لاجل العدم
الفصل فيه فافهم التقسيم الثالث منها التقسيم بحسب النوع وهو
اي الاعراب بحسب النوع اربعة بالاستقراء رفع ونصب هما مشتركان
بين الاسم والفعل غير مختص كل منهما بكل منهما لكن معناهما في الاسم
علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما فمعناهما المشترك
علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره الفاضل العصام
وجر مختص بالاسم لا يوجد في غيره معناه علم الاضافة وجزم مختص
بالفعل معناه ما يشبه الجر في الاختصاص وعلامة الرفع اي علامة
الرفع في الاضافة كشجر الاراك وعلامة دالة على ما دل عليه الرفع
لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة او الحرف واما على راي من جعله
نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذي هو الاختلاف
وهو في اللفظ اربعة ضمة في الاسم والفعل وواو في الجمع المذكر السالم
والاسماء الستة في الاسم والف اي الف التثنية في الاسم ونون
اي نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة في الفعل وعلامة
النصب خمسة فتحة في الاسم والفعل وكسرة في الاسم الذي هو جمع

المؤنث السالم والالف في الاسماء الستة السابقة وياء الى
ياء التثنية وجمع المذكر السالم وحذف النون في الفعل وعلامة
الجر ثلثة كسرة في المنصرف وفتحة في غير المنصرف وياء اى ياء التثنية
والجمع المذكر السالم والاسماء الستة وعلامة الجزم ثلثة حذف
الحركة من اخر المضارع الصحيح الذى لم يتصل باخره ضمير وحذف الاخر
من المضارع المذكور اذا كان معتل الاخر وحذف النون المذكور التقسيم
الرابع من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيمه بحسب الصفة فهو اى الاعراب
بحسبها ثلثة لفظى يظهر في اللفظ اى لفظ على الاعراب وهو الاصل
لانه علامة وحقها الظهور وتقديرى ومحلى فلنذكر الاخيرين حتى
يعلم ان ما عداهما لفظى لانحصار الاعراب في هذه الثلثة فلا حاجة
الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع التقديرى ما لا يدخل فيما ذكره
من المواضع السبعة وهو ما سكن اخره لمجرد التخفيف او للادغام
فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم ملك
يوم الدين في قراءة ابى عمرو وغيره وما يتبع حركة اخره حركة غيره
اعرابية او للتناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابى جعفر
والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصرى ونحو يا زيد الظريف بضم الفاء
وجحر ضب خرب بالجر الجوار في خرب اذ ليس حركة اخره بنائية

ولا اعرابية

ولا اعرابية بل للمناسبة والاتباع فقد صرح به الدماميني فيكون
التسمية بالجر للمناسبة لا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه
والثانى للاشتراك في اشتغال الاخر بالسكون والثالث بالمحلى للاشتراك
في اشتغال الاخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم **فالتقديرى** ما لا يظهر
في اللفظ بل يقدر في اخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقى اذ لو كان
حقيقيا يكون محليا كما يجىء ولا يكون التقديرى الا في المعرب لا صطلاح
كالمفعول وذلك التقديرى في سبعة مواضع وجعلها البيضاوى
ثمانية والمص نقصها وجعلها خمسة بان ادخل في الثانى ما جعله
رابعا وان جعل السادس مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا و
ثامنا وزاد الخامس والسابع فتنبه ولا تكن من الغافلين الموضع
**الاول** معرب مفرد اخره الف وان حذف لالتقاء الساكنين
لا لمجرد الخفة فهو منوى لا منسى فيكون كالملفوظ فان كان ذلك
المفرد اسما فاعرابه في الاحوال الثلث تقديرى لتعذر الحركة على
الالف ملفوظا او مقدرا نحو العصا وعصا وان كان فعلا
فرفعه ونصبه تقديرى لوجود ذلك الالف في تينك الحالتين
وجزمه بحذف ذلك الالف لفظى لوجوده في اللفظ نحو يخشى ولن يخشى
الله ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش و الموضع **الثانى** ما اى اسم

معرب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت او قلبت حال
كونه غير التثنية فانها اذا اضيف اليها يكون اعرابها لفظيا لوجود
في اللفظ نحو مسلماى ومسلمى وبمسلمى بالتشديد فان كان ذلك
الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفعه تقديرى للزوم القلب في
الادغام فقط دون النصب والجر فانهما لفظيان بياء مدغم
فالالحق تقديرهما كما في الالى نحو جاءني مسلمى اصله مسلموى قلبت
الواو ياء وادغمت وان كان غيره اى غير المذكر السالم فالمحل اى
كل اعرابه تقديرى سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا
سالما لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل وتعذر
اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضدين بعده ولم يمكن
جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قاله البعض كما امكن جعل
الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم
التبدل باختلاف العامل باختلاف العامل بخلافهما ولا وجه للبناء
وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى الضمير لا يوجبه نحو غلامك
وغلامه نحو غلامى وابى ورجالى ومسلماتى و الموضع الثانى ما اسم
معرب مطلقا فاخره اعراب محكى اى حركة او حرف محكية
والتسمية بالاعراب مجاز بالكون اذ ليست باعراب في الحال كما

الثالث اليه



اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقى انما جعل اعرابه تقديريا
للزوم اشتغال الاخر بالحكاية فصار كالثناء ولذا قدم على الرابع
عكس ما في الاجمال كمنه اما جملة في الاصل منقولة في الحال الى العلمية
نحو تابط شرا فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديرى وقيل مبنى كما
قبل العلمية او مفردا نحو قول العوام الحجاز الا ما بنو تميم فلا يرون
الحكاية في المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا
ذكره منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد المنصوب فتعذر رفعه
لفظا مقولا لمن قال ضربت زيدا او نحو دعني عن تمرتان اعرابه بياء
مقدرة والملفوظ حكاية لمن قال الك تمرتان وكذا اى كالمذكور
كون اعرابه تقديريا لاشتغال الاخر بالاخر كل علم مركب جزؤه الثانى
معمول في الاصل لما لا اعراب له اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا
الجزء ايضا فيكون تقديريا نحو ان زيدا او هل زيد من زيد اعلاما
فان كلا معمول في الاصل لما لا اعراب له وهو الابتداء في الثانى
والحرف في الاول الثالث بخلاف نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه
علمين من العلم المركب الذى جزؤه الثانى معمول لما لا اعراب في الاصل
فان اعراب الجزء الاول لا الاعراب الذى نظر فيه اذ لا اعراب له
في الحال لكونه جزء كزاء زيد بل للمجموع على ما هو المختار عنده كما حقق

في الامتحان منهما اى من نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه لفظا لظهوره
في لفظ حال الاعراب وان كان في وسطه لكونه محل الاعراب في الاصل
ولمانع في اخره وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا
كان الجزء الاول محلا للاعراب لانه بحسب العامل فان رافعا فمرفوع وان
ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور والثالث منها ما اعرابه الحكاية
اى اعراب ملتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الاخر
او مما في اخره بناء محكي والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب نحو
خمسة عشر علما فانه اذا لم يكن علما يكون جزاه مبنيين كما يجيء
واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديري على الاشهر لانتفاء
موجب البناء الذي سيأتي وتعذر ظهور الاعراب في لفظه لمانع
هو الحكاية وقيل يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح
به في الامتحان و الموضع **الرابع** ما اى اسم او فعل معرب في اخره الاولى
تركه كما في الاول ياء مكسور ما قبلها وان حذف لالتقاء الساكنين
فانه كالملفوظ لكونه مقدرا لا منسيا حتى يكون اعرابه لفظيا
كما في يد فان كان ذلك المعرب اسما فرفعه وجره تقديري للزوم
تسكين الياء المذكورة لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما نصبه
فلفظي لخفة الفتحة عليها نحو القاضي وقاض ومررت بقاضي البلد وان كان



فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان تقديري
لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتحة ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع
فانه لو لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون محليا وان كان
غيره يكون لفظيا في الاحوال الثلث نحو يرميان ويرمون
وترمين ولن يرميا ولم يرميا ه نحو يرمي هو وترمي انت او هي
وارمي انا ونرمي نحن و **الخامس** منها فعل اخره واو مضموم ما قبلها
اذ لم يوجد اسم كذلك فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما
لفظيان ايضا اى كفعل اخره ياء مكسور ما قبلها تقديري
لمثل ما مر من استثقال الضمة على الواو المذكور ان لم يلحق
باخره ضمير مذكورا اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا او محليا
كما مر نحو يغزو هو وتغزو انت او هي واغزو انا ونغزو نحن و
**السادس** منها اسم معرب اعرابه بالحروف طلاقى الساكن
بعده اى كلمة في اولها همزة وصل تغير الساكن فانها تسقط
عند الملاقاة فيجتمع الساكنان فيحذف حرف الاعراب فان كان
ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المفردة المكبرة
المضافة الى غير الياء فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري لعدم
ظهوره في اللفظ لما مر نحو جاءني ابو القاسم ورايت ابا القاسم

مررت بابي القاسم وان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل
حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين بفتح النون
النصب والجر فتحذف الواو وفي الف لكنها لغية للمجانسة والياء
بالكسرة بل ان فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث لظهوره
في لفظه نحو جاءني مصطفو القوم بضم الواو ورايت مصطفي
القوم ومررت بمصطفي القوم بكسر الياء فيهما وان لم يكن
ما قبل حرف الاعراب مفتوحا يحذف فان اي الواو والياء الساكنين
فيكون اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني
ضاربو القوم ورايت ضاربي القوم ومررت
بضاربي القوم وان كان ذلك الاسم تثنية فرفعه تقديري لحذف
الالف للساكنين وفي نصبه وجره تحرك الياء الساكنين بالكسر
للمجانسة فيكون اعرابه فيهما لفظيا نحو جاءني غلاما ابنك بحذف
الالف ورايت غلامي ابنك ومررت بغلامي ابنك بكسر الياء فيهما
والموضع السابع من المواضع السبعة للمعرب الموقوف الذي
وقف عليه نائب الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان اعرابه
بالحركة لا بالحرف اذ يكون لفظيا كمسلمون ويضربون فان كان
ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن منونا بتنوين المقابلة

اولا

اولا او كان في اخره تاء التانيث فاحواله الثلث اي اعرابه فيها
تقديري لعدم ظهوره في اللفظ نحو جاءني احمد في الاحوال الثلث مثال
لغير المنون وضاربة مثال لما في اخره التاء وضاربات مثال للمنون
بغير التمكن وان كان منونا بتنوين التمكن بغيرها بلا همزة او بهائي حال
بلا تاء التانيث او بلا ما منقلبة عنها فرفعه وجره تقديري لسقوط
الاعراب بالوقف دون نصبه فانه يوقف عليه بالالف فيكون
لفظيا لاقتضائه فتح ما قبله الذي هو النصب نحو زيد فانه يقال
جاءني زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورايت زيدا بالالف واما
المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في اخره بل نفي لمانع بدل
عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما الاسم الاول او الاخر
الثاني الاسم المعرب المشتغل اخره باعراب غير محلي لما عرفت انه
لو اشتغل بمحلي لكان اعرابه تقديريا نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل
زيد بالنصب على المفعولية فيه اشارة الى ان النصب للمجرور
فقط لا له مع الجار لان الجار آلة ووسيلة في اقتضاء معنى العامل
المعمول في ان هو من جملة العامل فلا تكون من جملة المعمول كذا في الامتحان
وكذا الجملة نحو ضرب زيد ومررت بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية او منصوب
على المفعولية في الاول والثانية في الثالث و منها الجملة

الذي يتوارد عليه المعاني المقتضية فان فيما علقه على الامتحان
قال المعرب التقديري انما يكون فيما يستحق الاعراب بنفسه ولكن في اخره
مانع والمحلي فيما لا يستحق فالمانع في نفسه واقول معنى كون الاعراب
محليا ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعاني
المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن نفس
اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا لكونه مبنيا
مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا ما دام
ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية والاستحقاق فسمي محليا حتى لو
زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد واد نحو زيدا
وزيد ضارب عمرو وعمر او مررت بزيد وقوله تعالى واختار موسى
قومه بخلاف مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد
المعاني عليه لعدم دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا
التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى والجمهور قصروا المانع على
البناء وقالوا معنى كونه محليا انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر
الاعراب فيرد عليهم ان المحل قد يكون في المعرب لانهم اتفقوا على
ان يقولوا ان زيد في مررت بزيد وضرب زيد شديد وعمرو حسن
زيد منصوب المحل واما نحو تابط شرا علما فالمختار انه معرب اعرابه

تقديري



تقديريا لكون المانع في الاخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية والمفعولية
زالت بالعلمية بخلاف المانع في يا زيد ومررت برجل ضارب زيد
فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ
لا في الاخر يمنع عن ظهور النصب غاية ما في الباب ان ذلك المانع
اوجب في الاخر مانعا اخر لكن التسمية بالمحلي باعتبار المانع الاول
دون الاخر فلذا لو زال الاول بقي الثاني صار الاعراب تقديريا نحو
تابط شرا على الصحيح الى هنا كلامه فهو اي المبني عارضا او اصليا
بالاستخدام ما اي كلمة كان حركته وسكونه اي حركة اخره وسكونه
لا بعامل اي لا بسببه لو دخل عليه بل لان الاصل في البناء السكون
والعدول الى الحركة بسبب كما سيجيء وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء
المعدودة داخلة فيه مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار
عنده مذهب الزمخشري وهو كونها معربة موقوفة صرح به في الامتحان
لان حركتها يكون بعامل لو دخل عليها ملتبسا بخلاف المعرب
فانه ليس كذلك وهو من اعرب اي اوضح واظهر فالمعرب
محل اظهار المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء محل
الوصف فهو اي المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما سبق
عطف بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال ما اي كلمة كان حركته

وسكونه اي حركة اخره وسكونه بعامل اي بسببه بواسطة او
بدونها فيشمل مدخول الجار الزائد ونحوه مما لا يتعلق بشيء على ما من
تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبني
والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران في الاقسام لانه اراد التنبيه
على انحطاط رتبة ما بالحرف بعدم جعل التعريف شاملا له و
بذكره في الاقسام وانه اراد الشمول لهما وزاد وحرفه بعد سكونه
لصدق تعريف المبني على المعرب بالحروف لا مران الحرف ثابتة
قبل العامل وبعده تحصل صفة له وهي الدلالة ولا دلالة له
حتى يراد به هذه الصفة كما في المعرب على ما لا يخفى وانما ترك
تعريفي ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلي من التعريف بها
معرفة الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة
جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب ولا يخفى ان تعريفه لا يفيد انه
مع اختلالهما في انفسهما لانه اطلق المركب واراد تجوزه او المركب
مع الغير تركيبا تحقق معه عامله واراد بالمناسبة المنفية المتناسبة
التي توجب البناء وهي مجهولة محتاجة الى التفصيل على جميع انواع
المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر بغير اللام دون الجملة
وكل ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة

وضبط



وضبط بهما بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمامها على
تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريفي الجمهور بهما ما لا يختلف اخره
بعامل وما اختلف اخره به لايهام ان الاختلاف بغير عامل حكم المبني و
عليه من حيث هو مبني وليس كذلك لان حكمه واثره المترتب على بنائه
ثبات اخره على هيئة مخصوصة ولذا عرف المطرزي على ما في المغني
بعد تعريف المعرب بالاختلاف والمبني مطلقا ولم يغير لئلا يتوهم
رجوعه الى المعرب اول الامر على نوعين مبني الاصل اي مبني هو
الاصل ومبني العارض اي مبني هو العارض والاول اربعة الحرف
قدمه لكماله في الاصالة اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضي فانه قد
يقع موقع المعرب فيكون معمولا كما مر والماضي قدمه لكون الامر
مختلفا فيه والامر بغير اللام عند البصريين قيد للاخير اذ عند الكوفيين
هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر والجملة من حيث هي هي اخرها
عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه واعتباريا اذ قد يوجد في جزئيها
الاعراب ووجه البناء عدم توارد المعاني المقتضية عليها اصلا
لعدم دلالتها على المستقل المطابق واعراب المضارع بالمشابهة
التامة وهي مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى والثاني ايضا على
نوعين لازم وغير لازم واللازم منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا وهو

اى المبنى اللازم المضمرات وجه البناء الاستغناء بدلالة نفس
اللفظ بحسب اختلاف مادة وصيغة على المعانى المختلفة عن دلالة الاعراب
عليها التى هى الغرض من وضعه هذا هو المختار عنده كما صرح به فى
الامتحان فى بحث المعرب وقيل المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير
وقيل كونها على لفظ حرف الخطاب و الفصل واسماء الاشارات
قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهى لعدم استقلالها معنى حرفى
لكن لم يوضع لها حرف كما فصلها الرضى وقيل لان وضع بعضها
كوضع الحرف وحمل عليه ما عداه وقيل لاحتياجها الى القرينة الرافعة
لابهامها وهى اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف
الى المتعلق والموصولات وجه البناء المشابهة بالحرف فى الاحتياج
الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف نحو الذى وانما اعربت ذان وتان مع انهما معربان عالم يحذف
صدر صلتهما لالتزامهم فيهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا
كم رجل و خمسة عشر لعدم لزوم الاضافة فيهما وحيث و اذ و اذا
لما سيجئ ان الاضافة فيها كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية وانما
عند حذف الصدر لتاكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف
مشوفة بها الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وينبغى ان يستثنى منها من اسماء

الاشارات

١٥٦

الاشارات تثنيتها لان المختار عنده كونهما معربة ووجهه فى
الامتحان بان لفظ التثنية لما كان فيها ساقطا واعاما اراد وان يجعلوا
كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء
الاول اثنى عشر مع بنائه فى غيره كما سيجئ واسماء الافعال
بناؤها لمشابهتها المبنى الاصل اعنى الماضى والامر فى المعنى او الفعل
الذى الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى اتضجر
واوه بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض لسبب المشابهة
التامة المفقودة فيها كذا فى الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات
من المصنف الا اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما اسم كان على
وزن فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور
او صفة نحو يا فساق ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة او علما
للمؤنث نحو حذام اسم امراة قيل بناء هذه الثلثة لمشابهتها
والمبالغة فعال بمعنى الامر المشابه فى المعنى المبنى الاصل ورده المصنف بان
المشابهة مختلفتان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ما ذكر فى بناء
المعادل المفرد المعرفة كما يجئ فان قيل لم يعتبر العدل فى جهة المشابهة
كما اعتبر البعض قلت لان قياس المساواة لا ينتج باعتباره ايضا
ولانه لم يصرح الرضى حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن

الفاظ الفعل نحو لا دليل لهم عليه الاصل في كل معدول ان لا يخرج
عن نوع المعدول عنه فكيف خروج الفعل عن الفعلية الى الاسمية
انتهى اي لا داع للعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه ما اورده الفاضل
العصام بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلث ومثلث
من التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعى
في هذه الثلثة العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الاصل
لا يدل على العدل عنه لجواز ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما
معدولا عن الاخر فان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجود مبنيا
الى ذلك كما في منع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحمول عليه معدولا
عنه كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف عند اهل
الحجاز وقيد للاخير وهو معرب عند بني تميم الا ما في اخره راء فان اكثرهم
يوافقون الحجازيين في بنائه لانهم احرص للامالة لا سيما في ذوات
الراء والمصحح لها كسرة فالتزموها وقيل لان الراء حرف مستثقل لتكرره
في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طرائق مختلفة وقال المصنف وفيه ان هذا يقتضي
اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء في
مناسبة المبني الاصل وان حملوا ما ذكره الحجازيون للغا ما ذكروا

الا ان



الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الاحتجاج الا ان يعمم ما ذكر
والمصنف للاصل دون الغنية والاصوات وهي الصوت في عرف النحاة
كل لفظ حكي به صوت اي غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره
على التلفظ سواء كان للحيوانات او الجمادات كغاق والحكاية اما
بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق اوتخ اواخ واما بما به نحو قال
الغراب غاق او غاق صوت الغراب وقلت غاق قاصدا اصدار
ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وتخصيص الحكاية
بالقسم الثاني وهم شمولها للكل معنى وحكما والغرض لا صطلح
من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع
غير معقول مع انه لم يخبر المبنيات فيما ذكره والتعليل بان نحو
اسم للصوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت في عرف النحاة
اعم للاسم وهو المحكي وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم ولغيره
الكلمة وهو ما صوت الحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار
لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بان نحو بعض القسمين قسما واحدا
سهوا اذ الثاني نفس ما صوت والداخل في الاول حكاية ثم قالوا
في سبب بناء الاصوات الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب
مرجوح والمختار مذهب الزمخشري اي كون غير المركب معربا

موقوفا ويدل عليه جواز التقاء الساكنين في نحو زيد مع امتناعه في نحو
اين ثم في المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من الحكايتين
والثاني عند الرضي لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بعينه قصدوا
غاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا تنقص وتحريك اخره نحو
غاق في التركيب بالكسر لامتناع التقاء الساكنين فاعرابها تقديري ذكره
في الامتحان فعدهم هذا القسم من المبني ليس كما ينبغي او صوت به
للبهائم كنخ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشديدها
او بسكونها مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة هذا القسم
داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي وارتضاه الحق لدخوله
في حدها كذا في الامتحان فلا وجه لعدهم هذا القسم قسما من المبني على حدة
فذكره هنا اقتداء لهم لا لانه مختاره وقال فيه ايضا بقي قسم اخر
للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى
بالطبع كبخ عند الاعجاب ووي للتندم واه للتوجع واح للسعال
وهذا القسم ليس بكلمة وحكم اخره على ما يقتضيه الطبع فاذا جاء دخل
في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به للحيوان
او صدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم وجعلها علة للتصويب
على سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب في مقام التوليف كما لا يخفى على

المتنع



المتنع العارف وبعض المركبات اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار
اسما واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقي على حاله كخمسة عشر فالاول
بناء جزئيه وهما كلمتان وهو اي الكلمتان الكائنتان في الاصل اسم
في الحال فيشمل ستة اقسام ليس لاحديهما عاملة في الاخرى في الاصل
سواء كان للاول محلها اعراب او لا احترز عن مثل تابط شرا
ومثل عبد الله ومثل زيد وان زيدا اعلاما اذ كل منها محكي اعرابه
تقديري وينبغي ان يقول اسمين كما سبق للاحتراز عن مثل النجم
والصعق وان يقول لا معربتين قبل العلمية للاحتراز عن مثل
زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لما مر بل لو قال كل اسمين ليس
بينهما نسبة لكان اصوب جعلتا اسما واحدا بان جعل مجموعهما
علما والا على معنى واحد فان كان صوتا بنيا اي الجزآن اما الاول
فلانه ليس محلا للاعراب لكونه جزءا حقيقيا من الاسم فلم يحتج الى سبب
البناء واما الثاني فلكونه مبنيا قبل التركيب هذا سلوك
مسلك الغير والا فقد مر ان الصوت عنده انه ليس بمبني قبل الحكاية
وبعدها معرب باعراب تقديري وكسر الثاني عند الوصل لامتناع
التقاء الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك وفتح الاول للخفة
نحو سيبويه معناه قبل العلمية الراغب في ريح التفاح او

الرابع اياه اى الواجد ريحه سمى امام النحاة عمرو بن عثمان
الشيرازى لكمال عجبته فيه او لكثرة شمه اياه وان لم يكن الثانى
صوتا بنى الاول على الفتح لما مر ان كان اخره حرفا صحيحا نحو بعلبك
اسم بلد بالشام مركب من بعل هو الزوج او الصنم وبك صاحب
هذا البلد من بك اى زحم او من بك عنقها اى دقها وحضرموت
اسم بلد وقبيلة وهما اسمان فى الاصل جعلا واحدا وعلى السكون
ان كان اخره حرف علة لثقل الحركة عليها من حيث هى حركة وان
كانت فتحة نحو معدى كرب واعرب الثانى حال كونه غير منصرف للعلمية
والتركيب ولا يخفى ان المعرب غير المنصرف انما هو المجموع لا الثانى
فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه اخره اى المجموع عبر عنه
بهما تسامحا وتجوزا على اللغة الفصيحة متعلق بالبناء والاعراب معا
اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حينئذ يسقط تنوينه
بالتركيب فيجرى الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب العوامل و
قيل يجوز فى مثل معدى كرب بفتح الياء واسكانه فى نصبه ويعرب
الثانى ايضا تشبيها له بالمضاف اليه فى الصورة فيجوز منع الصرف
على ان قدر انه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للكربة وبك
اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت

بالحركات الثلث



بالحركات الثلث فى اللام وفتح الكاف فى الاحوال الثلث
مع الصرف على ان اخر ان قدر انه اسم للمذكر كما اذا قدر ان كرب
اسم للحزن وبك اسم للمكان او صاحب البلد فيكسر الكاف فى الاحوال
الثلث ويبنى الثانى ايضا على ان تشبيها له بخمسة عشر وجه عدم
فصاحة هذه اللغة كونها مبنية على تشبيه الاسم بتركيب
اضافى بمجرد الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار
دلالته على المعنى فى الاصل على ان التشبيه بخمسة عشر فى وقوع الثانى
عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء اذ المضاف والمضاف اليه
ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين ان قياس مع الفارق غير منتج فيه
كما مر وان لم يجعلا اى الكلمتان اسما واحدا ولكن تضمن الثانى حرفا
عاطفا او جارا فان لم يكن الاول لفظ اثنين بنيا اى اللفظان
او الجزآن قيل اما الاول فلوقوع اخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا
للاعراب واما الثانى فلتضمنه الحرف وقال المصرفية انهما كلمتان
بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار
سبب البناء على ما سيجيء بيانه والذى عندى ان التضمن للجزئين معا
فلذا بنيا انتهى وسلك فى هذه الرسالة مسلك الجمهور على الفتح
ان كان اخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان اخرهما حرف علة لما

نحو احد عشر واحدى عشرة وثلثة عشر وثلث عشرة وحادى عشر
وحادية عشرة والزائد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة عشرة
يريد به مادون العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم
الاول او الواحد منه وهو الثانى والتضمين فى الاول لا فى الثانى
اذ ليس المعنى حادى وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من
المتعدد واسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد وتمييز ذلك
فى احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل
على اول الجزئين ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد
لا المتعدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى
على العدد المشتق اى منه ثم حذف العاطف فى نحو حادى عشر وبقى
فى نحو حادى وعشرون لان المعنى واحد ونحو هو اى فلان جارى بيت
بيت اى ملاصقا بيتى ببيته او بيت منه منتهيا الى بيت منها او
ملاصق بيت منى يعنى به الجار القريب هو بين بين اى وقع بين
هذا وبين ذاك يقال هذا الشئ بين بين اى بين الجيد وبين
الردى نبه بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان اثنا
لفظ اثنين من اللفظ الثانى لما مر من التضمين واعرب الاول وحذف
نونه قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون

واعترض



واعترض وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى وقيل اجراء
التثنية مجرى احد وهم الذين يقولون باعراب هذان مع اللذان
وان حذف النون للاختصار المطرد واثبات المحذوف وقال الفاضل
العصام لان الجزء الثانى منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان
مع النون لا يبنى مع ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك
وجواز ثلثة عشرك نحو جاءنى اثنا عشر رجلا ورايت اثنى عشر رجلا
ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات لان بعضها مبهم كفلان
وفلانة ونحوهن وبعضها ليس من هذا الباب كغير الغائب مما لم
يعرف لانها على معناها اللغوى وهو ان يعبر عن شئ معين بلفظ
غير صريح فى الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين ونحوه غير انها
بمعنى ما يكنى عنه وهو اى الكم قد يجئ لمعنيين محتاجين الى التمييز
ففرقوا بين تمييزيهما فى الاعراب تمييزا بينهما الاول للخبرية لقولك كم
للاستفهام عن العدد فينصب ما بعده على التمييز حملا على مميز العدد
الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على مميز احد الطرفين تحكم
نحو كم رجلا او يكون للخبرية عن العدد وسميت بها وان كانت الانشا
للتكثير باعتبار انه متعلقها فحزم تمييزا بينهما بمعنى التكثير فيضاف
الى ما بعده نحو كم رجل ورجال لانه نقيض رب ومثله فحمل عليه الخبرية

تمييز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعا
للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية
متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا عطف على كم يكون
للعدد وقد يجيء لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة
مثلا ينصب ما بعده على التمييز لما مر في كم الاستفهامية وبناؤها
لكونها في الاصل ذا دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم فبقي ذا على اصل بنائها نحو عندي كذا درهما قال
في الامتحان وينبغي ان يذكر كاي فانه مبني ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها
التشبيه دخلت على اي فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون
ساكنة لا تنوين ولذا يكتب بالنون وكيت وذيت بحركات التاء
ولا يستعملان الا مكررين بلا واو العطف يكونان للحديث الا الكناية
عنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت ومبنيا لكونهما
عبارتين عن الجملة التي عدت من مبني الاصل الكلمات المتضمنة
بمعنى ان والاستفهام كمتى مأ وغيرهما وجه البناء ظاهر اي وايان
فانهما معربان لما مر وبعض الظروف لان جميعها ليس بمبني و
المراد به اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في
ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المص ذكرهما

لشبهها

لشبههما بالظرف في الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا
او حكميا فيشمل كيف اكثر للحال الصفة واما ذكر الكاف وما عطف
عليه فمن قبيل ذكر الشيء في باب مناسبة نحو امس بني لتضمنه
معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين
وكونه اصلا في تحريك الساكن وقط بفتح القاف وضم الطاء
المشددة في اشهر اللغات وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم
القاف اتباعا لضمة الطاء وقد يسكن الطاء فهذه خمس لغات
كلها للوقت الماضي المنفي فعله مثل ما رأيته قط اي ابدا وبناء المخففة
لكون وضعها وضع الحرف والمشددة للحمل عليها وقيل لتضمنه معنى
الحرف لان معناه الى هذا الان وقيل لشبهها بالحرف لانها مثل
لما في استغراق النفي وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور وقد
جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل المنفي فعله نحو
عوض اي ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل
بدليل اعرابه مع ها نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين من الدهر
ما بقي على وجه الارض ومذ ومنذ وبناؤهما لموافقتهما اياهما حرفين
ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل ولذا بني الثاني على الضم
ولاجتماع الساكنين وبني الاول على السكون لعدم اجتماعهما واوا

لئلا يلزم كون بعض اخوة للاتباع او لان اصله منذ بدليل انه لو سمى به
يصغر على منيذ ويجمع على امناذ تدبر فلما احتيج الى التحريك عاد
الى اصله نحو منذ اليوم قدمه على منذ لما مر وقيل ان بناءه لكون
وضع الحرف ومنذ محمول عليه قال الفاضل العصام لو ثبت هذا
لثبت ان منذ ليس باصالة والا كيف يكون اصلا في البناء
عليه ولانه خالف الاسم ومنذ في الحرف على ما حكاه الزجاج
عن النحاة لان الحذف لا يليق بالحروف ولا اعتماد في ذلك لما لا يخفى
على من له ادنى استعداد واذا ابى اللزوم اضافته الى الجملة وما
اليها فهو في الحقيقة يضاف الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكانه
محذوف كما في الغايات ولم يبن على الضم لان الالف لا يحتمل واذ
بني لما مر والكون وضعه وضع الحرف ولذا بني على السكون مع
مقتضى العلة الا كالضم ولما قال الفاضل العصام في شرح التلخيص
لو قوع امر لو قوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول
المسبب مع السبب المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وذهب
ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة الى ان الزمان مدلولها وانه
ظرف بمعنى حين وردهم ابن خروف بصحة لما اسلم دخل الجنة
بني على المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو محمل الى انه مثله

في المعنى

١٧٤

في المعنى او في عدم العمل او في عدم الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى
اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوي
القول بالظرفية ولعل ميل المصنف الى ذلك حيث قرنه مع وجه البناء
ومتى استفهاما او شرطا للزمان واين استفهاما او شرطا للمكان ووجه
البناء فيهما تضمنهما اياها وايان استفهاما للزمان وكيف استفهاما
للحال ووجه البناء فيهما تضمنهما اياه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف
انت وان كان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت وحيث للمكان
المبهم ويضاف الى الجملة الخبرية وجه البناء فيه ما مر في اذ او لدى بالالف
مقصورة قال الرضي لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق
ثم قال الا انه يعامل معاملة الف على والى ينقلب ياء
مع المضمر غالبا وحكى سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك ولا
يضاف الا الى المضمر مقصور لا اصل له في لغة سوى هذه الثلاثة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو اصل اللغات
وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى اللام فيمنع الالتقاء بكسر النون
وباسكان العين للتخفيف كما في عضد فيمنع الالتقاء بفتح او كسر
او كسر النون او حذفه اشار اليه بقوله ولد بفتح اللام او ضمها وسكون
الدال وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد

بفتح اللام وضم الدال فهذه ثمانية لغات وعبارة المصنف تحتملها على
ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة مبنيات
على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبر في البناء حال
الآخر دون الوسط والقول بان الآخر فيها منع والمعتبر هو الدال
مردود بان المحذوف لعلة لا ينسى نعم يصح ذلك في لد بضم الدال دون
غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظير له لكن
جراهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة انتهى قيل بنيت لوضع
بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه ورده الرضي بان لو وضع
يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون في التراكيب مبنيا لمشابهته
بالحرف فالوضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون وجها للبناء و الفاضل
العصام بانه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتعريف
فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظ وقال الرضي لاستلزامها الابتداء
الذي هو معنى من وقال الفاضل العصام والاقرب ان يقال
لتضمنه معنى من ويجعل دخولها تاكيدا فعلى هذا لا احتياج الى تقدير من
اذا لم يذكر كما قدره الرضي والكاف الذي بمعنى مثل نحو يضحكن عن
كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافتها وعلى
بمعنى فوق نحو من عليه وعن بمعنى الجانب نحو من عن يمين الاكمة

١

صفة للثلثة الاخيرة والقرينة على اسميتها دخول حرف الجر عليها
لامتناع دخولها على حرف الجر وغير اللازم من النوعين اربعة اقسام
الاول ما اي اسم مطلقا قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه بلا عوض
او لو عوض عنه فكانه لم يقطع عنها فيعرب بجهة غير الظرف كثيرا نحو
قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفي الظرف قليلا نحو قوله وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات والمعنى في الحالين ما حدث قال بعضهم المحذوف
منوي في المبني ومنسي في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول منويا فيه
المضاف اليه اذ لو كان منسيا لكان الظرف يعرب مع التنوين نحو
بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسي غيره نحو قبل وبعد وتحت وفوق
وقدام وامام وخلف ووراء واسفل ودون ومن عل ومن علو و لا
يقال عليها ما بمعناها من يمين وشمال لا غير وليس غير وحسب وجه البناء
في الجميع المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا
لنقصانه بأقوى الحركات والآن عطف على ما ولو قدمه لكان اولى
لما ظهر وجه البناء فيه شبهه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية
والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة او حرف التعريف واللام فيه
زائدة وعده من غير اللازم مبني على راي من قال انه قد يعرب استدلالا
بقوله كانهما ملآن لم يتغيرا اي الاصل من الآن حذف نون من وكسر

نون لان المدخول من عليه ورد بان هذا ليس معقول لاحتمال كون
الكسر بنائيا الا ان الفتح اشهر واكثر وقال المدقق وفيه نظر لعله
وجه ان هذا الاحتمال انما يعتمد به لو ثبت الكسر بدون من وكلمة
ولم يثبت وان بني المنادى وهو ما نودي بحرف النداء لفظا او
تقديرا نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل
يا الله ويا سماء بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب المفرد لا
المضاف ولا المشابه به المعرفة قبل النداء وبعده فانه مبني على
ما يرفع ذلك المنادى به في غير صورة النداء لفظا او تقديرا او محلا به راجع
الى ما الذي هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة والحرف اي الالف
وواو الجمع وانما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها
افرادا وتعريفا في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا
ومعنى ذكره في الامتحان وهو المشهور واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة
بانه لا تعريف في كاف الخطاب الحرفية والافراد لا يكفي في المشابهة
والا لبني النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندي ان بناءه لتضمنه
معنى الامر كنزال او اجيب بانه لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة
سبب البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معين لان الامر
خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر

وانما بني



وانما بني على ما يرفع به للفرق بين حركة المنادى المعرب وبين حركة
المبني ومن غيرهما كذا في الرضي هذا هو الاصل فلا يعدل عنه ما لم يوجد
للعدول عنه داع كما اشار اليه بقوله ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة
او الندبة هذا الشرط انما يفيد في الواحد اذ الالف ما دام
تضم ما قبله دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به يلحق باخرهما
الف او لا نحو يا زيدا ناه ويا زيدونا ه لانتفاء المنافاة ولو جوز
الفصل بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله ان لحق باخره الف
بني على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد دونهما ولذا
خص المثال به ولو غير لحوق الالف بناءهما ايضا على ما يرفع
لبين حكمهما ايضا ولك ان تريد بالالف ما يراد به في تعريف الاعراب
فح لا يلحق باخرهما الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا
المعنى ولا باء ولام للاستغاثة او التعجب او التهديد اذ بها يبقى البناء
فضلا عن كونه على ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء والمبني
على الضم ولم يلحق باخره الف ولا باء ولام ويا مسلمان مثال للمعرفة
بعده والمبني على الالف بلا الف ولا لام ويا مسلمون مثال للمعرفة
بعده والمبني على الواو بدونهما ويا هذا وفي ايراد المثالين الاخرين
تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع بل ما يقابل

المضاف وشبهه يرشدك اليه قوله وان كان المنادى مضافا
او مشابها به اريد به ما اتصل به شيء من تمامه معمول له او نعت له جملة
او ظرف او معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد او نكرة نصب
على انه مفعول به ابقاء على ما كان عليه من النصب لفظا او تقديرا
او محلا الذي هو الاصل لا يعدل عنه الا لعارض وغيره لعدم الداعي وان
الاضافة لكونها من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتجعل علة البناء
ضعيفة فلا يرد ان نصب المنادى لتحصيل الحاصل اذ قبل كونه منادى
منصوب ايضا ولانه ان اريد النصب لفظا او تقديرا اشكل بمثل
يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يحزنني
مبنيا على الفتح لان كلا منها لم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا مع انه مضاف
بفعل مقدر عند سيبويه وهو الصحيح فاصل يا عبد الله ادعو او
انادي عبد الله حذف الفعل انشاء حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه
خبرا ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فيتأكد الوجوب لامتناع
الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء
عليه وافادته فائدته نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد مثال للشبه
المضاف وما من تمامه معمول له ومثال ما من تمامه نعت له جملة او
ظرف نحو يا حليما لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد

ومثال

ومثال ما من تمامه معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد نحو
يا ثلاثة وثلاثين عددا او علما بخلاف يا زيد ويا عمرو ويا رجلا غير
معين بان يريد من يا رجلا اي رجل كان وان لحق يا نحوه اي نحو المنادى
المفرد المعرفة الف مذكورين على الفتح لاقتضائه فتح ما قبله نحو يا زيداه
وان اتصل بها لام مذكورة تجب الجر لانها لام الجر للتخصيص وللاتصال على انه
مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على الكاف
ولو عطف بغير يا نحو يا للكهول وللشبان كسر المعطوف وانما تعمل
فيها الا يا لكونها اشهر وانما اعرب مع الضعف مشابهته للحرف
بدخول خاصة الاسم نحو يا لزيد في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد
ولذا لم يذكر المستغاث لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه ولما لم يجر الحكم الاتي
في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعض
قيد عين التابع الجاري فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه
فقال الا البدل لان المنادى المبني على ما يرفع به مطلقا والمعطوف
عليه الخالي عن اللام اذ الحكم الاتي لا يجري في غيره حكمه اي حكم كل واحد
منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء مطلقا وذلك
لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه

فكانه باشر طلا منهما فالاول نحو يا رجل يديد في المفرد المعرفة والثاني
نحو يا زيد وعمرو وكذلك نحو يا زيد اخا عمرو او واخا عمرو في المضاف ويا زيد
طالعا جبلا او وطالعا جبلا في شبهه ويا زيد رجلا صالحا او
ورجلا صالحا في النكرة انما لم يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما من
التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوي لكونها كتوابع سائر
المبني في كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم ترفع حملا
على اللفظ ليس كلي ينبغي اذ يلزم ح ان لا يكون اعراب التابع من جنس
اعراب المتبوع مع انه لا بد منه والتعميم للحقيق والحكمي جمع بين
الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع في العاقل مثلا في مثل يا زيد
والعاقل ليس باعراب بل بناء كالجر الجوار صرح به في الامتحان
فلا وجه لتخصيص هذا البيان ببحث المنادى المبني كما لا يخفى على
الذكي وحرف النداء مبتدأ خبره مجموع يا وما عطف عليه ويكونه
اشهر ولذا لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد
الا هو وهو للبعيد حقيقة كقولك يا زيد لبعيد منك حقيقة
او حكما كقول الداعي يا الله ويا رب الله تعالى وان كان اقرب الى
كل شخص من حبل وريده لكن الداعي يستعمله لاستقصار النفسه
واستبعاد الهامن المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشري وقال ابن

الميزان



الميزان هذا دليل اقناعي لا برهاني فان الداعي يقول يا قريبا غير بعيد
ويا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب منصب
البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني فظهر ان لا اختصاص
ليا بالبعيد وايا وهيا هما للبعيد قدمهما لمناسبتهما ليا
لوجوده فيهما وقدم الاول على الثاني لان الهمزة من اقصى
الحلق والهاء مما بعده واو واي بالمد هما للبعيد ايضا كما في التسهيل
واي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه لمناسبته ليا في كونه
على حرفين والهمزة للقريب ووا عده منها لان الحق عنده كون
المندوب منادى كما صرح به في الامتحان وهو مختص بالندبة
لا يستعمل في غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق والثالث
اسم لا التي لنفي الجنس اذا كان مفردا اذ لو كان مضافا او شبهه
لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب
الاسمية نكرة متصلة بلا اذ لو كان معرفة او منفصلا عنها لم يكن
مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال كونها غير
مكررة اذ حكم المكرر سيجيء نحو لا رجل في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين
فيها ولا مسلمات انما بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب لهل
من رجل مثلا وعلى ما ينصب به لكون البناء على حركة او حرف

استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ذكره الرضي واقول هذا
مخالف لما ذكره في المنادى من انه انما بني على ما يرفع به للفرق اه
فلابد من بيان الفرق حتى يتم الكلام ولعله ان كان عامل ضعيف
وقد ينعزل عنه فجعل حركة معموله المبني موافقا لعمله المحلي وهو
النصب ليكون امارة وتذكار له ولا يظن انه معزول بخلاف عامل
المنادى فانه قوي لا ينعزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج
الى التذكير هذا ما سنح لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة
عند العليم الخبير **الرابع** المضارع المتصل به نون جمع المؤنث
بني به لكون الاخر بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا على
الماضي او نون التاكيد خفيفة او ثقيلة انما بني بها لكونها
بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة ولو
دخل عليها فهي كلمة اخرى في الحقيقة وبني على الضم في جمع المذكر
ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر في الواحدة الحاضرة ليدل
على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرهما ذكره في الامتحان
وقال بعض الكمل يبنى مع الالف على الفتح ان لم يفصل بينهما
مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا لوقوع
الفصل بينهما بالضمير ونظر النحرير ادق وبالقبول احق

لان هذا



لان هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير
جزءا من الفعل ان تعذر الا بالسكون اخر مثل ضربنا حتى جعلوا النون
بعده اعرابا مثال للاول نحو يضربن للغائبة وتضربن للحاضرة
ومثال الثاني نحو هل يضربن بفتح الباء او ضمها وهل تضربن
بفتح الباء او ضمها او كسرها والنون فيهما خفيفة او ثقيلة
وهذه الالفاظ من نحو قبل الى هنا يجب بناؤها ولا يجوز اعرابها
عند وجود شروطها وان كان بناؤها غير لازمة لانتفائه
عند عدم احدها واما جائز البناء فالظروف المضافة
الى الجملة والى اذ المضافة اليها فانها اي الظروف المذكورة
يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها
على الفتح لخفته ويجوز اعرابها ايضا نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم ونحو ويومئذ اي حين اذ كان كذا
ويوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب و
كذلك في جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة مثل
وغير مع الاضافة الى ما والى ان المصدريتين مع مدخولهما
والى ان المشددة كذلك مثل قيامي مثل ما قام زيد وان تقوم
وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول او ان تقول او انك تقول واكم

لاعطف على الظروف المكررة صفة لا المتصل بها المفرد
النكرة صفات الاسم وقد سبق حكم اسم غير المكررة والمفصول
عنها والمضاف وشبهه والمعرفة نحو لا حول عن المعصية
ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز
بناؤهما على الفتح على الاصل المذكور والعطف عطف
مفرد او جملة بتقدير الخبر للاول ورفعهما على الابتداء
ليطابق السؤال لانه جواب ابغير الله حول وقوة وفتح الاول
على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفا على لفظ الاول
او محل القريب منويا لاعرابه ورفعه عطفا على محله البعيد
ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف على النصب ورفع الاول
بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير مع
فتح الثاني على الاصل المذكور وهذه الوجوه خمسة اوجه
تجوز في اسماء امثاله اي امثال لا حول لا قوة الا بالله في
كون لا المكررة متصلا بها اسمها مفردا نكرة مثل لا رجل ولا
امرأة فيها وصفة اسم لا عطف على الظروف او اسم لا المبني
صفة اسم لا احترز عن المعرب فان صفته لا يجوز بناؤها اصلا
بل القرب قطعا المفردة المتصلة به اي الاسم صفتان لا صفة

احترز

احترز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا
رجل حسن الوجه وبالثاني عن المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف فانه
لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب ان رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤها اي
الصفة المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال
وتوجه النفي اليها حقيقة فكان لا باشرها نحو لا رجل ظريف بالفتح و
يجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على لفظه او محله القريب
نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا
فرفع حملا على محله البعيد ونصب حملا على لفظه او محله القريب ولا يجوز
بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه في جائز
البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نص عنهم فيها
غير انه نقل عن الاندلسي ان ما عداهما كالتوابع المنادى
قد وقع الفراغ من تسويد شرح اظهار الاسرار بعون الملك العزيز الغفار
على يد اضعف الورى الشيخ مصطفى في الضحوة الكبرى من يوم الاربعاء
السابع والعشرين من رمضان المبارك من سنة خمس
وثمانين والف

وقد وقع فراغي من كتابته بعون الله وعنايته في يوم الاحد في
وقت الغروب من الرابع والعشرين من جمادى الاول
من سنة ثمانية عشرة ومائتين والف
وانا الفقير حامد بن حسن
واعظ زاده